المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

قضايا اجتماعية معاصرة 1

إشراف و تنسيق، قاسيمي ناصر
تحرير:
رتيمي الفضيل، عمار بن حبيلس ، كلفاح أمينة، ياسف مديحة،
لبديري مليكة، بو دودة سعيدة، محمد محمود أسماء، نادية حاجي
فتيحة حراث، مصطفى زيكي،يونس معزازي.

2022

كتاب جماعي

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

قضايا اجتماعية معاصرة ١

contemporary social issues 1

Supervision and coordination, KACIMI Nasser
Release:
Retimi Elfodil. Ammar Ben hbiless.
Kelfah Amina. Madiha Yacef. Lebdiri
Malika. Boudouda Saida. Mohamed
Mahmoud Assma. NadiaHadji. Fatiha
Harrath.Mostafa Ziki. Youness Mazazi

VR . 3383 – 6645 B

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form

or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : قضايا اجتماعية معاصرة 1

مخبر التنمية التنظيمية و إدارة الموارد البشرية

إشراف و تنسيق، قاسيمي ناصر

تحرير: رتيمي الفضيل، عمار بن حبيلس ، كلفاح أمينة، ياسف مديحة، لبديري مليكة، بو دودة سعيدة، محمد محمود أسماء، نادية حاجي فتيحة حراث، مصطفى زيكي،يونس معزازي.

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

إشراف وتنسيق: د. تمار ربيعة، المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا

د. حنان طرشان جامعة باتنة 1،الجزائر

الطبعة الأولى

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383 - 6645 B

يونيو _حزيران / 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

مخبر التنمية التنظيمية و إدارة الموارد البشرية

قضايا اجتماعية معاصرة 1

إشراف و تنسيق، قاسيمي ناصر

تحرير:

رتيمي الفضيل، عمار بن حبيلس ، كلفاح أمينة، ياسف مديحة،

لبديري مليكة، بو دودة سعيدة، محمد محمود أسماء، نادية حاجى

فتيحة حراث، مصطفى زيكي،يونس معزازي.

contemporary social issues1

Supervision and coordination, KACIMI Nasser

Release:

Retimi Elfodil. Ammar Ben hbiless.

Kelfah Amina. Madiha Yacef. Lebdiri

Malika. Boudouda Saida. Mohamed

Mahmoud Assma. NadiaHadji. Fatiha

Harrath.Mostafa Ziki. Youness Mazazi.

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهداء

إلى أرواح كل زميلاتنا و زملائنا الأساتذة الذين عملوا بإخلاص و غيبتهم الموت في طرفة عين..

وفاء لذكراهم.

- **مقدمة:** تعيش المجتمعات المعاصرة الكثير من القضايا الاجتماعية التي لم تعهدها من قبل، و الكثير من الظواهر التي تثير اهتمامات علماء الاجتماع، و الملاحظ أن هذه الظواهر هي نتيجة لنشاطات الانسان المختلفة، الاقتصادية و السياسية و القانونية و الثقافية و غيرها، و التي لم يقصد الانسان إحداثها و لم يخطط لإيجادها، لكن في عصرنا هذا صار الانسان يتعمد صناعة الظواهر الاجتماعية، فيذهب مباشرة إلى إحداثها و كأنه يبحث عن شيئ من خلال ذلك.

و يتناول عملنا هذا بالتحليل بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة و التي نرى بأهميتها، منها ظاهرة التموقع في المؤسسات المعاصرة، و البحث عن المكانة في مجتمعات التنوع و التعايش، فأساليب التموقع و وسائله و أهدافه تختلف عما كانت عليه من قبل.

كما تناولنا بعض قضايا الأسرة المعاصرة و التي منها أساليب التنشئة الاجتماعية و علاقتها بإشكالية العقلنة، و التناقضات الموجودة بين تنشئة قائمة على أساليب تقليدية و تنشئة قائمة على منطق العقلنة بمفهومها المعاصر، و صعوبة التعايش بين النموذجين.

و يندرج ضمن هذه الفكرة إشكالية العلاقات العاطفية و الزواج بين الأساليب التقليدية المستندة إلى الرقابة الأسرية و الأساليب القائمة على الخيارات الفردية، و صعوبة التعايش بين النموذجين، نموذج القيم المعاصرة، و القيم و الأعراف الاجتماعية المتوارثة.

كما تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من أهم المتغيرات التي أثرت في العلاقات الاجتماعية، و قد تطرقنا إلى ذلك من خلال تحليل العلاقات الاجتماعية الطلابية الافتراضية، و مقارنتها مع الشبكات الواقعية، و في مكان آخر من هذا العمل تناولنا تأثير العولمة الثقافية في الفعل الاجتماعي، و التي منها المسؤولية الاجتماعية، و ثقافة التعايش، و الثقافة الاستهلاكية، و السلوك الاجرامي، و مختلف أشكال العلاقات العامة و العلاقات التجارية التي صارت المؤسسات المعاصرة تعتمدها في علاقاتها مع البيئة الخارجية، و مع جماعات المصالح.

سوسيولوجيا التموقع فى الحياة الاجتماعية

قاسيمي ناصر

. **تمهيد :** فى تحليل هذا العنصر نود الإشارة إلى نقطتين جوهريتين الأولى و هي أن نظرية التموقع تختلف عن نظرية الدور و المكانة فى نقطة جوهرية و هي أن التموقع يسبق المكانة، من حيث أن فعل التموقع يكون فى المكان، فبعد تحديد المكانة المرغوب فيها يتم تحديد شكل التموقع و توقيته و استراتيجياته، هذا بغض النظر عن المكانات التى يتواجد فيها الأفراد دون أن يكون لهم دخل فيها، مثل ترتيب الإخوة فى البيت فهي مكانة غير اختيارية، و الثانية هي أن الكثير من العمليات الاجتماعية فى الجماعات القرابية، و أشكال التنشئة الاجتماعية، و أشكال العلاقات الزواجية و الأسرية إنما تبحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن التموقع فى المكان الذي يثير اهتمام أصحابه، أو يحقق لهم الإشباع الذي يستهدفونه، أو الرضا فى المحيط العائلي و القرابي، موقعا ينال استحسان الآخرين، سواء كانت تلك الأفعال صراعا أم تعاونا أم فعلا عاطفيا أو تضامنيا أو كل ما يتعلق بأشكال المعاملات و الهدايا و الزيارات المتبادلة.

كما أن هذه النظرية تعتبر أن كل إنسان منذ ولادته و هو يبحث عن أماكن للتموقع، سواء كان فى الجماعات الأولية التى منها الأسرة و جماعة الأصدقاء، ففى الأسرة يبدأ الطفل منذ سنواته الأولى يبحث عن أحسن تموقع له منطلقا من فطرته، و هو بذلك يبحث عن الامتيازات العاطفية و المادية، و الاهتمام الكبير من قبل والديه، مستعملا شتى الاستراتيجيات التى تزيح عنه منافسيه و تقنع والديه بضرورة الاهتمام به أكثر من غيره، و فى هذه المرحلة يستعمل الطفل استراتيجيات فطرية منها البكاء و الصراخ و إبداء الغضب، و استعطاف الوالدين.

و فى مرحلة الكبر يستمر الإنسان فى استعمال الاستراتيجيات الفطرية، لكن هذه المرة بذكاء أكبر و فى المكان و الوقت المناسبين، مثل الاستعطاف و المبادرة بالدفاع أو الهجوم، و الدخول فى الصراع و المنافسة و التعاون، مع استعمال استراتيجيات أخرى مكتسبة عن طريق التنشئة الاجتماعية، و تراكم الرواسب الاجتماعية، و أخرى شخصية قد تم تطويرها من خلال الخبرات الشخصية فى الحياة، و هذا من أجل التموقع فى مختلف المؤسسات الرسمية التى ينتمي إليها مثل أماكن العمل و النوادي، و الجمعيات السياسية و الثقافية و الدينية، منطلقا من دوافع داخلية و مبررات اجتماعية، و طموحات شخصية تدفعه إلى البحث المستمر عن المواقع التى تثير اهتمامه و تثير انتباهه، و التى يرى أنها تحقق له الرضا و الإشباع الداخلي، و يعتبرها عاملا أساسيا فى تحسين وضعه

الاجتماعي و الاقتصادي، و بذلك فالتموقع يستهدف دائما أماكن أحسن من السابقة، و وضعا أحسن على الأقل فى تقدير الأفراد.

و لا يهم الأفراد فى بحثهم عن التموقع إن كانوا فاعلين أو غير فاعلين فى الجماعات التى ينتمون إليها، فالجميع يبحث عن التموقع فى حدود الإمكانيات و الطاقات الفردية و المؤهلات التى يتمتعون بها، و التى يرون بأنها تسمح لهم بالتموقع فى الأهداف التى حددوها، و بذلك فكل المواقع التى يقرها المجتمع تتحدد بشروط يقرها هو أيضا و يعطيها الشرعية الاجتماعية، كما يحدد لها الامتيازات المادية و المعنوية المصاحبة لها، و تعتبر المنافع و الامتيازات من أهم الدوافع التى تجعل الناس يبحثون باستمرار عن التموقع، و التخطيط المستمر لحياتهم فى المستقبل، لأنهم يعتقدون بأن هذه المنافع تحقق لهم الإشباع المادي و المعنوي، و تحقق لهم الاحترام فى المجتمع، خاصة و أنهم تحصلوا عليها باستحقاق، و اعتراف اجتماعي، و إذا كانت الماركسية الجديدة قد تحدثت عن صراع المصالح كمحرك لأفعال الأفراد فى المجتمع أو داخل المؤسسة، فإن صراع المواقع يسبق صراع المصالح، فالمصالح لا تتحقق إلا باحتلال المواقع سواء كانت رسمية أو غير رسمية.

و لأجل ذلك يعمل الباحثون عن التموقع على تبني استراتيجيات خاصة بهم من أجل التموقع لتحقيق الأهداف التى حددوها، و تؤثر الأسرة عن طريق التنشئة الاجتماعية و باقى المؤسسات الاجتماعية فى الاستراتيجيات التى يختارها الأفراد من أجل التموقع، و كذا فى الوسائل التى يحققون بها هذه الاستراتيجيات، باعتبارها وسائل مشروعة، فالأسرة المالكة صاحبة الحكم، و الأسرة ذائعة الصيت فى ميدان العلم، و الأسرة صاحبة التجارة، و صاحبة الصناعة، تعطي فرصا كبيرة لأبنائها كي يتموقعوا فى هذا الإرث الأسري، و يعيدون إنتاج نفس المواقع، أما الأسر التى تعطي فرصا ضئيلة فهي لا تقدم إمكانيات كبيرة لأبنائها من أجل التموقع الجيد، و يبقى عليهم فى مرحلة الشباب الاعتماد على طاقاتهم الفردية من أجل تغيير مسار التموقع الأسري الموروث، هذا ما نلاحظه فى الكثير من الدول المستقلة التى كانت أغلب أسرهم أسرا فلاحية معدومة، لكن التعليم و التكوين الجامعي لأبنائها أعطي الكثير من الأسر فرصا حقيقية لتغيير مسار التموقع و إعادة إنتاج الطبقات فى المجتمع، و الانتقال من فئة اجتماعية و من طبقة اجتماعية لأخرى.

و لأجل البحث عن التموقع يستمر الأفراد فى بناء استراتيجياتهم الشخصية لتحقيق طموحهم التموقعي، إما ضمن الإرث الأسري أو البحث عن مواقع أخرى خارج هذا الإرث، و ينطبق ذلك كثيرا على الطبقات المتوسطة و

المعدومة، فبعض الأفراد لا يجدون فرصا كثيرة للتموقع، و لا يجدون البدائل الكثيرة التى ترضيهم بسبب فقر الإرث الأسري، و ضعف إمكانياتهم الفردية أو حتى ضعف إرادتهم و طموحهم فيكتفون بمواقع تحصلوا عليها "صدفة".

و يتمتع الأفراد الذين يبحثون عن مواقع أحسن من السابق بطاقة فردية خلاقة تجعلهم يبحثون دائما عن الأحسن و تحديد الاستراتيجيات و الأهداف بذكاء كبير، فالذي يبحث عن التموقع فى المجال القرابي أو السياسي أو الديني أو الاقتصادي أو العلمي، يتبني الاستراتيجية المناسبة لهذه المواقع و التى منها استراتيجية التكوين و التعلم، و الحصول على الشهادات العلمية المناسبة، و اتباع كل الشروط الاجتماعية الضرورية لذلك، و من ذلك مخالطة المجتمع الذي يريد أن يتموقع فيه.

و إذا كان الإنسان يبحث عن تحسين المواقع باستمرار فهذا لا يعني أنه يحقق التحسين باستمرار، فيحتمل فى أثناء بحثه عن التحسين أن يقع فى حالة اختلال التموقع أو فشل كلي للتموقع، فيتراجع إلى مواقع أسوأ من السابقة أو يبقى فى موقعه السابق سنوات طويلة، لأسباب كثيرة ترجع إلى الاستراتيجيات التى تبناها، و إلى صعوبة تخلصه من الإرث الأسري و بعض رواسب التنشئة الاجتماعية التى أعاقته عن التموقع الجيد، و قد يرجع السبب إلى قوة المنافسين، و من ذلك التموقع فى الطبقات الاجتماعية صعودا و نزولا، و التموقع فى سلك الإطارات العليا أو التراجع إلى أبسط مناصب العمل بسبب أخطاء فى استراتيجية تسيير التموقع.

و تختلف الاستراتيجيات المتبعة من ثقافة لأخرى، بحيث تتراوح بين المشروعة و غير المشروعة، و بين الاستراتيجيات العقلانية و غير العقلانية، فالمجتمع المعقلن يدعم المسار العقلاني لاستراتيجيات التموقع، التى منها احترام قواعد اللعبة، و قواعد المنافسة، و تنشئة أفراده تنشئة تتماشي مع هذا المسار، من خلال منحهم وسائل التكيف مع المجتمع العقلاني و ما يفرضه من قواعد عقلانية للتموقع، بعيدا عن استعمال العصبية، و المحسوبية، و العلاقات المصلحية، و الشخصية، و القرابية، و الجهوية، التى تكسر قاعدة الفرص المتساوية التى تمنحها المؤسسات الاجتماعية المختلفة التى تنزع إلى العقلانية، و التى تقلب قواعد التموقع العقلاني.

و نجد فى الواقع الاجتماعي الكثير من الأمثلة عن احتلال مواقع بالطرق غير المشروعة و غير العقلانية، و بالاستراتيجيات و الوسائل غير المشروعة، و احتلال مواقع غير مشروعة تماما مثل الانتماء إلى عصابات السرقة و التزوير و تبييض الأموال و الهجرة غير الشرعية و غيرها من المواقع التى يختارها بعض الأفراد أو يجدون أنفسهم

بداخلها، و التى تعاقب عليها القوانين العالمية، و يمكن لهذه الجماعات أن تتموقع فى هذه الأماكن تعبيرا عن رفض واقع اجتماعي منمط، واقع لم يمنحها الكثير من الفرص، أو رفض واقع اجتماعي و اقتصادي و ثقافي مفروض، مثل حركات الهيبي و عبدة الشياطين و غيرهم، لذا نجد أقصي درجات التطرف فى رفض هذا الواقع المعاصر و رفض قواعد البحث عن التموقع التى يقرها و يفرضها من خلال الانتحار الفردي و الجماعي، أو من خلال العصيان الاجتماعي، و ممارسة النشاطات غير الشرعية.

و فى نفس الوقت يتموقع بعض الأفراد فى مواقع استفزازية بالنسبة لبعض الجهات الاجتماعية أو بالنسبة للمجتمع أو بالنسبة للعائلة، فيمكن للأسرة المحافظة أن تري فى تموقع أحد أفرادها فى ميدان الفن و الغناء استفزازا لخصوصيتها المحافظة و خروجا عن تاريخ العائلة، و هناك من يتموقع سياسيا فى جانب المعارضة، و هناك من يتموقع فى جمعيات حماية البيئة و محاربة الأنشطة الصناعية المعادية للبيئة، أو منظمات حقوق الإنسان، و هي مواقع تعبر عن خيارات يمكن أن تجذب المتاعب لأصحابها، و الكثير من المتاعب لهم، تجعلهم يفكرون باستمرار فى أحسن الاستراتيجيات و الأدوات من أجل التمكن من تحقيق أهدافهم.

و ينطوي السلوك التموقعي للأفراد على خمسة أبعاد، بعد عقلاني، الذي يقوم على هدف محدد مسبقا، و على مجموعة من الوسائل و المسببات المدروسة، ثم بعد التموقع عن طريق الصدفة،كأن يلتقى شخصان فيعرض الواحد على الأخر مشروعا معينا يغير تماما مجرى حياته، و يمكن أن تؤدي بعض الظروف الطارئة في المؤسسة إلى تغيير مواقع بعض الإطارات، أو بعض الأحداث التاريخية الوطنية إلى تغيير مواقع الكثير من الناس، ثم بعد الحفاظ على الموقع من خلال اتباع استراتيجيات مناسبة لذلك، و التى منها الاجتهاد، و العمل المستمر و الابتكار، أو استعمال استراتيجيات غير عقلانية قرابية أو جهوية أو غيرها، ثم بعد المنافسة، فإذا كانت المنافسة كإستراتيجية أكثر شيوعا فى المجتمعات المعاصرة من أجل الحصول على المواقع، فلأن ذلك يرجع إلى اعتبارها من أهم شروط الحصول على الموقع، أو تعتبر من أهم قواعد اللعبة الخاصة بالتموقع، نظرا لندرة الموارد، أو لندرة بعض المواقع فى المؤسسات المختلفة، مقابل زيادة الطامحين لهذه المواقع، و يتحصل الأفراد على تلك المواقع إذا سيروا بطريقة جيدة استراتيجية المنافسة و التى منها الكفاءة و العلم، هذا بغض النظر عن المنافسة المشروعة و غير المشروعة.

ثم بعد إعادة التموقع، أو ما نسميه الحراك داخل المواقع في الحياة اليومية للأفراد، الذى له أسباب عدة، منها بحث الإنسان المستمر عن تحسين ظروف حياته يدفعه دائما إلى البحث عن مواقع جديدة أحسن من السابقة، أو أنه يجد منافسة شديدة أو يرفض الموقع الذي هو موجود فيه بسبب سعة طموحه، أو يجد فيه الكثير من المضايقات، و تراجع الامتيازات الاجتماعية و المادية التى يقدمها، أو أنه اطلع على بدائل أخرى للتموقع أحسن من التى بين يديه، مدفوعا بطموحه الكبير و إرادته فى التحسين و التغير، و هناك من يفقد موقعه لأسباب قاهرة تدفعه إلى إعادة التفكير فى مواقع جديدة و عن استراتيجيات أكثر نجاحا من السابقة، فالمطلق يبحث عن إعادة التموقع، و الأعزب يبحث عن موقع جديد، و الذي تحصل على شهادة أعلى من شهادته السابقة يبحث عن إعادة التموقع، و الذي أفلست تجارته يبحث عن إعادة التموقع فى مجال التجارة أو فى نشاط آخر، و بذلك فالتموقع و الحفاظ على الموقع و إعادة التموقع عمليات مستمرة فى حياة الإنسان، و توفر شبكة العلاقات الاجتماعية التى ينتمي إليها الأفراد إمكانيات كبيرة للنشاطات التموقعية نظرا لشساعتها و تنوعها، باعتبارها سوقا حرة للتموقع لأنها تمد بالفرص و المعلومات للباحثين عن التموقع، كما تزودهم من خلال وسائل الإعلام بالمعلومات الضرورية، و بالأطراف المتعاونة و المتعاقدين و تعرفهم بمنافسيهم سواء كانوا أشخاصا أو مؤسسات، و الجهات التى يقصدونها مثل الإدارة الرسمية و المؤسسات الحكومية، فيمكن لكل فرد أن ينتمي إلى عدة شبكات اجتماعية فى نفس الوقت التى يمكنه النشاط فيها و التموقع فيها باستمرار، و كلما اتسعت هذه الشبكة كانت حظوظ التموقع كبيرة، فالمجتمعات الصناعية، و المناطق الحضرية الكبري تمنح حظوظا كبيرة للتموقع لا تمنحها المجتمعات البسيطة، و المناطق المعزولة، و لا حتى الجماعات القرابية التقليدية و البدائية، نظرا لعدم تطور مؤسساتها و نظرا لضعف الكثافة الاجتماعية و الصناعية، و ضعف مستويات التنمية، فآلاف الجمعيات، و الجامعات، و المؤسسات الاقتصادية و الثقافية، و السياسية، و الإعلامية، و انفتاح السوق و اتساع السلوك الاستهلاكي، و الانفتاح الاجتماعي، و التوجه نحو المجتمع العالمي و مجتمع التعايش، و تطور وسائل الاتصال و المواصلات فتحت الكثير من الآفاق للباحثين على التموقع فى مناطق جغرافية أبعد من المناطق التى ولدوا و نشأوا فيها.

و نظرا لاتساع شبكة العلاقات الاجتماعية المعاصرة و تنوعها، و كثافة وسائل المواصلات، و شيوع تكنولوجيا الاتصال، و كثرة الفرص في العالم، فيمكن للأفراد أن يحتلوا فى نفس الوقت مواقع كثيرة، في مجتمعهم أو في العالم فالمؤسسات الاستثمارية العالمية صارت تقدم عروضها للمجتمع العالمي، و صارت استراتيجية التعايش من

أهم استراتيجيات اكتساب المواقع، فالاندماج في المجتمع العالمي المتنوع ثقافيا يتطلب خاصية التعايش من أجل اكتساب المواقع و الحفاظ عليها.

و يمكن للأفراد التموقع في الجماعة القرابية التى ينتموا إليها، و فى الحي، و فى مكان العمل فى الجماعات الرسمية و غير الرسمية، بالوسائل المشروعة و غير المشروعة، مثل الاجتهاد فى العمل، أو الوشاية فى حق الزملاء من أجل تحطيم مواقعهم و كسب مواقع أحسن، او عن طريق الامتثال و الطاعة و الانضباط، و الفعل الامتثالي يدركه الإنسان منذ صغره بأنه الفعل المفضل لدي مجتمع الكبار، ثم لدى إدارة المدرسة و المعلمين و الأساتذة، ثم رؤساء العمل، لذا يعمل على فهمه و ممارسته و إظهار هذا الفعل باستمرار من أجل تحقيق رضا الآخرين و مكافأته بالمواقع التى يستهدفها، و هذا الوضع يدفع بالأفراد إلى ممارسة عدة أدوار فى نفس الوقت، أدوار مناسبة لكل موقف تموقعي، فيؤديها على أحسن وجه و بالطريقة التى تحقق له أهدافه، و مقنعة خاصة بالنسبة للأطراف الأخرى التى يتفاعل معها، و بذلك فاحتلال المواقع و الاستراتيجيات المتبعة تكون حسب الفهم الذي يبنيه الأفراد لحيثيات التموقع، هذا الفهم الذي يفسر فى شكل فعل تموقعي، و أي خطأ فى استراتيجية التموقع إنما يرجع إلى كيفية الفهم الذي يبنيه الأفراد فى أذهانهم عن العلاقات التموقعية، فالإخفاق فى تجارة ما أو مسابقة قد يرجع إلى فهم مسبق عن ذلك كاعتباره أمرا سهلا، أو الذي يتقدم للخطبة من طبقة اجتماعية أو دينية من غير طبقته فيلاقي الرفض مع أنه اعتبر ذلك أمرا ممكنا.

و بذلك فالفعل التموقعي فعل اجتماعي عقلاني، له معاني متعدد و متفق عليها لدى جميع أفراد المجتمع، مثل التموقع فى طبقة اجتماعية عليا أو متوسطة أو دنيا، و يمكن أن تكون الاختلافات من ثقافة لأخرى، و هو من المنظور الخلدوني تموقع يتحقق بقوة العصبية، و قوة العصبية تتحقق بعدد أفرادها و كثرة نسلها، فكلما زاد عددها سادت على العصبيات الأخرى، و كلما زادت سيادتها زاد طموحها لمواقع أكبر، و هي الخروج من حياة البدو إلى البحث عن التموقع في الحواضر، فتحضر نفسها لاحتلال مواقع حضرية نظرا للامتيازات و حياة الترف التى توفرها و لا توفرها الحياة البدوية، فإذا تموقعوا فى الحاضرة امتدت أعين أفرادها نحو المواقع الفردية، فالحاضرة موقع عام أو كلي، و هي تحوي مواقع فرعية أو ثانوية، مثل المراكز التجارية و المناصب السياسية، و الإدارية، و التعليمية، و الخدماتية و غيرها و الجميع يبحث عن الموقع المتاح و المناسب له.

أما من حيث النموذج المثالي، فالأسرة تقدم لأبنائها عن طريق التنشئة الاجتماعية نماذج مثالية عن أشخاص ناجحين في حياتهم الدينية و العلمية و العلائقية و العملية فقط لأنهم أحسنوا التموقع بفضل الإمكانيات التي كونوا أنفسهم عليها، و تستمر المؤسسات الاجتماعية المختلفة في تقديم هذا النموذج المثالي في كل الميادين لمساعدة الآخرين على الاندماج و النجاح و حسن التموقع.

و الفعل التموقعي يستند إلى علاقات اجتماعية تفاعلية معقدة تتبادل الكثير من الرموز التي يصعب معرفتها أو التدريب عليها إلا في بيئتها الثقافية التي وجدت فيها، و من التموقع في العائلة و الجماعة القرابية ينطلق التموقع إلى الحياة الاجتماعية و مختلف المؤسسات الاجتماعية، إذ يستعمل الأفراد أسلوب المحاكاة من العلاقات القرابية إلى العلاقات الاجتماعية الأوسع مجالا منها، و بمختلف القوانين و الاستراتيجيات التي عهدها الأفراد في تنشئتهم، فالفرد الذي تعود على القيادة في أسرته، خاصة إذا كان الأخ الأكبر فهو بطريقة عفوية يتصدر المبادرة في المواقع القيادية في مكان العمل لاعتباره ذلك أمرا طبيعيا بالنسبة له، و بذلك يكون تموقع الأفراد في مكان العمل و في الحياة الاجتماعية بناء على ترتيبهم بين إخوتهم، و بناء على طبيعة تنشئتهم، و مستوى الحريات و المبادرات التي منحت لهم في أثناء تنشئتهم، و ما نلاحظه من سلبية فعل المرأة في العمل و تراجع مبادراتها و زهدها في المناصب القيادية رغم مستوياتها التعليمية و كفاءاتها العلمية و العملية إنما من طبيعة التنشئة الأسرية التي تعلم المرأة الخضوع و التراجع حيث وجد الرجال، و بذلك فهي تقبل بالدونية و بالتراجع و الخضوع كسلوك تموقعي خلفي باستمرار، و هو ما تثمنه القيم الاجتماعية و تعتبره فعلا لائقا بالنموذج المثالي للمرأة.

و إذا لاحظنا الواقع الاجتماعي لمجتمع تقليدي فإن تموقع المرأة دائما يكون في المواقع الخلفية مهما كان تفوقها، فهي لا تأكل إلا بعد أن يفرغ الرجال، و لا تسير أمام الرجل بل وراءه، و لا تجلس جلوس الرجال، و لا تأ كل إلا باحتشام، و لا ترفع صوتها أما الرجال،و لا تقف أمامهم تخاصمهم وتنازعهم القول، فهذا من العيب الاجتماعي و مما لا يليق بسلوك المرأة.

و تتصدر المرأة مواقعها في المجتمع التقليدي في إطار ما تسمح لها ثقافة المجتمع المحلي، و بناء على طبيعتها الأنثوية، و كلما تقدمت في السن تحصلت على مواقع أحسن في المجتمع النسوي، خاصة إذا انجبت الكثير من الأبناء، و صار لديها أبناء و أحفاد و زوجات الأبناء، إذ تستلم المواقع القيادية و تنال حق التدخل في الحياة اليومية لأسر أبنائها و إصدار الأوامر، و مما يزيد من أهمية موقعها خبرتها الطويلة في الحياة التي أكسبتها الكثير

من المعلومات و التجارب العملية فى الغذاء و تحضيره و حفظه، و فى العلاج التقليدى، و تربية الأبناء، و النسيج و كل ما يتعلق بعالم المرأة و العلاقات الزوجية، فتصير مرجعا للفتيات حديثات السن، و تصير خبرتها قوة لموقعها، بل و مبررا لتموقعها، و مبررا لها لقيادة الآخرين، و لإرشادهم و توبيخهم و عقابهم، و بذلك تحتل موقعا مركزيا فى الحياة الاجتماعية، موقعا حيويا بالنسبة لمواقع الرجال و مكمل لها.

من جهة أخرى تعمل الأمهات و الجدات على تنشئة بناتهن تنشئة قائمة على التموقع الخلفى، تنشئة لا تقوم على عدم مزاحمة الرجال فى المواقع التى اعتبرت طبيعية بالنسبة لهم، و فى نفس الوقت يتم تلقينهن أساليب التموقع فى المواقع الخاصة بالنساء، و التى منها الطاعة و الامتثال، و التدريب الجيد على خدمة الآخرين، و الترتيب المنزلي، و تحضير الغداء و غير ذلك، كما يتم تدريبهن على حسن التموقع فى حالة الزواج، تموقع المرأة بالنسبة لزوجه و تموقعها بالنسبة لأهله، إذ يتم معاملة كل طرف بما تمليه القيم الاجتماعية و ثقافة المجتمع.

و فى المجتمعات المعاصرة منح التعليم المرأة الكثير من الفرص لتسلم مواقع أخرى و الاعتراف لها بتلك المواقع، و حتى فى الحياة الزوجية تنتشر ثقافة مختلفة عن سابقتها، إذ لم تعد المرأة تسلك سلوك الخضوع غير المشروط للرجل بل و صارت تنافسه الكثير من المواقع التى اعتبرت حيوية و طبيعية بالنسبة له، و رغم ذلك ما زالت المرأة مشدودة بقوة إلى طبيعتها الأنثوية و متأثرة بالقيم التقليدية.

و باسم التفوق الجنسي ينال الرجال مواقع أمامية يعتبرونها حكرا عليهم خاصة المواقع القيادية، و تمتد هذه الممارسة فى الأسرة و الجماعة القرابية التى تقدم هذه التنشئة إلى المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ففى مكان العمل يتم تكريس هذه الثقافة ليأخذ الرجال باستمرار مواقع أمامية، و تتراجع النساء خلف هذه المواقع، و رغم حالة التعايش التى نراها فى مكان العمل فإن الرجال لهم مواقف متأثرة بطبيعة التنشئة التى قدمت لهم، فهم مقتنعون فى ذواتهم بحالة تفوقهم، فهم متفوقون على المرأة مهما كان مستواها، و يعتبرون بأن اهتمامهن بالعمل يأتي فى المرتبة الأخيرة، و أن كل اهتمامهن مكرس للبيت و الأبناء، و بذلك فهن كثيرات التغيب، و هن كثيرات المشاكل و الكلام فى أماكن العمل على حد تعبير ميشال كروزيه فى كتابه الظاهرة البيروقراطية، و المرأة إذا قادت السيارة فإن الرجال يكثرون من ملاحظاتهم لقيادتهن السيئة، و الرجل إذا تزوج امرأة تفوق مستواه التعليمي كثيرا، و منصبه فى العمل فإنه يستعمل رصيده من التنشئة الاجتماعية و يحتل موقعا أماميا فى علاقته

بزوجته من خلال بسط قوته و قراراته عليها، فيتحكم في خروجها و دخولها، في دخلها و علاقاتها بغيرها، و هو بذلك يتحكم في وسائل إخضاعها رغم مقاومتها، لأنها تبقي مشدودة لطبيعة تنشئتها.

و يمكن ملاحظة حالة التموقع في المجتمعات العربية بأنها تتأرجح بين عقلانيتين متناقضتين، عقلانية المجتمع التقليدي و عقلانية معاصرة موجودة في النموذج المثالي للتموقع الذي تقدمه المؤسسات المعاصرة، إذ يتم نقل عقلانية التموقع التقليدي إلى هذه المؤسسات ليحدث الصراع بين العقلانيتين، وكثيرا ما يحتل الرجال مناصب قيادية ليسوا أهلا لها، و ينالون امتيازات ليست من حقهم القانوني، و لا تمنحها لهم كفاءاتهم، و هذا يرجع إلى عدة عوامل منها طبيعة التفوق الطبيعي الممنوح لهم على بياض في تنشئتهم الأسرية، مما يعتبرونه طبيعيا في كل حياتهم.

و تقدم المجتمعات المعاصرة إمكانية التموقع في العالم الافتراضي أيضا الذى صار يتيح الفرصة لكل الأشخاص مهما كانت مستوياتهم و تخصصاتهم و انتماءاتهم، من أجل اكتساب مواقع اجتماعية محددة.

و يتيح العالم الافتراضي إمكانية التموقع في الشبكة الاجتماعية العالمية، متخطيا الزمان و المكان، و متخطيا الكثير من قوانين العلاقات الاجتماعية الواقعية و الكثير من قوانين التموقع في العالم الواقعي، فلا يوجد حساب للسن و لا للمال و للنوع و لا للخصائص الثقافية و الدينية و الطبقية، و الفرص تبدو قريبة جدا للمساواة، فإذا كان الإعلام التقليدي يعطي أولوية للنخب من أجل التموقع فإن العالم الافتراضي يعطي الفرصة لكل الفئات الاجتماعية لتحقيق هذا الغرض بغض النظر عن مستواهم العلمي و خبراتهم المهنية و غيرها من الصفات، و ربما سيصير العالم الافتراضي مجالا أكثر إغراء للباحثين عن التموقع في المجالات التي اختاروها، و من مختلف الخدمات التي يقدمونها.

ـ **خلاصة**: يمكن أن نلخص عملنا هذا في مجموعة من الفرضيات هي كالأتي:

ـ كلما استوعب و فهم أفراد العائلة و القرابة الواحدة قواعد المنافسة، و قواعد لعبة التموقع زادت احتمالات نجاحهم في التموقع.

ـ كلما تم فقدان المواقع المكتسبة بذلت الجهود من أجل استرجاعها أو من أجل إعادة التموقع في مواقع مماثلة أو أحسن منها.

. كلما كانت الامتيازات التي يمنحها الموقع ضعيفة أو غير مرضية تم الاتجاه نحو البحث عن مواقع جديدة أكثر رضا.

. كلما تعقد المجتمع واتسعت كثافته التنموية و شبكة علاقاته الاجتماعية زادت الحظوظ فى تقديم مواقع كثيرة و بديلة.

. كلما كانت الامتيازات و المصالح التى يقدمها الموقع زاد التمسك به و زادت حدة المنافسة عليه.

. كلما تم النجاح فى احتلال مواقع ذات أهمية ازداد الحماس نحو البحث عن مواقع ريادية أخرى.

. يؤثر الإرث الاجتماعي للأسرة و طبيعة التنشئة الاجتماعية فى المواقع التى يختارها الأفراد و طريقة تموقعهم، و الاستراتيجيات التى يختارونها.

. كلما تم الالتزام بالشروط العقلانية للتموقع أو شروط التموقع الغالبة فى المجتمع تم الحصول على المواقع المستهدفة.

سوسيولوجية الأسرة وإشكالية العقلنة

الأستاذ الفضيل رتيمي جامعة البليدة 2

الأستاذ عمار بن حبيلس جامعة الجزائر 2

يقيم المجتمع في تحقيق أهدافه من خلال المؤسسات الاجتماعية لتلبية احتياجاته الأساسية المتصلة بإعداد الفرد لمتطلبات العضوية الاجتماعية والانتماء الاجتماعي ، ونظرا لأهمية المؤسسات الاجتماعية ودورها التكاملي في بناء شخصية الفرد وكيانه الاجتماعي، نحاول تسليط الضوء على على كيفية عمل الأسرة على تشكيل الوعي و العقل، و الضمير الجمعي للأفراد من خلال التنشئة و الضبط الاجتماعي.

أولا:الأسرة واقع وخصائص: تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي، فهي اتحاد تلقائي يتمّ نتيجة الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية التي تنزع إلى الاجتماع، و هي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري واستمرار الوجود الاجتماعي، و تلعب الأسرة دورا أساسيا في صياغة و توجيه أفعال الأفراد بطريقة سوية أو غير سوية، من خلال نماذج الفعل التي تقدمها لصغارها، فأنماط الفعل و التفاعلات التي تدور داخل الأسرة هي النماذج التي تؤثر سلبا أو إيجابا في تربية الناشئين، وتعدّ الأسرة أقوى المؤسسات الاجتماعية تأثيرا في كل مكتسبات الإنسان المادية و المعنوية.

و رغم الكم الهائل من الدراسات والكتابات المرتبطة بالأسرة وقضاياها، هناك قضايا هامة وعديدة في بناء الأسرة و وظائفها و التغيرات التي طرأت عليها، ما زالت بحاجة إلى فهم وإيضاح، و ربما تكون هناك حاجة إلى نظرية شاملة كافية لتفسير قضايا الأسرة، نظرية تعكس بوضوح وشمول الربط بين الأدلة

والاستنتاجات، لتؤدي في النهاية إلى إطار نظري محدد المعالم.(1)

و نشير هنا إلى أنّ الأسرة ليست فقط مؤسسة اجتماعية لها خصائص، بل هي أيضا تعبّر عن خصائص مجتمع معينّ و عن قوانينه العامة، و منه يكون من الضروري فهم هذه القوانين لدراسة الأسرة. (2)

. **خصائص الأسرة الجزائرية:** تضم العائلة الجزائرية العديد من الأسر في بيت واحد، و نظرا لخصوصيتها الموّسعة استطاعت المحافظة على كيانها ونظام حياتها لمدّة طويلة، و قد حاول الاستعمار الفرنسي القضاء على

النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الجزائري من خلال تهجير العديد من أفرادها وطردهم من أراضيهم، و بقيت الأسرة الجزائرية متمسكة بعاداتها و تقاليدها رغم محاولة طمس هويتها.

و تتشكل العائلة الجزائرية من عدّة أسر زواجية تحت سقف واحد، و هي تتكون من الأفراد المشكلين للكيان الاجتماعي والاقتصادي،(3) إذ يتولى تسيير شؤونهم ولي أمر واحد هو رب العائلة الذي يكون في غالب الأحيان متمثلا في شخصية الأب أو الابن الأكبر، أما من حيث الشكل تشمل الأب وأبنائه المتزوجين. (4)

يمتاز منطق الأسرة الجزائرية بأنّها متسلطة، مركزية و مبنية على وحدة المصالح الاقتصادية وعلى التضامن و التكامل،(5) والعلاقات فيها " بين أعضاء أو عضوات وأدوار تعرف بالأب و الأم و الزوج و الزوجة و الأخ و الأخت ... الخ وبموجب هذه العضوية يصير كل فرد في الأسرة مسؤولا ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب،

بل عن تصرفات الأفراد الآخرين(1)، والزواج في الأسرة الجزائرية داخلي نظامها أبوي صارم، يمارس ربّ العائلة من خلاله سلطة مطلقة على جميع أفراد الأسرة، الذين يتوجب عليهم الخضوع له تطرّقت مجموعة من الدراسات لموضوع الأسرة الجزائرية نذكر منها تلك الدراسات التي قام بها كل من "برك"، و "ديمرسمان" و"كميليري"، و "يورمانس" ، و هناك دراسات حديثة حول الأسرة الجزائرية وهي دراسة الباحث "**عبد الغني مغربي**" بعنوان " الثقافة والشخصية الجزائرية" ودراسة الباحث " **مصطفى بوتفنوشت**" بعنوان "الأسرة الجزائرية تطورها وخصائصها الحديثة".

---

(1) المجالي قبلان، وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية، دراسة ميدانية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م11،ع3، جامعة مؤتة، 1996، عمان،ص76.

Michel.(A). **La sociologie de la famille**. Paris.Mouton. 1970.p79.*(2)*

Boutefnouchet.(M). ***La famille Algerienne Evolution et carecteristiques recentes*** *. (3) Alger.SNED 2em edition. p38.*

(4)Tood. *(E)* ***L'enfance du monde. Structures Familiales et développement****. Paris. ed le seuil 1984. P.144.*

(5) Boudhiba. (A) ***. A la recherche des normes perdus****. Tunis. Maison Parisienne de l' edition. 1973. p.173*

و قد خلصت هذه الدراسات إلى تشابه الأسرة الجزائرية مع نظيراتها العربية والإسلامية في جوهرها و مبادئها و أخلاقها و تكوينها و بنيتها و وظائفها، و اتبعت في أحكامها المذهب المالكي لمؤسسه مالك بن أنس، إلا أنّ المجتمع الجزائري عمد إلى إيجاد مجموعة من التقاليد و الأعراف و المعايير انطلاقا من انتمائه للإسلام والعروبة، و قد توصلت الدراسات التي تناولت الأسرة الجزائرية إلى أنّها أسرة ذات طابع ممتد يكون النسب فيها والسكن أبويا وسلطة الأب فيها مطلقة.

كما أن تماسكها يتحقق بإدراج الطفل في المجتمع من خلال اعتماده على العائلة و صلته بها و دعمه لها، و من نتائج هذا الاعتماد أنّ الطفل ينمو مستشعرا مسؤوليته تجاه العائلة لا تجاه المجتمع، و أن واجبه هو التضحية في سبيل والديه وإخوته، و بذل كل ما في وسعه من أجلهم، فهو مثلا لا يتزوج إذا كان أشقاؤه الصغار ما زالوا في المدرسة، أو أن شقيقاته لم يتزوجن بعد، أو إذا كان والده في حاجة إلى إعالة، و في إطار هذه الشروط النفسية و الاقتصادية لا يبقى سوى مجال صغير للشعور بالواجب تجاه المجتمع الأكبر الذي يتصوره الفرد كفكرة مجردة لا ينطبق عليها مفهوم المسؤولية بصورة طبيعية، و بالنسبة للفرد المرتبط عائليا بهذا الشكل لا يمثل المجتمع سوى مجالا للصراع و الكفاح الذي ينتزع الفرد لنفسه فيه مكانا ليدعم كيانه و كيان العائلة ورفاهيتها، و الملاحظ أنه إذا ما وجدت مطالب متناقضة بين العائلة و المجتمع فمن السهل على الفرد أن يختار بين الجهتين بالقيام بواجبه تجاه العائلة لا تجاه المجتمع.

و تسند العائلة الجزائرية للمرأة إدارة شؤون المنزل و تربية الأطفال باعتبارها سيدة المنزل، كما تعطي مكانة أعلى للذكر لأنّه يحافظ على اسم العائلة، أما الأنثى فتترك منزل العائلة عند الزواج. (1)

"و الإناث في الأسرة الجزائرية مكانتهن أدنى من مكانة الذكور حيث يستقبل ميلاد الذكر بفرح أكبر من ميلاد البنت، لكونه يحافظ على اسم العائلة و ممتلكاتها ويمثل مصدرا اقتصاديا ويرى فيه الأب رفيقا في العمل ووصيا على أمه و إخوته بعد موته.(2)

---

(1) بركات حليم، ***المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي***،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1986، ط:3، ص ص 175-176.

و لقد كانت الأسرة الجزائرية قبل الاحتلال ذات طابع ممتد حيث كانت تتسع لعديد من العائلات، وكانت للعادات والتقاليد دور كبير في تماسك الأفراد التي كانت تربطهم قرابة الدم، كما بيّن محمد السويدي في قوله: " عاش المجتمع الجزائري في فترة ما قبل الاستعمار في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية. (3)

---

(1)(2) بوتفنوشف، مصطفى، ***العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة،الجزائر***، *ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 ص 38.*

(3) محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990،ص72.

و يمثل مصدرا اقتصاديا ويرى فيه الأب رفيقا في العمل ووصيا على أمه وإخوته بعد موته و تحتل الأم مركزا ثانويا رغم أنّها تتمتع بسلطة إدارة الشؤون المنزلية، كما لم تكن لها صلاحية المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة إذ

كان الرجل ينفرد بهذه المهمة،(1) و لم يكن تحول العائلة الجزائرية من شكلها النووي واضحا، و لم يكن ليتطور بشكل سريع إلاّ بعد نزوحها إلى الوسط الحضري، و مما لاشك فيه أنّ النمو الحضري السريع في الجزائر كان نتيجة لتحرك السكان بين المدن من جهة، و من الريف إلى المدينة من جهة ثانية، و هذا النمو هو في صميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية،(2) و بصفة عامة يشير"موريس بورمانس" إلى أنّ الأسرة في المغرب العربي قد تعرّضت لتطوراتو تغيرات وعد نلخصها فى ثلاثة أشكال:

ـ شكل الأسرة المحافظة: التي نجدها خاصة في القرى و قلتها في المدن.

ـ شكل الأسرة المتحولة (الانتقالية): التي تجمع بين الأفكار المحافظة والعصرنة.

ـ شكل الأسرة المتطورة: الذي يميل إلى الحياة الأوروبية من حيث اللغة و الثقافة و العادات وهذا شكل قليل في المدن وينعدم في القرى. (3)

(1) *Bourdieu (P). **Sociologie de l'Algérie.** Paris . P.U.F. Edition . 1987. P. 15.*

(2) محمد السويدى، مرجع سابق، ص88.

(3) *Bormans (M) . op. cit. p.p.623.626*

كما عرفت الأسرة الجزائرية تطورات أخرى نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي اعتبرت مؤشرا هاما على حجمها و دورها، و يبدو هذا في فترة التسعينيات التى كان الوضع الأمني فيها حاسما و مؤثرا على الأسرة الجزائرية بشكل عام والأسرة الريفية بشكل خاص، إذ عرفت هذه المرحلة أزمة سكنية و اجتماعية و اقتصادية نتيجة فقدان العائلات النازحة في أغلب الأحيان لمصادر قوتها و معيشتها فضلا عن الإهمال الذي لحق أبناءها، و ما أدى إليه من رسوب و تسرب مدرسي، و أمام الوضع الأمني المتردي و الوضعية غير الطبيعية

و الصعبة لجأت بعض الأسر إلى بيع ممتلكاتها و شراء سكنات في المدن، و غيّرت نشاطها نحو خدمات النقل و التجارة، أما الأسر الريفية غير القادرة على تغيير نشاطها فقد حاولت التكيف بإحداث مناصب شغل لأبنائها المتسربين بواسطة طاولات السجائر، أو العمل في الحقول المجاورة للمدينة، و اضطرت أخرى إلى بيع حلي الزوجة لسدّ الحاجيات الخاصة في ظلّ الانهيار الاقتصادي الذي عرفته البلاد و الذي نتج عن تسريح العمال، أما العائلات الحضرية فقد تأثرت بدورها نتيجة التدفق الكبير للأسر الريفية نحو المدن، فاستفاد من هذا الوضع فئة التجار والحرفيين، و عاد بالسلب على أغلب الفئات المتوسطة و الفقيرة في المناطق الحضرية.

كانت هذه مقدمة للحديث عن الفعل العقلاني للأسرة في ظل الظروف التاريخية التي مرت بها، و الأساليب المتكيفة للتنشئة الاجتماعية التي تلجأ إليها، هذا ما يقودنا إلى العنصر الثاني من هذه الدراسة.

ثانيا- الأسرة وعقلانية التنشئة: لمناقشة هذا الجزاء من العمل ننطلق من التساؤل الآتى: هل أسلوب التنشئة الأسرية الحالى يعمل على تشكيل عقل ناقد مبدع؟

أجمع كثير من الكتاب في المجتمع العربي أمثال هشام شرابي، علي زيعور، محمد جواد رضا، مصطفى صفوان، محمد حجازي...أنّ الأسرة وحدة اجتماعية تنتمي إلى طبقة اجتماعية ليست ذات طبيعة واحدة و تتوجه بنسق ثقافي يتقارب مع الثقافة العامة، و لكي لا يفقد خاصيته مما يغلب على الثقافة الأسرية أنّ الطفل يُلعب به و لا يلاعب، فهو أداة تسلية وكثيرا من الأمهات اللواتي ينجبن في سن متأخرة ينجبن بدعوى أنّ الطفل يسلين في كبرهن.

إنّ هذا الطفل كائن لا يستمد قيمته من ذاته، بل من مقدّر النفع المادي أو المعنوي الذي يحمله لأهله، ومنذ البداية يوضع تحت التصرف والتدجين، و كثيرا ما ينتظر الآباء من أبنائهم تحقيق أمال الآباء المحبطة، التي لم يستطيعوا تحقيقها، مثل و لدي عندما يكبر يصير طبيبا، أو طيّارا... ويحاولون تنشئة أطفالهم على صورتهم من حيث السلوك و المهنة وغير ذلك، مثل (ولدي كي يكبر ولي كي بباه ، راجل شاطر يجيب الخبزة من فم السبع.)

تشير أغلب الدراسات العربية الجارية في ميدان التنشئة الاجتماعية إلى شيوع أنماط التربية المتسلطة المحافظة، و التي تسعى إلى بناء شخصيات مطوعة تميل إلى الإذعان و التبعية و تنتفي إمكانيات النقد و الحوار و المناقشة والإبداع.

فالتسلط يؤدي إلى ضعف الثقة بالنفس، و فقدان القدرة على ممارسة الأدوار الإيجابية، و ميل كبير إلى الخضوع و الاستكانة لكل أشكال السلطة، و فقدان المبادرة الذاتية و العمل التلقائي. (1)

و يذهب محمد قنبر: "أنّ القمع يسود ثقافتنا العربية و يؤدي إلى مظاهر الإحساس بالدونية، و فقدان مشاعر احترام الذات، فالصفح و الضرب أسلوب اجتماعي شائع و مألوف في حياتنا، فالحاكم يضرب المحكوم والغني يضرب الفقير، و القوي يضرب الضعيف، و الكبير يضرب الصغير، و الرجل يضرب المرأة، و المعلم يضرب التلميذ، و هكذا نضرب أنفسنا بأنفسنا ونستمرئ الضرب فنتربى عليه". (2)

يعيش الطفل الجزائري عموما بين إكراهات الحب الأمومي، وبين إكراهات القسر الأبوي، فحبّ الأم لأبنائها بكل ما يتميز من حرارة عاطفية يغلب عليه الطابع التملكي، إذ تفرض الأم هيمنتها العاطفية على أطفالها، وتشلّ في نفوسهم كل و يتعلّم الطفل مبكرا في الأسرة فنّ التعامل مع المحيطين به، فالمقولة " هذا ولد شاطر " "يسلّك راسو" يعني أنّه يعرف كيف يتدبر أمره مع الآخرين، أي كيف يتعامل مع بيئته المؤلفة من والديه، و أشقائه، و أقربائه، و جيرانه.

(1) كافية رمضان، أنماط التنشئة الأسرية في المجتمع العربي، حوليات كلية التربية بجامعة، العدد السابع، 1990قطر، ص68.

(2) محمد قنمر، التربية وترقية المجتمع، مركز ابن خلدون، الكويت، دار سعاد الصباح، 1992،ص136.

إنّ التدريب على **فنّ المسايرة** الذي يعني أن يسير المرء مع الآخر و يوافقه ويتلاءم معه، والمسايرة كفنّ للتلاؤم و التسوية ذات وظيفة اجتماعية تؤدي إلى خفض توتر التفاعل الاجتماعي، فالطفل إذ يتعلم كيف يتكيف مع الناس، يفعل ذلك لا ليتعلم ما يلائم من أسلوب الحديث و التصرف و حسب، بل أيضا لتكييف ذاته نفسيا مع فنّ التعامل الاجتماعي، و المسايرة تفرض موقفا ذهنيا يتهرب من المواجهة المباشرة، ومن معالجة المشكلات من جذورها.

رغبات الاستقلال، و تحيطهم بعالم من الخرافات و الغيبيات والمخاوف، فينشأ الطفل انفعاليا خرافيا عاجزا عن التصدّي للواقع من خلال الحس النقدي و التفكير العقلاني.(1)

و المسايرة تتناقض شكلا و مضمونا مع العقلانية، فالمسؤول في مصنع يعرف مشاكل وخلافات عمالية يتعذر عليه التعبير عن الخلافات أو حلّها عند لقاء الناس وجها لوجه، فهو يحاول أن يتحاشاهم ويراوغهم ويعدهم دون تقديم حلول ملموسة أو جذرية، لأنّ مبدأ المسايرة الذي تدرب عليه يعيقه من الالتزام بالتسيير العلمي والتمسك بالعقلانية.

تعمل التنشئة في غالب الأحيان في المجتمع الجزائري على غرس فكرة الاتكالية التي تتحول مستقبلا إلى مبدأ يتعامل به الناس في شكل المحسوبية، و الزبونية، المحاباة،... و التي تظهر بوضوح في بعض القيم الاجتماعية التي تشربها الأفراد، وتظهر باستمرار في أفعالهم اليومية. و عندما نحلل مبدأ الاتكالية نجدها تأخذ شكل عدم المقدرة في مواجهة

(1) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور،بيروت، معهد الإنماء العربي،ط5، 1987،ص82.

الصعاب و المشاكل و هذا يظهر في أقوال اجتماعية منها، **الله غالب، لا أستطيع فعل ذلك الشيء**، و هي تعني الإحجام عن مواجهة الصعاب، و الاستعانة بالغير دون حاجة فعلية إليه، و هو في الأساس هروب من المواجهة، و رفض للالتزام، فالفرد أو المسؤول في إدارة نجده يدافع بصورة كلامية عن العقلانية، والموضوعية ، و البلاد، و الوطنية، و عن الإدارة حتى آخر نقطة من دمه، و لكنه في الواقع مستعد للمساومة على ذلك **للحفاظ على مصالحه، و منصبه، و ذويه وأقاربه**، مبررا ذلك **بالله غالب، جاءت من فوق، واش أتدير، ألعب لعبك، تبكي أمو، ما تبكيش أمي**، هذي هي البلاد.. و هي مبررات غير عقلانية.

و عندما نبحث في قيمة الاتكالية داخل المجتمع، نجدها من نتاج التنشئة، فالفرد إذا وجد تربية تتميز بالمنافسة فإنّه يكتسب أخلاق المنافسة، في حين أنّ البيئة التي تحدد سلفا مركز الفرد ودوره في المجتمع، تجعل الفرد ميالا إلى الخضوع و الاتكالية، و أسلوب التربية في المجتمع، يعمل على خنق الاقتحام ورد الفعل عند الطفل، حيث يعلمونه (أي الوالدان) كيف يتأدب، و أن يجعل أفعاله مطابقة لنمط متشدد، كما يعلمونه كيف يتحاشى النزاع في تعامله مع الآخرين، و هنا يتعلم الطفل أنّ روح الخضوع تنال المكافأة، في حين روح الاقتحام ورد الفعل لا تجدي نفعا، بمعنى أنّه يتعلم كيف يجد طريقة لطلب المساعدة واستثارة العطف بدلا من العمل بإرادته الخاصة، و يظهر هذا في موضوع السكن وتوزيعه، أو موضوع العمل والتوظيف، بحيث يعمل الفرد على إشعار صاحب الوظيفة أو المسؤول عن توزيع السكنات من خلال تعابيره وموقفه بسخاء المعطي، و بالتالي فهو يعترف بعجزه هو،- حسب تعبير هشام شرابي - واتكاليته على الآخر، فهذه الحالة تعتبر كقيمة اجتماعية تصنف ضمن ضرورات الحياة،" الشطارة، ألعب لعبك"، وهنا تستعمل التفضيل والمحسوبية كأداة عادية، وينظر إليها أنّها عادية اجتماعيا و تدخل ضمن تفهمات المجتمع، فالواقع الذي نعيش فيه يعطي لنا نماذج كثيرة من هذا السلوك فمثلا الفرد في المجتمع يبحث دائما عن وسائط، وعلاقات تسهل عليه الاستحواذ أو الوصول إلى هدفه، و هذا ما نقصده بالاتكالية، و نجد هذا ضمن أسلوب التربية عند الطفل، إذا ما احتاج إلى شيء من أبيه نجده يتحاشى الاتصال به، و يلجأ إلى طرف ثالث (أمه، عمه أو خاله) فهو يحاول تلقائيا بكل ما لديه من وسائل أن يتفادى ما في المواجهة المباشرة من موقف منفعل وخنوع واستكانة، مقرون بالاحترام. (1)

فالأسرة تؤثّر على النمو النفسي للطفل، و تكوين شخصيته وتحديد ملامحه، كما تؤثر في نموه العقلي والجسمي

والاجتماعي، و ذلك عن طريق نمط التنشئة الاجتماعية، و حددت ديانا بودمرند ثلاثة أنماط للتنشئة الاجتماعية هي:

1-***النمط التسلطي***: و يتميز بالضبط الصارم، و إيقاع العقاب المتكرر، و عدم الاستماع للطفل، و التأكيد الشديد على القواعد السلوكية، و هذا ينعكس حسب "ديانا بودمرند" على شعور الطفل بالتعاسة، و الانسحاب، و عدم الثقة في الآخرين، و العداوة، و التحصيل الدراسي المنخفض.

2-***الضبط التربوي***: و يتميز بالضبط المعتدل، و الحزم، و التواصل، و الحب، و إيقاع العقاب البدني أحيانا، و مكافأة السلوك الجيّد، و إعطاء تفسيرات للقواعد التي ينبغي اتّباعها، ويتمثل أثر هذا النمط على سلوك الأطفال في الضبط الذاتي، و الرضا، و التعاون، الاعتماد على الذات.

3-***التساهل المفرط***: يتميز بالدفء دون صرامة أو ضبط، و بوجود عدد قليل من القواعد السلوكية، و ندرة العقاب، و يؤثر هذا النمط على سلوك الأطفال في الاعتمادية على الذات، و ضبط ذاتي ضعيف.(2)

---

(1) **هشام شرابي، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992،ص.63.**

(2) **الديماوي محمد عودة، في علم نفس الطفل، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط2، 1993، ص26.**

و تعمل الأسرة لأفرادها على تحديد شبكة من الأدوار و المكانات، يسلكون على ضوئها أدوارا اجتماعية متمثلة في " مجموعة من نماذج السلوك في حالة علاقات متداخلة، تجتمع حول وظيفة اجتماعية معينة. (1)

و يلاحظ المستقرئ للواقع وجود قيم اجتماعية تقدم وسائل تغطية العجز والتهرب من المسؤولية، و يظهر هذا في المواقف الشكلية التي تعمل على إخفاء الواقع و جعله أكثر واقعية و تقبلا و هي وسيلة مموهة، تجعل الواقع اللاعقلاني يبدو أكثر قبولا و عقلانية، فتحل الاستجابة الكلامية محل الاستجابة العملية **مثل هذا طبيعي شفتني غير أنا**، و تتحول الاستجابة العملية إلى نوع من التحصين النفسي، فيأخذ العجز و التهرب مظهر الحذر و يصير في ذلك الموقف الاجتماعي كوجود وسائط أو محسوبية أو انحرافات في تسيير و تسيب الإدارة و المؤسسات وجودا طبيعيا، إذ تتحول الاستجابة العملية إلى نوع من التحصين النفسي و إعفاء الذات من المسؤولية، و هي طرق تستعمل كثيرا في التهرب و عدم الالتزام الذي نشهده في المجتمع، لأنّ ما جرى و ما يجري لا علاقة له به و المسؤولية تقع طرف آخر، و هذا ما يعبر به الموقف الاجتماعي، "جات من عندهم ، الله غالب، واش أندير،

حشموني، إذا تعلق الأمر بتوظيف أو ما شابه ذلك، أنا "ما دخلني"، ... و قد تعلم الفرد منذ الصغر فن التكتم والتخفي، و هي عادة إخفاء النوايا والحذر فيما يقوله و مما يقوله للآخرين. (2)

و من هذا القبيل فإنّ التمييز بين فعل ظاهر و آخر باطن يتخذ الصفة العملية، بمعنى أنّ هناك أفعالا مزدوجة مقبولة ضمنيا اجتماعيا، و هو كذلك موضوع تشجيع، فلو طلب من مسيّر في إدارة اقتصادية أن يتكلم في التسيير العلمي والتنظيم، و العقلانية في التوجيه، لتكلّم عن النظريات في التسيير

---

(1) **. Traduit par G.Hoyois). La sociologie (Notion de base. (joseph-H).(2)Fichter Ed. Universitaires. coll. Encyclopédie. Universitaire. 1972.p.p132.45..Paris**

والكفاءة و المراقبة، و التنظيم... و عندما تنظر في أسلوب تسييره في الإدارة التي يديرها نجده فاشلا أو على الأقل غير متحكم! ولو طلب منه السبب لوجد مبررات كثيرة، و مخرجا من هذه الازدواجية بين ما يفكر فيه و ما يسلكه في واقعه، و عندما نعود إلى الواقع المعيش نجد أنّ الطفل يتعلم باستخدام حيل تساعده على تدبير أموره، فالقهر و التخجيل والضرب المطبقة في عموم الأساليب التربوية الوالدية حوّلت القيم الأساسية التي يتبناها من المجتمع إلى حوافز داخلية، فتجعله يشعر بأنّه غير مسؤولا في كل حال، و لا مجال للومه على الإطلاق مثل "كن في مكاني واش أدير أنت؟ الله غالب"، و هذا ما هو موجود بالفعل في الأسلوب التربوي المكرس كثيرا في العائلة الجزائرية، و يظهر هذا عندما تدافع الأم عن ولدها عند الفشل الدراسي، أو العودة متأخرا إلى البيت، أو تكسير شيء في البيت، "الحق مشي عليه، ما شي هو... ولدي ما يتلامش هما إلي داروها، حصلوا في و لدي.... " أنا غير مسؤول، المسؤول شخص آخر، وبالتالي ينظر الطفل أو المسؤول – الذي جاء في المثال السابق- إلى نفسه على أنّه مظلوم وضحية الآخرين، مما يكرس و موقف التخفي.

1- التنشئة وقيم العمل: يحتل مفهوم العمل في البلدان المتقدمة مركز اهتمام الفرد، فيشبع من خلاله حاجياته البيولوجية والنفسية والاجتماعية في حين مفهومه في المجتمعات الإفريقية و العربية عموما والجزائر بالخصوص يكمن في جوانبه المادية فقط، و هذا لا ينعكس سلبا على الأداء فقط و إنّما يكون عائقا للتطور ذلك لأنّ الفرد لا يفكر في العمل المبدع بقدر ما يفكر في الجوانب المادية التي تعود عليه.

و قد تأكّد ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها محمد السويدي في مجتمع تامنراست تحت عنوان (البدو الطوارق بين الثبات والتغير) أنّ الناس فيها لا يشتغلون إلاّ بقدر ما يكفي قوتهم لفترة زمنية محددة، فعندما

يحتاجون إلى أموال يذهبون إلى محطات التنقيب على المعادن، يشتغلون فيها مدة شهر أو شهرين ثم يعودون إلى بلدهم يقضون معظم أوقاتهم متكئين على الجدران، و عند انتهاء النقود يعودون مرّة أخرى للبحث عن العمل .

وهناك آثارا للمفهوم التقليدى للعمل و الوقت السائدة لدى الفرد الجزائري من العامل البسيط في المستوى الأدنى من السلم التنظيمي إلى الموظف السامي في أعلى قمة الهرم وهذا ما ينعكس بصورة خاصة على:

1- عدم الانضباط فى المواعيد الناجم عن عدم إعطاء اعتبار للوقت.

2- انخفاض الأداء في العمل الناجم عن عدم الخضوع لإجراءات العمل و التقيد بها لأسباب منها تأكيد الذات، فالشعور بقيمة الذات أو ما يسمى (بعزة النفس) يدفع إلى التذمر وعدم الرضا في جو تنظيمي يتميز بالانضباط، و الشعور بانتقاص في كرامتهم عندما يجدون أنفسهم مجبرين على الامتثال للأوامر والتقيد الحرفي لإجراءات العمل، و كوسيلة لرد الاعتبار و إثبات الذات يقومون بتخفيض مستوى أدائهم. (1)

1- احتقار الأعمال البسيطة و أعمال البدلات الزرقاء و الرمادية شعورا منهم بأنّها تنتقص من كرامة الفرد وشخصيته، و هذا ما يدفع كثيرا من الأسر بأبنائهم إلى تخصصات في الجامعة ذات الياقات البيضاء ظنا منهم أنّها تتميز بمكانة اجتماعية محترمة مقارنة بالياقات الزرقاء التي يحتقرها المجتمع، و هذا مشاهد اجتماعيا عندما يصل أحد المرضين في إحدى المستشفيات بألا يصطحب المريض إلى العاصمة (مستشفى مصطفى باشا) إلاّ إذا أعطيت له ياقة بيضاء _مئزر_بسبب أنّ المستشفى المستقبل يحتقرونه كممرض ويجب أن يظهر ذلك يقبل ذلك كطبيب بمظهر محترم، ،و نفس الشيء لرفض شاب عمل غسل، و في بلدان أوروبية بسبب اختلاف نظرة العمل عندنا وعندهم.

(1) عبد الحفيظ مقدم، المؤثرات الثقافية على التسيير والتنمية، ورقة في أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر معهد علم النفس والتربية ديوان المطبوعات، جامعة الجزائر،1992،ص20

2- التنشئة ومفهوم الوقت: إذا كان العمل و مفهوم الوقت هما مقياس تقدم الشعوب أو تأخرها، و يعود الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة إلى نظرة كلّ واحد منهما إلى العمل و الوقت و كيفية استغلاله، و الحرص على الانضباط في المواعيد، و في التخطيط و التنظيم.

و الحديث عن الدول المتقدمة معناه أنّنا نتكلم عن المدة الزمنية الفاصلة بينها وبين البلدان المتخلفة، و معنى هذا الكم هو الفترة الزمنية التي تفصل بين دولة متخلفة و دولة متقدمة؟ أو سؤال عن عدد السنوات التي تفصل المجتمعات العربية عن أمريكا أو كندا أو اليابان مثلا؟

بمعنى ما هي السرعة التي يجب اللحاق عن طريقها بالدول المتطورة؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من الحديث عن تحديد السرعة الفاصلة و التي لا تتحقق إلا باختصار فترة الإنتاج و الخدمات وتخفيضها إلى الحدّ الأدنى، فمثلا في مصانع رونو كانت سيارة رونو 5 تصنع في مدة 27 ساعة و 50 دقيقة في سنة 1980، و حدد المسؤولون آنذاك بأنّ هذه الفترة يجب أن تنخفض إلى 14 ساعة في 1985 حتى يستطيعوا منافسة المؤسسات والبقاء في السوق(1) و الآن بلا شك أنّ الوقت قد اختصر أكثر.

و المقارنة بين مجتمعاتنا والمجتمعات الأوروبية التى تسعى باستمرار إلى اختصار العمليات الإنتاجية و الخدماتية و تسريعها بينما نحن نسعى إلى تمديدها، و هذا يظهر تقريبا في كل مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية الثقافية و السياسية، فمثلا لنقارن مدة إنجاز شهادة جامعية عليا في المجتمع العربي التي تنجز في جامعة أوروبية في سنتين، و ما هي المدة المثالية لصناعة شاحنة أو تركيبها في الجزائر، و صناعتها في مصانع رونو؟

---

(1) نفس المرجع،ص22.

3-التنشئة ومفهوم الولاء: من الأساليب التربوية المعهودة في الأسرة الجزائرية العمل على إنتاج أفراد تابعين لها و موالين لها، و يعتبر الولاء للعائلة أو العشيرة أساسيا وضروريا في المجتمع، و بالنسبة إلى الفرد العادي في المجتمع فإنّ فكرة الوطن و المجتمع مجردة والا تتخذ معنى إلا في ارتباطها بالنماذج الأولية للقرابة و الدين.

و تتحدد وجهة ولاء الفرد فقط في سلطة الأب، و شيخ القبيلة و الزعيم الديني و ليس المجتمع أو الأمة، فتعمل التنشئة على التقاليد و ذلك بتقوية الولاء الشخصي و التبعية الذين يتربى الفرد عليهما في إطار العائلة، و تعزيزهما في الإطار الكلي للمجتمع داخل نظام الولاء و توزيع الرضا و الحماية. (1)

و يوفر تقليد الواسطة لنظام الولاء مرونة و حيوية، فما كان نظام الولاء المعقد كما هو قائم اليوم ليتجذر و يترسخ و يصعب إزاحته لولا تقليد المحسوبية، فالمحسوبية و الوسائط تضمن حماية الفرد و المجتمع و مصالحهما المادية، إنّ الواسطة في الشكل الذي تتخذه في إطار العائلة لا تعمل فحسب على تنشئة الفرد

اجتماعيا ليرضى بسيادة السلطة، بل تدرب الفرد على التعامل بها، فمثلا من خلال توسط الأم، أو العم أو قريب للعائلة يكتشف الطفل أنّه بالرغم من عجز شخص ما إلاّ أنّه قادر على التحرك في النظام القائم، وهذا يبدو جليا في الواقع المعيش، فحتى أبسط الأفراد و أدناهم يلقى آذانا صاغية لدى أصحاب الشأن والجاه بعد توسط الأقرباء والأصدقاء أو أصدقاء الأقرباء، أو أصدقاء الأصدقاء، و عليه فإنّ نظام الولاء و ما يصاحبه من قضاء المصالح يسهل على الفرد فهم واقعه و التعامل معه، لأنّ نظام الولاء يضمن باستمرار الحماية ويشعر صاحبه بالرضا.

إنّ نظام الولاء يشلّ فعالية أية بنية يهيمن عليها، ذلك أنّ هذا النظام في بفرضه الامتثال قبل الأصالة و الطاعة قبل الاستقلال الذاتي يقضي على موهبة

---

(1)المرجع نفسه، ص 64.

الإبداع، و تصير مصالح الفرد و متطلباته الخاصة هي الأساس و ليس ما يتعلق بالمؤسسة أو المجتمع الذي ينشأ فيهما، وهذا موجود في الجامعات والمدارس والمستشفيات والمتجمعات الحرفية، فحيث تتوفر علاقات الأبوية ممثلة في الخضوع، و السيطرة، و الشعور بالتفوق، و الشعور بالنقص، و الولاء، و الامتثال يسود الولاء.

فالثقافة الأبوية التقليدية وأنظمتها الخاصة بالحماية و القهر و الشهامة والطاعة والتخجيل، والتعجيز أصبحت تعبر بلا عقلانية هذا النظام و بفشل أسلوبه التنشيئي أمام المتغيرات العالمية الحديثة.

و يعمل المجتمع الأبوي في شكله التقليدي و الحديث على جعل الفرد يعيش حالة متى انقطع عن عائلته و عشيرته أو جماعته، لأنّ الدولة لا تستطيع أن تحل مكان البنى الاجتماعية الأولية للبشرية (العائلة- العشيرة- الجماعة)، بل تعتبر الدولة قوة تدفعه إلى الاغتراب و الشعور بالاضطهاد، تماما كما هو دور المجتمع المدني، فهذه غاية لا يحظى فيها بالاحترام و التقدير إلاّ الأغنياء و ذوو السلطة. و في الواقع العملي يتصرف الفرد خلقيا فقط داخل البنى الأولية (العائلة- العشيرة- الجماعة)، وفي غالب الأحيان لا يعيش و لا يعترف بالأخلاق خارج البنى الأولية، حتى صارت الشعارات الكثيرة تؤكد هذا الخط منها :"**كن ذيب لا تأكلك الذيابة**".

و مثال ذلك فإنّ العائلة اليابانية التقليدية تلقن صغارها فضيلتي التضامن والطاعة، على أنّهما شرطان أساسيان للبقاء والاستمرار، تماما كما تلقن العائلة العربية صغارها، ولكن في حين أنّ اليابانيين يمارسون

التضامن والطاعة خارج نطاق العائلة و في المجتمع الواسع تبقى هاتان الفضيلتان في المجتمع العربي منحصرتان في البنى الأولية التي هي العائلة العشيرة الجماعة.(1)

---

(1) هشام شرابي، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1992،ص53.

و على نحو مشابه فإنّ المماوية في الصين قد أثّرت في الانتقال من الولاء العائلي إلى الولاء الجماعي، ليس عن طريق التحويل الجذري للقيم التي تولدت داخل العائلة، و لكن عن طريق بديل حافظ على الاحترام و وفّر في الوقت نفسه مواضيع حبّ وتعلق،(1) فواجب الأطفال في خدمة آبائهم تحوّل إلى واجب الأطفال في خدمة المجتمع، و المثل الأعلى الموجود في المجتمع العربي عموما والجزائر خصوصا هو حب الوطن فوق كل اعتبار هو شعار يمجده كل الأفراد في كل المستويات لكنها لم تترسخ على أرض الواقع، و لم تضمن ترجمتها إلى مسلك عملي.

-خاتمة : يعود التذبذب الذي تعرفه الأسرة في تربية أبنائها في الأساس إلى عجزها عن فهم الواقع، أو لجهلها لأساليب التربية الحديثة، أو استعمالها أساليب تربوية تسلطية، أو للمبالغة في الخوف عليهم مما يوحي بغياب العقلانية في التوجيه، أو المراقبة و المرافقة، فتصنع عقولا غير واقعية تتصف بالإحجام والتردد و عدم تحمل المسؤولية، أو التفكير بالمصالح الشخصية، و غياب التضحية، و اللامبالاة و عدم أخذ الأمور بجدية كافية، و يبرز هذا في أفعالهم اليومية مع الأقران في الشارع، و في المدرسة، و أمام إهمال المواقف التي تستوجب الصرامة، أو النصح نجد المبالغة ، أو العنف الذي يمارس ضد الأبناء مما يبين غياب تنشئة أسرية متزنة، خالية من قيم التقدير و التشجيع، والحب و الاحترام و هندسة الابداع و النقد.

---

(1)نفس المرجع، نفس الصفحة.

ـ المراجع:

- الديماوي محمد عودة، في علم نفس الطفل، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط2، 1993.

- رسام أمل، نحو إطار عمل نظري لدراسة المرأة في العالم العربي ، في، الدراسات الاجتماعية، عن المرأة في العالم العربي،بيروت، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، اليونسكو، 1984.

- عبد الحفيظ مقدم، المؤثرات الثقافية على التسيير والتنمية، ورقة في أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر معهد علم النفس والتربية، الجزائر، ديوان المطبوعات، 1992.

- كافية رمضان، أنماط التنشئة الأسرية في المجتمع العربي، حوليات كلية التربية بجامعة ، العدد السابع، قطر، 1990.

- المجالى قبلان، وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية، دراسة ميدانية، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد 11، العدد 3، جامعة مؤتة، عمان،1996.

- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

- محمد قنمر، التربية وترقية المجتمع، الكويت، دار سعاد الصباح، 1992.

- مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور،بيروت، معهد الإنماء العربي،ط5، 1987.

- هشام شرابي، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

Bourdieu. (P). Sociologie de l'Algérie. Paris. P.U.F. Ed .1987. -

Stratégie Familiale et production agricoles en .Les frères et l'argent . La terre. (C).Chaulet-1987. . OPU.Algérie depuis 1962. tome 1 Alger

Ed. . Paris. Traduit par G.Hoyois). La sociologie (Notion de base. (joseph-H).Fichter-Universitaires. coll. Encyclopédie. Universitaire. 1972.

.public La famille Algérienne entre le droit des personnes et le droit . (C).MENMELHA-Alger .1982.. des Sciences jur-eco – soc – N1273. Revue.11

Mouton. 1970.p79. Michel.(A). La sociologie de la famille. Paris.-

ثقافة التعايش في مجتمعات ما بعد الحداثة.

ياسف مديحة.

- **تمهيد**: كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن التعايش بين الأفراد في مجتمعات ما بعد الحداثة ضمن الدائرة الإنسانية الواحدة القادرة على البناء الإنساني المتضامن، باعتبار الأمر صار أحد ركائز المواطنة في هذه المجتمعات، فإذا أمعنا النظر في عمليات التَّعَوْلُم الجارية في عالم اليوم، والتي تدعمها بصورة قوية آليات التطوُّر التكنولوجي الحاصل خاصة فيما يتعلق بتقنيات التواصل الافتراضي بوسائطها الحديثة والجديدة، ندرك جيدا أهمية وضرورة تطوير آليات وأنظمة الاندماج في عالم تتقلص المسافات بين فضاءاته، في الوقت الذي تتضاعف أخلاق التَّنافُر والتَّنَابُذ بين مكوّناته.

فالتعايش هو ثورة لتوحيد المجتمعات، ثورة على الذات الرافضة للآخر، ثورة على الآخر الرافض للذات الإنسانية، و نقصد بمصطلح الثورة التحرك السريع المتضامن لتوحيد المجتمع ضمن التعايش السلمي سواء من ناحية الأفكار، أو من ناحية تعايش الأشخاص مع بعضهم البعض في نفس الزمان والمكان، أو تعايش ما الأديان والتعايش الثقافي.[1]

و قد كان مفهوم صراع الحضارات سابقاً هو الشائع في النقاشات وفي شتى الأقطار، خاصة إذا تعلّق الأمر بصراع سياسي مغلّف باختلافات مبدئية في الرأي أو في المنبت الحضاري العام، وقد استبدل هذا المفهوم اليوم بمفهوم آخر هو التعايُش، بينما تضاربت الآراء بخصوص ضرورته أو استحالة تحقّقه، في حين أن المفهوم الأول لم يضمحل نهائياً من التداول، ففي الوقت الذي يكون المبعث الأساسي للصراعات في الغالب اقتصاديا أو استراتيجيا تظهر الصراعات على أنها صراعات حضارية و دينية، وهنا يبرز مفهوم التعايُش

---

(1) فوزي فاضل الزفزاف، **التعايش السلمي الإيجابي -البناء في مجتمع متعدد**، مكة المكرمة، دار المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار، 2008، ص67-69.

بعد انفجار أزمة تحمل أحد ألوان قطبي الاختلاف، سواء كان دينياً أم عرقياً أم وطنياً.

و قد أسس **إميل دوركهايم** للتعايُش الاجتماعي والثقافي من خلال التركيز على أسس التربية، وإلزاميتها لتشرُّب القيم المجتمعية، فخلص إلى أنه بدون مراعاة قيم مشتركة، فلا وجود لتعايُش ممكن، و في الحقيقة إن لم يكن

هناك تعايش سلمي فهناك صراع واقعي، وهو صراع ينتج عن التعصب الناتج عن المنافسة بين جماعات مختلفة، و ذلك لتحقيق مصادر قيمية معينة بالنسبة لهذه الجماعات، كالمنافسة على المكانة الاجتماعية في المجتمع الواحد، هذه المنافسة الجماعية التي قد تسبب العدوان، فما هو معروف أنه لو كانت هناك جماعتان لهما نفس الهدف، و أن إحداهما كانت مصدر إحباط للأخرى، فمما لاشك فيه أن التعصب والعدوان داخل الجماعة سيكونان أمراً حتميا، و هذا ما يعرف بنظرية الصراع الواقعي بين الجماعات، و تعتقد نظرية الصراع الواقعي بين الجماعات أن معظم النتائج المتطرفة التي تحدث نتيجة لهذه المنافسة تحدث الصراع، و تشير إلى أن المنافسة التي تحدث بين الجماعات لا شك أنها منافسة جائرة، و يذكر كل من **بوبو و ليفين و كامبل** أن وجود الصراعات الواقعية التي تتمثل في الاهتمام بالعداء أو وجوده و التهديد و التنافس الذي يحدث بين الجماعات كلها شروط سابقة عن التعصب و التمييز، إذ أن كل جماعة تميل إلى تهديد الأخرى و ذلك التهديد هو الذي يوجد العدوان بينهم، وبالتالي فإن هذا العدوان يحدث بينهم تقييمات سلبية متبادلة، [1] و يؤكد **مايلز هيستون** على العامل الأخير في تفسير الصراع بين الجماعات و هو طبيعة الأهداف، فمن وجهة نظره أن هذا العامل بمفرده قادر على تفسير الصراع بين الجماعات. [2]

‘1) Jahrgang.**in Art et Throught.literatur als verteidigung der geschichte**.Dzevad Karahasa.2002.p39-76.

(2) السيد يسين، حوار الحضارات في عالم متغير- بحث مقدّم للمؤتمر الدولي حول، صراع الحضارات أم حوار الحضارات؟، القاهرة، 1997، ص 10-15.

فليس من الشرّ في شيء أن يختلف الناس، فالاختلاف بين البشر كاختلاف الألوان واللُّغات، فضلاً عن اختلاف الأعراق والقوميَّات المتعدّدة والصراعات المختلفة من زمنٍ لآخر، فاختلافهم إذاً ليس غريباً لأنّ كُلّ ما في داخل نفوس النّاس وكل ما يحيط بهم من ظروف الحياة يدعو إلى اختلافهم، كما أنه ينبع من طبيعة تكوينهم ومن أحوال معيشتهم وتنوُّع مواهبهم وقدراتهم و اختلافها، ولكِنّ مكمن الشر أن يمزّقوا جسور التعايُش فيما بينهم، ويضلوا الطريق و يُصِرُّوا على ذلك.

فالجميع يتفق على أن التعايُش يبنى على قاعدة احترام عناصر الاختلاف، التي لا تشكّل بأي حال أدنى عرقلة، لتحقّق الائتلاف، بين أفراد مجتمع يؤلّف بينهم قانون يحمي الجميع بدون تمييز.[1]

واليوم، بل ومنذ عقد ونصف العقد، صار «التعايُش» هو اللازمة التي تتكرر في كل محفل ونادٍ، في كل مجتمعات ما بعد الحداثة، و لو أخذنا المجتمع الفرنسي كمثال نجد أنه صار يعيش بالفعل أزمة مجتمعية ما فتئت تستفحل حولاً بعد حول، و لعل أهم مظاهرها ما تعرفه الغالبية الساحقة من أبناء الضواحي، وأبناء الأحياء الفقيرة، من أزمة هوّية، يشوبهم إحساس بالضياع، و ميل إلى الجريمة، و مقت للأواصر التي تصلهم بأمهم فرنسا، أو بالأحرى الجمهورية التي رأوا النور فوق أرضها، الشيء الذي تبرهن عليه الكثير من الوقائع، ويقلق سكينة المسؤولين الفرنسيين.

و في هذا الصدد يقول **بدو جان بول دروا**، صاحب المقالات الرصينة في جريدة لوموند، منشغلاً أكثر من أي شخص آخر بهَمّ التعايُش، إن مسألة التعايُش بزغت مثل تساؤل أساسي منذ سنوات قليلة فقط: «فليس التعايُش إذن هو الذي يُشكّل أمراً حديث العهد بنا، ولكن الجديد، هو أن هذا التعايُش يلوح منذ الآن مثل إشكال و ليخلص الرجل، إلى أن الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية مُتعدّدة، و قد ذكر بعضاً من العوامل التي

---

(1) فوزي فاضل الزفزاف، مرجع سابق، ص 77-79.

هذا (التعايُش) قد فقد بداهته، حضوره المفترض، فلم يعد معطى ولا متتالية إكراهات مفروضة، إنه بناء يلزم تشييده، عالم معقد يلزم استكشافه من أجل حسن جبْله».

أصابت و تصيب التعايُش اليوم، من بينها الاحتقانات الاقتصادية و المالية، و المصاعب الاجتماعية، و أنماط التواصل التي تيسر و لكنها تجمد أيضاً، و خصوصيات علاقاتنا و التوترات المتعلّقة بالهويّة، دون أن ننسى

الصراعات الإيديولوجية و الدينية أو الطائفية، ثم الفقدان النسبي للمُثل الجماعية، وأهم عنصر لا يمكن إغفاله نظرا لأهميته و هو انتصار الفردانية والعولمة.

و يبدو التعايُش صعب التطبيق أمام ما يحيط بمجتمعات ما بعد الحداثة من مخاوف و شكوك، فكتاب **فريديريك بوييه** الموسوم بـ«الهلع الذي في نفوسنا»، يؤكّد أن الخوف والانكفاء على الذات هما أقوى من كل نية أو رغبة أو قدرة على التعايُش أو الاندماج.

فلقد كثر اليوم الذين ينشرون ثقافة الخوف في مجتمعات ما بعد الحداثة، الخوف من المختلف في المعتقد، اللون، اللّغة والمنشأ، فتشتد أصوات الذين يرون مسالك الجمهورية غير آمنة، وقد نفخوا في نفس القرن منذ عقد ونصف العقد كل ذلك من أجل مكاسب سياسية وأرباح انتخابية، فمن قبل كان الشعار المتداول : «ها قد جاء الغريب ليأكل خبزنا»، واليوم صار: «إنه قد أتى ليستأصلنا كي يستحوذ على أرضنا».

فلا بد إذن أن الحيثيات العالمية مقلقة، ما يجعل فكرة التعايُش مُعرّضة أكثر فأكثر للتصدُّع، وقد لا يخطئ المؤرّخ الأميركي **ثيموتي سنيدر** الذي تنبأ بمستقبل للبشرية حين يتوقع أن هذه المجتمعات تتجه نحو إرادات جديدة مثل تلك التي حدثت في الماضي، والتي يكون سببها بالدرجة الأولى: الاقتصاد، الأرض والغذاء![1]

---

(1) محمد بن حسن، **التقارب والتعايش مع غير المسلمين**، **جدة**، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، 2003، ص 56-58.

هذا ما يجعل التعايُش في مجتمعات ما بعد الحداثة صعباً إن لم نقل مستحيلاً، لأنه مهما كانت محاولات التنظير و البحث عن الحلول، تواجهنا دائما مشكلة تصادُم الإيديولوجيات داخل هذه المجتمعات، و هي نقيض تعايش الأفكار، فقبول أفكار الآخر حتي و إن كانت قائمة على مبدأ الاختلاف، واحترام حرّيّة الآخر، وأفعاله وآرائه السياسية والدينية، و ليس الوقوف موقف الضد و التسلط والأحادية والقهر والعنف، يجعل أفراد هذه المجتمعات يفتقدون إلى العلاقة التفاعلية حتى و لو كانوا يعيشون في بيئة واحدة.

كما أن صعوبة تعايُش البشر مع الأمكنة التي يُفترض فيها أن تكون أليفَة يؤدي إلى استحالة التعايُش مع الآخر، فما هو معروف أن انسجام الإنسان مع العمران يعمل على إنتاج الثّقافة التي تجعل التعايُش مع الآخر ممكناً، وكلما افتقدنا إلى ذلك صار التعايُش صعباً ومستحيلاً، فالتعمّق في النظر إلى العمران الذي نعيش فيه، يجعلنا نتنزه في متاهة صخرية، وتجعلنا طرقات المدينة نضيع في دروبها، بل تؤدي إلى اللامكان، ربما فقط إلى

الدوران حول أنفسنا في حلقة معمارية مُفرَغة، وحصل ذلك لأن الجميع أراد أن يقلّد الجميع، فوجد نفسه غارقاً في متاهة صخرية تتوسع يوماً بعد آخر، و صارت مهمة هذه المدن هي البحث عن الهواء النقي والشمس الباهرة و المطر الخصب، و يعود السبب في ذلك إلى ما يمكن أن نطلق عليه ديكتاتورية المهندسين و المصممين و المعماريين، فهم ليسوا بعلماء اجتماع و لا محللين نفسانيين و لا شعراء، و من هنا تبدأ المشكلة الجوهرية، و هي شراسة المدن التى خرجت من يد البشر كالعفريت الذي يخرج من القمقم، و لم نسيطر عليه.

فعدم قدرة مجتمعات ما بعد الحداثة على إيجاد التوازن النفسي والهدوء الداخلي يؤدي بالضرورة إلى زيادة التوتر بين الناس، ويحطم النسيج الاجتماعي الضروري لحياة الإنسانية، فالغرض هو تطمين البشر على حاضرهم ومستقبلهم، فمما لا شك فيه أن فلسفة العمارة لم تحاكِ آمال الإنسان، بل زادت من إحباطه وخيبته، وتقلّصت أماكن التأمل والراحة النفسية بعد أن أغلق المهندسون الآفاق أمامه لأنها فشلت في إيجاد التوازن بين النسيج العمراني والنسيج الاجتماعي، و من هنا بدأت معضلة التعايُش مع الآخر، كما ينبغي الإشارة إلى نقطة أخرى أساسية فمن المعروف أن لكل مجتمع إنساني ثقافته، ونخص بالذكر هنا طغيان الثقافة الأمريكية على أوربا و على العالم، و طغيان الثّقافة الأوروبية الغربية على مستعمراتها السابقة، و هي التي أنتجت مجتمعات الاستهلاك، و العلوم و التقنيات، و التأثيرات اليهودية المسيحية و الإغريقية واللاتينية و ثقافة الأبورجين، و الثقافة المادية المليئة بحب المال كغاية قصوى في هذه الحياة، و ثقافة الرفاهية بكل أبعادها، ولعل هذا ما أثقل كاهلها.

و تبرز هنا إشكالية أخرى جوهرية و هي تعايُش الثقافات، فالخطر الأكبر الذي يهدّد ثقافتنا الإنسانية في الوقت الحاضر هو «شيطنة» الآخر، كما حصل في الحرب العراقية- الأميركية، ودعوات بوش إلى «شيطنة» الثّقافة الإسلامية برمتها، وكذلك الحال فيما يقوم به اليمين المتطرّف في أميركا وفرنسا في الوقت الحاضر من خلال رموزه السيئة، وهي الدعوات التي تطالب بـ «شيطنة» الإسلام ورموزه وخلطه بالإرهاب من أجل تحقيق مآرب سياسية معروفة، ومن جهة ثانية استخدام أطروحة المؤامرة، وهي الفكرة المفضلة لدى العنصريين التقليديين، ومن هنا ظهرت الفكرة الجهنمية القائلة «دعونا نعش بصورة منفصلة مع اختلافاتنا»، فيما يقابلها في الطرف الآخر دعاة محاربة العنصرية بعبارة «أن نعيش مع بعضنا مع اختلافاتنا».

ومن هنا جاءت فكرة دمج المهاجرين في بلدان أوروبا الغربية كخيار أفضل وفق ما سمي بنموذج المجتمع متعدّد الثقافات وفق الفكرة المتناقضة و هي تحوّل شعار «المساواة في الاختلاف» إلى «المساواة و الاختلاف»، لكن البعض نظر إلى هذا الاندماج على أنه إهانة كبيرة، لأن المهاجرين يفقدون الكرامة والشرف لو أنهم فقدوا جزءاً من خصوصيات ثقافاتهم رغم إيمان مجتمعات ما بعد الحداثة بمسألة التعدّدية الثقافية هذا المصطلح العزيز على نفوس الغربيين والفرنسيين خاصّة.[1]

ثم أن الحديث عن "التعايش بين أهل الأديان" في مجتمعات ما بعد الحداثة بما يحمله هذا المفهوم من معان عميقة و معقدة في نفس الوقت، و ما يترتب عن ذلك من مواكبة فردية وجماعية تستدعي تطورا في القوانين و المعاملات و في الحقوق والواجبات، لهو أمر جدير بالتمعن و التفكير، لكن هل نحن مدركون أصلا لهذا التعقيد؟ و هل كلنا يرى الأمور من نفس المنظور؟ و من نخص بالذكر لما نتحدث عن الأديان؟ "الأديان السماوية الثلاث" أم كل الأديان؟ ثم من أعطانا الحق في التصنيف بين "الأرضي" و "السماوي"؟ ومن لا دين له، هل نبعث به مع الذاهبين إلى المريخ لأن التعايش في الأرض هو فقط بين أهل الأديان!

---

(1) أنور الجندي، **الخطة الشاملة للثقافة العربية**،بيروت، المكتب الإسلامي، 1980، ص 524-525.

فعند مناقشتنا نا لموضوع التعايش والهوية الدينية كشكل من أشكال الهويات المجتمعية يقودنا إلى التساؤل عما نفهمه من مصطلح "الدين"، وتأثيره على الهوية الفردية والجماعية في مجتمعات ما بعد الحداثة، فمفهوم "الدين" فضفاض جداً ومعانيه تختلف بين ما هو متداول من مدلولاته اللغوية والتشريعية والتاريخية وبين المفاهيم التي تضمنتها الدراسات السوسيولوجية و الأنثروبولوجية، فما نعرفه عن "الدين" إجمالا هو كونه مصطلح يطلق على مجموعة من الأفكار و العقائد التي توضح بحسب معتنقيها الغاية من الحياة والكون وما يترتب عن ذلك من أحكام وممارسات ومؤسسات مرتبطة بذلك الاعتقاد، أما علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا فينظرون إلى الدين على أنه مجموعة من الأفكار المجردة و القيم أو التجارب القادمة من رحم الثقافة، وبموجب هذه التعاريف، فالدين هو رؤية لا غنى عنها في العالم تحكم الأفكار الشخصية والمجتمعية، وبالتالي فحتى النظريات

العلمية التي تصير بمرور الوقت مسلمات لا شك فيها حتى و إن ثبت العكس، مثلها مثل باقي المعتقدات الأخرى، هي أيضا دين قائم بذاته.[1]

---

(1) أحمد شلبي، **موسوعة النظم والحضارة الإسلامية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1997،ص، ص 37-38.

فما نصطلح عليه اليوم ب "العلمانية" ونقصد به فصل الدين عن الدولة هو في الأصل مصطلح وجد في عصر التنوير للدلالة على مجموعة من المعتقدات العلمية التي وصفتها الكنيسة ب "الهرطقة"، في مقابل المعتقدات الكنائسية و التي وصفها التنويريون ب "الخرافة"، ولقد تم تطوير الدين عبر أشكال مختلفة في شتى الثقافات، فبعض الديانات تركز على الاعتقاد، و يؤكد آخرون على الجانب الواقعي، و بعض الديانات ركزت على الخبرة الدينية الذاتية للفرد، و يرى البعض الآخر أن أنشطة المجتمع الدينية أكثر أهمية، و أن هناك ديانات مرتبطة بعرق أو مكان معين، بينما تدعي أخرى أنها ديانات عالمية بمرجعية "سماوية" معتبرةً قوانينها و علم الكونيات الذي هو طابعها لازمة لكل البشر، وبغض النظر عن التفاصيل التي طبعت كل دين و ميزته عن باقي الأديان، فقد نتفق مع عَالِمَي الأنثروبولوجيا **جون موناغان و بيتر جست** في استنتاجهما بأنه "يبدو واضحا أن شيئا واحدا يساعدنا على التعامل مع مشاكل الحياة البشرية الهامة: هو "الدين أو المعتقد".

أما "الهوية الدينية"، و هي شعور بالانتماء لجماعة تدين بنفس الدين أو المعتقد، فهي التي تؤسس لمفهوم "المجتمع الديني" حيث يخضع مجموعة من الأفراد لنفس الأحكام والممارسات العقائدية وتمثلهم نفس المؤسسات الدينية ذات السلطة الأخلاقية و الروحانية وأحيانا القانونية، و هذا التصنيف يجعلنا نعتقد للوهلة الأولى أن هناك مجتمعات متدينة وأخرى غير متدينة أو أن هناك دولا دينية و أخرى لا دين لها، ولكن إذا تمعنا الأمر جيدا، سنجد أن لكل مجتمع أو دولة دينه الخاص، وحتى "العلمانية" لها دينها السائد، وما يهمنا في هذا التحليل ليس البحث في أصول الأديان ومعاني الكلمات وإنما ملامسة الواقع والظروف الآنية التي نتجت بسببها، وأحيانا بفضلها، وربطها بمفهوم "التعايش" في إطاره المعاصر.

فمن هذه الناحية، يمثل الشق التشريعي والقانوني للدين أهم الجوانب المتعلقة بمفهوم التعايش، فالدين نوعا ما هو "دستور" المتدينين الذين صاروا اليوم يعيشون أو يتعايشون ضمن حدود الدولة الواحدة وبدستور موحد، لذلك فعلاقة المجتمعات الدينية المتكافئة و لو نسبيا بدولتها المدنية قد تتخللها بعض التداخلات

والتنازلات من كل الأطراف و علاقة الأقليات الدينية بدولتها ذات "الدين السائد"، و إن كانت ذات مرجعية مدنية تعتريها بعض الاعتداءات السلوكية من طرف الأغلبية، كما هو الحال في عديد من الدول الغربية، و قد تصل أحيانا لدرجة الانتهاكات الحقوقية الجسيمة خصوصا إذا كانت الدولة ذات مرجعية دينية، كما هو حال بعض الدول العربية والإسلامية، هذا إذا سلمنا أصلا بالوجود أو التاريخي لهذه الأقليات ضمن حدود الدولة المعنية، لأنه في بعض الأحيان قد تكون هذه الأقليات حديثة النشأة بسبب حركة السكان العابرة للدول والقارات ضمن النظام العالمي الجديد، أو بسبب اعتناق بعض الأفراد لدينٍ غير دين آبائهم وأجدادهم في إطار ما صار يصطلح عليه اليوم ب "حرية المعتقد"، أو حتى بمجرد انسحابهم من دين الجماعة دون انتمائهم لدين معين فيُكَوِّنُون بدورهم مجتمعا لا دينيا وليس بالضرورة علمانيا.[1]

فلا ريب أن من أهم مناحي الحياة الشعور بالحرية فكرا و قولا و عملا، لذلك كانت "حرية الفكر والمعتقد" من الأساسيات التي شملها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتضمنتها دساتير كل دول ما بعد الحداثة، لكن أهم ما في الحياة أيضا سعينا الفطري للعيش المشترك، لأن الإنسان كما قال **ابن خلدون**، "اجتماعي بطبعه".

فالاختلاف السائد بين الدول في طبيعة العلاقة التي تربطها بالمجتمعات الدينية التي تعيش في كنفها هو ما يجعل تفعيل مبدأ "التعايش بين الأديان" متفاوتا من دولة لأخرى، و قد يكون أحيانا غير قابل للتطبيق، و الحل يكمن في الارتقاء بالمناهج التربوية و التعليمية

---

(1) علي بن نايف الشحود، **الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل**، عمان، مكتبة شذرات الإلكترونية، 2011، ص 16-17.

حتى تؤسس لمبدأ المساواة و محو التعصب واحترام الآخر، و الارتقاء بالقوانين و التشريعات المنظمة لهذه الدول، و لمستوى المواثيق و العهود الدولية حتى تضمن كافة الحريات الفردية، و تعامل الأفراد على أساس المواطنة و ليس على أساس انتمائهم الديني.

كيف نتعايش في سلام في وطن نحبه ونعتز بانتمائنا له، و في عالم فسيح يسعنا جميعا، وبدل المزيد من الجهود في اتجاه تعميق التفاهم بين أهل الأديان، وإشاعة القيم الإنسانية في أوساطهم، وإقامة جسور التقارب الإنساني الذي يعلو على التقارب الفكري والثقافي، بالإضافة إلى التعاون ما بين الأديان للمحافظة على سلامة البيئة،

ولمحاربة الأمراض الخطيرة والقضاء على التفرقة العنصرية، و رفع الظلم عن الشعوب و الطوائف و الفئات التي تتعرض للاضطهاد، و هو مجالٌ واسعٌ للتعايش بين أهل الأديان.

كما يمكن أن يشمل التعايش بين الأديان العملَ المشترك لمحاربة الإلحاد، والانحلال الخلقي، وتفكك الأسرة، و إحراف الأطفال، ومقاومة كل الآفات والأوبئة التي تهدّد سلامة كيان الفرد و الجماعة، وتضر بالحياة الإنسانية.

فالتعايش الذي لابد أن نفهمه ونؤمن به، والذي نرحب بالتعاون من أجل إقراره، لا يعنى بأية حال من الأحوال، تمييع المواقف، وخلط الأوراق، ومزج العقائد وتذويبها وصبّها في قالب واحد، حتى وإن زعموا أنه قالبٌ إنسانيٌّ في الصميم، ذلك أن أصحاب العقائد السليمة لا يقبلون هذا الخلط المريب الغامض، ويرفضون رفضاً بصيراً واعياً أن يفرطوا في خصوصياتهم ومقوّماتهم وقيمهم، خشية أن يوصموا بالتعصب، أو حتى يظفروا بصفة التحرّر من العقد المركبة، فالتعايش الذي يُسلب الإنسان هويتَه، ويجعل توازنَه يختلُّ، وكيانَه يهتزّ، هو ليس بتعايش، وإنما هو غشّ، واحتيال، وتضليل.[1]

---

(1) عبد الفتاح مقداد الغنيمي، **الحضارة الإسلامية وتحديات القرن الحادي والعشرون**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995، ص 53-54.

ـ **خلاصة:** ما كان مفترضا هو أن مشاريع بناء الدول الناجحة و المستقرة في مجتمعات ما بعد الحداثة تُبنى على قواعد أخلاقية راسخة تؤسس للتسامح و التعايش، بعيدا عن أصوات الانتقام و الكراهية التي تدمّر و لا تبني، فكلما تعالت أصوات الانتقام و زاد الشحن بالكراهية تعمّقت التصدّعات في بنية المجتمع، و تأسست صراعاتٍ أخرى و زاد عدم الاستقرار لفترة أطول، و بالتالي ينهار مشروع دولة الأمن و الاستقرار والسلام التي يحلم بها الأفراد بسبب نقل الصراع و الكراهية من مستوى الأنظمة الحاكمة و القيادات إلى مستوى الشعوب، فكم من الحكّام سادوا ثمّ بادوا و تبقى المجتمعات ثابتة تمارس حياتها و تؤسس لعلاقاتها الاجتماعية و الاقتصادية ومن الخطأ تحميلها أخطاء الحكام.

فلكي يكون هناك تحاور بين كل الطوائف والقوميات يجب أن يبنى على أسس متينة من الصدق مع الآخر والإخلاص له، ويكون أيضا حوارا مبنيا على المصالح المشتركة لا على مصلحة طرف دون آخر و أن يسبق هذا الحوار تنظير على جميع المستويات ويكون بين رؤساء وعمداء الطوائف في البلد و أن لا يستثنى منه

أحد، وهذا التحاور سيصنع جوا من الحب والتعايش والتقاء الآخر والقرب منه بعيدا عن كل المشاحنات والاتهامات وغيرها من الأمور، كما لابد أن تبنى أجهزة الدولة على أساس الكفاءات بعيدا عن المحصصات الطائفية التي تثير النزاعات، وبالنتيجة يسلم البلد إلى حكومة كفؤة تعمل على تقدم البلد و ازدهاره، كذلك فإن مسألة التفاوض بين الأطياف والقوى داخل المجتمع فى النزاعات تعد من الضروريات المهمة لحل الإشكالات وليس لغة السلاح، وهذا ما عبر عنه الدكتور **أحمد زايد** بقوله ((عملية التفاوض واحدة من الاستراتيجيات التي تعمل على تنقية الأجواء

وتقريب وجهات النظر بين الجماعات المتصارعة، ما يعد أسلوبا من أساليب حل النزاعات بين الأطراف والوصول إلى حلول مقبولة)). [1]

---

(1) أحمد زايد، **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات -قضايا في الهوية الاجتماعية و تصنيف الذات**،الكويت، عالم المعرفة، 2006، ص 86-88.

- قائمة المراجع:

- أحمد زايد، "**سيكولوجية العلاقات بين الجماعات -قضايا في الهوية الإجتماعية وتصنيف الذات**"، الكويت، عالم المعرفة، 2006.

- أحمد شلبي، "**موسوعة النظم والحضارة الإسلامية**"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1997.

- أنور الجندي، "**الخطة الشاملة للثقافة العربية**"، **بيروت**، المكتب الإسلامي، 1980.

- السيد يسين، "حوار الحضارات في عالم متغير- بحث مقدّم للمؤتمر الدولي حول " صراع الحضارات أم حوار الحضارات؟"، القاهرة، 1997، ص 10-15.

- عبد الفتاح مقداد الغنيمي، "**الحضارة الإسلامية وتحديات القرن الحادي والعشرون**"، القاهرة،مكتبة مدبولي، 1995.

- علي بن نايف الشحود، "**الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل**"،عمان، مكتبة شذرات الإلكترونية، 2011.

- فوزي فاضل الزفزاف، **التعايش السلمي الإيجابي -البناء في مجتمع متعدد**، مكة المكرمة، دار المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار، 2008، ص67-69.

- محمد بن حسن، **"التقارب والتعايش مع غير المسلمين"**، جدة،دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، 2003، ص 56-58.

‘2) Jahrgang.in. **Art et Throught.literatur als verteidigung der geschichte**.Dzevad Karahasa. 2002. p39. 76.

الثقافة الحديثة للوجبات (الماكدونالدز)

مديحة ياسف.

تمهيد: يعد الغداء من أهم ما يضمن استمرارية الحياة بعد الماء والهواء، فمنذ القديم أولى الإنسان عناية كبيرة للحصول على ما يأكله وسعى لذلك بعديد الأشكال والطرق، وبقيت حاجته للحصول على الغداء ذات صلة كبيرة برغبته واستعداده للتغدي.[1]

لكن الملاحظ حديثا في مجال الغداء أنه يعرف تحولا كبيرا بسبب عامل التطور الصناعي والتكنولوجي، الذي ساعد في الوصول إلى حالة الغذاء المتعارف عليه اليوم والمختلف عنه في وقت سابق، ولعل أبرز الصناعات الغذائية التي يعرفها الإنسان اليوم وأضحت طابعا يتطبع به كثير من الناس هي صناعة الوجبات السريعة أو الفاست فوود وهو مصطلح دخل عالمنا المعاصر كما دخله الكومبيوتر، والبث التلفزيوني الفضائي، وغير ذلك من الوسائل التي أحدثت تغييراً كبيراً في السلوك والثقافة، إذ أصبحت الوجبات السريعة جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية فقد كان رواج ما أصطلح على تسميته بالإنجليزية تشينز من الظواهر الأكثر انتشاراً على الصعيد العالمي في القرن العشرين.[2]

و إن كان تعبير الوجبات السريعة قد أُطلق أولاً على سلسلة المخازن الكبرى والمتوسطة، فقد تحوّل في العقود الأخيرة من القرن نفسه ليشير إلى مجموعات المطاعم السريعة التي عرفت توسعاً هائلاً، وباتت تشكل قطاعاً اقتصادياً ضخماً جداً والتي يعد ماكدونالدز المروج والرائد الأول لصناعته بامتياز، هذه الصناعة التي تعد من أوسع الصناعات انتشارا

---

(1) Mill Ston-E. **Atlas de l'alimentation dans le monde. Paris. .Edition Autrement. 2003.p53.65.**

(2) تقرير منظمة التغدية و الزراعة للأمم المتحدة FAO "**حقائق وأرقام حول الوجبات السريعة**"، 2002.

فى كثير من دول العالم سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، وساعدتها في ذلك عولمة التجارة، بالإضافة إلى تغير وتيرة حياة الأفراد اليوم التي صارت تتسم بالسرعة و ملاءمتها لأسلوب حياة يعطي قيمة للرفاهية و الأسعار المخفضة، والدعاية القوية وجاذبيتها للأطفال والشباب، والسفر بالسيارات الذي يتطلب التوقف كل فترة، وتجانس الفروع بما يجعلها مألوفة فيطمئن لها الزبون، و تحول أدوار الرجل والمرأة في الحياة اليومية، و خروج المرأة للعمل كلها عوامل ساعدت على توجه الأفراد والجماعات إلى الاعتماد على صناعة الوجبات السريعة في تغديتهم اليومية الأمر الذي جعل من هذه الصناعة واسعة الانتشار.

وما بدأ كنزوع أمريكي في انتشار سلسلة من الأطعمة السريعة منذ منتصف الخمسينيات بعد تأسيس مطاعم تقدم الدجاج المقلي فقط، تحوّل إلى ظاهرة عالمية مع بداية انتشاره في أسواق أوروبا ثم العالم منذ منتصف السبعينيات، وقامت صناعته على أسلوب إنتاج متجانس، مواده محددة وقليلة، ويعتمد على أسلوب تحضير وطبخ موحد.

هذا التجانس في الإنتاج، وتحديد المعايير، ومنهجة أسلوب الإنتاج وتصنيعه، جعل من تكراره كسلسلة من المطاعم أو المقاهي ليشكل مسألة سهلة تبدأ في محيطها المحلي ثم تتوسع عالمياً.(1)

و ما جعل نجاح هذه السلسلة أمراً ممكناً يكمن أيضاً في ملاءمتها لذوي الدخل المحدود، و تعميمها لثقافة استهلاكية شائعة صارت مع الوقت جزءاً من الحالة الروتينية كمعطى وليس كوارد. و عالمية هذه الظاهرة لا تنفي كونها متفاوتة التأثير، فهي واسعة جداً في أمريكا الشمالية، توفر منفذاً استهلاكياً لثلث الأمريكيين، فالطعام السريع يدخل حياة المجتمع في أكثر من جانب، في أسلوب استهلاكه الواسع، و في تنظيم المدن ومراكزها التجارية المتماثلة التي تتألف من سلسلة مختلفة من المخازن والمطاعم، وفي إنتاجها الذي أخذت فيه النشاطات الكبيرة الممركزة مكان المزارعين وأصحاب الأعمال الصغار، وفي نوعية إنتاجها المصنّع.

---

(1) http : //www.annabaa.org.com.12-07-2017.15 :17H.

و في أوروبا كانت ظاهرة الطعام السريع أيضاً واسعة، وذلك بسبب الاعتماد المتزايد على تناول وجبات الطعام خارج المنزل، إذ صارت حصيلة إنتاج المطاعم تضاهي الإنتاج الزراعي، والعاملون فيها يناهزون ضعف العاملين في الزراعة (هذه النسب تخص بريطانيا ويمكن أن تنطبق على أوروبا أيضاً).

أما في البلدان الأقل تصنيعاً والعالم الثالث عموماً، فإن التأثير كان كبيراً لكنه لم يعد مُهيمناً، فسلسلة المطاعم السريعة الآتية من الخارج هي أكثر كلفة مما هو قائم ومحلي، الذي تعتمد غالبيته على منشآت صغيرة، أمّا ارتياد مطاعم السلسلة العالمية فيبدو كمجاراة للعصر، ولأن المكان يبدو أكثر نظافة و لباقة.

و منذ سنوات خمس تقريباً، بدأت تنمو حركة ارتجاعية تنتقد المستوى المتدني لنوعية الطعام السريع، وبات المصطلح يحمل دلالة غير مستحبة، و ها هي الصناعة تتجه اليوم إلى محاولة تحويل نظر الجمهور إلى مصطلح بديل مثل مطاعم الخدمات السريعة. **(1)**

و لذلك يساق تعريف الطعام السريع بشكل يواكب العصر المتأثر بالسلسلة الكبرى، كمصطلح لا يصف طعاماً بذاته، بل يصنّف نوعاً من تقديم الطعام، يتوفر بعد لحظات من طلبه، ويسلّم مباشرة على منضدة صندوق الحساب، طعام يجري تحضيره مباشرة و يمكن أكله من دون استخدام أدوات الطعام.

و نجد في كلمة الوجبات السريعة إصرارا على فكرة السرعة أو بالأحرى فكرة تغذية تتصف بالسرعة و العملية، تسعى بكل جهد لإرضاء الطلب المتزايد دون توفير جل الأدوات المستعملة في الوجبات التقليدية كالملاعق والشوكات والصحون وغيرها. و بما أن هذه الوجبات دخلت حياتنا فإن هذا النموذج من التغذية لا يرضى بإشباع حاجة الجوع فقط وإنما يسعى في نفس الوقت لأن يصير مألوفا ومحبوبا و ممتعا.

---

(1) http : //www.qafilah.com.23-07-2017.13 :35H.

و الملاحظ أن الفئة الأكثر إقبالا وتعلقا بهذه الموضة الغذائية الجديدة هم الشباب والمراهقين الذين يعرف عنهم استعدادهم لتقبل كل ما هو جديد وإقبالهم و اندفاعهم إليه، وهذا يدل على إتباع أو تقليد كامل لثقافة غذائية جاء بها زمن العولمة، مما يعد تغيرا في ثقافة الغذاء عند هؤلاء

و يعتبر ماكدونالدز من الأسماء المشهورة والمعروفة تقريبا لدى الجميع، فإذا ذكر الاسم تبادر إلى الذهن سندوتشات الهمبرجر اللذيذة أو شطيرة بيج ماك الشهيرة وغيرها من المأكولات الشهية والمشروبات المنعشة التي ارتبط اسمها باسم ماكدونالدز منذ قديم الزمان، حيث بدأت هذه السلسلة سنة 1940 من قبل الأخوان ريتشارد وموريس ماكدونالد حيث أسسوا فكرة مطاعم ماكدونالذز، ثم بعد ذلك أتى ريي كروك، وأسس شركة ماكدونالذز.

و لماكدونالدز أكثر من ثلاثين ألف فرع لبيع الوجبات السريعة منتشرة في أكثر من مئة وعشرين دولة في العالم، إذ يعمل بتلك الفروع أكثر من أربعمائة وستين ألف عامل، فحيثما ذهبت ستجد نفس الشعار الذي غالبا ما يكون مرفوعاً عالياً، بالإضافة إلى نفس الأطعمة ونفس ملابس الموظفين في كل أنحاء العالم.

و لعل أهم الأسس والقواعد التي ساعدت في نجاح وانتشار شركات ماكدونالذز هي بالأساس تعود لطريقة التسيير حيث أكدت ماكدونالذز على ضرورة إيجاد بيئة عمل جيدة مناسبة وناجحة ضمن مؤسستها التي تضم سلسلة مطاعم عبر العالم، انطلاقا من البيئة الداخلية وكل ما يتعلق بها من خلال وضع قواعد صارمة لكيفية إعداد الطعام تشمل أحجام القطع، وأساليب الطهي وأوقاته و التغليف، كما اهتمت بوضعية و حالة العامل و تكوينه، فمن خلال تدريبه على أرفع مستوى وفق مجموعة من البرامج التدريبية للعاملين لتقديم أفضل مستوى من الأداء وخدمة العملاء و ذلك عبر إحدى جامعاتها السبعة المنتشرة في أنحاء العالم، و حتي يتسنى لكل واحد تقديم كل ما في وسعه من مجهودات في عمله، و هو الأمر الذي جعلها تصنف ضمن المراكز الأولى كأفضل سلسلة مطاعم تهتم بتطوير وتنمية القيادات من خلال البرامج التدريبية، كما أنها توفر بيئة عمل جيدة تتسم بالانفتاح و التعاون، بالإضافة إلى ضرورة احترام أخلاقيات المهنة و الالتزام بجميع القوانين سواء بالنسبة للقيادات أو للعمال و هو شرط أساسي لنجاحها، و هذا من أجل زيادة أرباح الشركة و بناء نظام قوي لوجبات ماكدونالذز في كافة فروعها العالمية، و تجسدت قواعد التسيير هذه أيضا في المستوى الخارجي، فقد خضعت بيئة العمل الخارجية لمجموعة من المعايير فيما يتعلق بخدمة العملاء من خلال السماح بإعادة النقود للعملاء في حال عدم صحة

الطلبات، أو للعملاء الذين تتأخر طلباتهم لأكثر من خمس دقائق، و سمح كروك لأصحاب الامتياز بتحديد الطريقة الأمثل لتسويق المنتجات، و اهتمت ماكدونالذز براحة الزبون و بتلبية رغباته، كما تسعى دائما إلى دعم المجتمع في المستوى القومي من خلال الأنشطة والمشروعات المجتمعية وفي مستوى بيئة العمل من خلال اهتمام العاملين بالأنشطة الخيرية.

و ساعدت الدعاية المستمرة والإشهار هذه المطاعم على التسويق لنفسها، فقد أنفقت على الدعاية ما يقارب المليار دولار تصرف على إعلانات الوجبات السريعة في الولايات المتحدة فقط، كما أشار استطلاع للرأي قامت به إحدى المؤسسات الأمريكية أن الناس يستطيعون التعرف على شعار ماك من بعيد بنسبة أكبر من تعرفهم على الصليب. **(1)**

و هناك مشاركة واضحة لهذه المطاعم في الألعاب الرياضية الأكثر شعبية كالأولمبياد وكرة السلة الأمريكية، فماكدونالذز كانت الراعي الرسمي لأوليمبياد 2012، مثلما كانت الراعي

الرسمي لدورة الألعاب الأوليمبية "بكين 2008"، وأدارت خلالها برنامج أبطال أوليمبياد الأطفال الذي سافر من خلاله طفلان عربيان إلى الصين لمشاهدة فاعليات الدورة، وتتسابق سلسلة المطاعم في جذب ما تعتبره بالمستهلكين الأكثر ثقلاً، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 24 سنة، عبر إدخال حصص طعام من النوع الثقيل مثل المونستر برغر و الملك الضخم و بيغ إكسترا، بالإضافة إلى استحداث الوجبة السعيدة الخاصة بالأطفال وإرفاقها الدائم بأشكال متنوعة من الدمى التي باتت مع الوقت الأكثر ألفة لديهم. **(1)**

و لو تمعنا جيدا في مطاعم ماكدونالذز سنجدها لا تزيد أكثر عن كونها رمزاً للثقافة الرأسمالية العالمية، و تجسيدا لأحد أوجه العولمة، والدليل على ذلك أنها أضحت تغير من العادات الغذائية لأفراد المجتمع الذين ينسون أن تغييرهم للعادات الغذائية من شأنه كذلك أن يؤثر على المجتمع ككل، لأنه ببساطة ليست العادة الغذائية طريقة لتحضير الطعام أو أكله فقط، وإنما تتعدى ذلك لمدلولاتها الاجتماعية والثقافية و الدينية و الاقتصادية و الصحية.

---

(1) إيريك شلوسر- ترجمة ربى عنيتاوي،**أمة الوجبات السريعة "الفاست فود"**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص.ص 31-210.

فوجبات ماكدونالذز السريعة تقدم نفسها باعتبارها حلاً عملياً للملايين من الأشخاص الذين تجبرهم ظروف عملهم على ضرورة شراء مثل هذه الوجبات، و هي فكرة براقة وعملية بالفعل لكن ما وراءها هو المركزي بحق، فتلك الصناعة تعمل على تحويل طريقة الطعام من الطريقة التقليدية إلى تلك الطريقة السريعة و هذا يعد واضحاً من رسالة ماك عندما قال: "لا بد أن تكون مطاعم ماك هي المكان و الطريقة المفضلتين لزبائنها من حيث الطعام و الشراب". (2)

فهذا الأسلوب الجديد قد حول و غير ثقافة المجتمع من الثقافة التراحمية (التي تعبر عنها الوجبات العادية بأسلوب التشارك الذي يعلي من القيم الجماعية و التكافلية و الود

و التراحم إلى الثقافة التعاقدية (التي تقدمها الوجبات السريعة باعتبارها أسلوباً فردياً لا تشاركياً تنفصل فيه الأيادي تماماً مما يغذي قيم الانفصال و التباعد و المصلحة الفردية، و يقدم المصلحة الخاصة و هو ما يتوافق مع القيم الليبرالية للمجتمع الذي نشأت فيه إرتكازاً)، وهذا يعطي دلالات على اختلافها عن المجتمعات الأخرى التراحمية، و عن المصلحة الجماعية كقيمة محورية، فبعد أن كانت العادات الغذائية دليلا على ثقافات الشعوب التي تتميز بأطباقها التقليدية أو بالأحرى موروثها الثقافي الغذائي الذي تفتخر به صار هذا الموروث يواجه خطر الزوال، فمن كان مفترضا عليهم حمل هذا الموروث صاروا يفضلون الأكل الذي تقدمه محلات الوجبات السريعة على الأكلات التقليدية مما يجعلهم يفقدون الاهتمام بهذا الجانب الثقافي.

و إذا أمعنا النظر نجد أن تأثير هذه الظاهرة قد تعدى البعد الثقافي ليؤثر كذلك في الجانب الاجتماعي، فصار العديد من الشباب يتخلى عن الوجبات التقليدية في المنزل و يعزفون عن الطعام الذي تحضره الأمهات في المنازل، حتى أنه لم يعد غريبا أن نسمع أحدهم يفتخر بتناوله من أربع إلى خمس وجبات سريعة يوميا، و أن ذلك أغناه عن تناول أطعمة المنزل وأغناه عن الجلوس إلى أفراد عائلته حول مائدة واحدة و هنا مكمن الخطر، إذ صارت الوجبات السريعة من عوامل التحفيز على الفردية الذي يؤدي إلى اختلال في العلاقة داخل الأسرة و لو كان بسيطا، فكم من أم أبدت امتعاضا من أبناء يفضلون تناول وجبات الغداء أو العشاء مع أصدقائهم في فضاءات

---

(1) http : //www.almrsal.com.03-08-2017.14 :16H.

(2) http : //www.macdonalds.eg.com.27-08-2017.19:30H.

الوجبات السريعة بعيدا عن المنزل، و كم من شاب لا تراه عائلته إلا ليلا عندما يحين وقت النوم، وبالتالي اعتياد الشباب على فكرة أن مكان الغداء ليس المنزل فقط و إنما توجد أماكن أخرى يمكن أن ترضي رغبة الأكل لديه، و لم يعد المنزل المجال الوحيد للغداء و إنما هناك من ينافسه مما يجعل أوقات الاجتماع مع العائلة في تضاؤل، وبالتالي فإننا اليوم أمام واقع تحكمه العولمة بأدوات اقتصادية و تسعى لبسط هيمنة ثقافية و اجتماعية.

بالإضافة إلى أن هذه الوجبات أدت إلى زيادة العمل وتقسيمه و تعدد وظائفه وهو ما نستطيع ملاحظته على الزيادة الكبيرة في عدد مطاعم ماك حول العالم بمعدلات بيع هائلة لشرائح البرجر في الثانية الواحدة، وتمكنت بالتالي من الوصول إلى أرباح طائلة فاقت ميزانية بعض الدول.

كما أن ماكدونالذز قد طورت مفهوما خاطئا عن الجودة الذي صار يساوي الكمية بدلًا من النوعية وهذا يعني أن كمية كبيرة من المنتج مباعة للزبون في فترة قصيرة هو شيء يساوي المنتج عالي الجودة، فقبل جيل واحد تقريباً كان يحسب لنوعية الطعام حسابا كبيرا، فالطعام المنزلي الموروث عبر السنين وفّر وجبات متوازنة غذائياً، ولم يكن الإنتاج الغذائي بوفرته الحالية و بنموه التصنيعي القائم ليجعل حساب كميته الزائدة أو نوعيته مسألة على بساط البحث، أما اليوم فبدأ الأمر يتغير فالصناعة الغذائية المعاصرة لم تؤسس على موروث خبرة السنين بل على معادلات عقلانية الحساب، و لم تقم لصالح التغذية بل لتخفيض الكلفة وتسريع الإنتاج، و بات المستهلك مضطراً إلى أن يجاري هذا التطور بمثله، أي أن يبدأ بالحساب العقلاني لما يأكله لكن من منطلقات مصلحته و التي لا تعد التغذية الصحية أساسا من أهم متطلباتها.

فمن الأمور التي تؤخذ على وجبات الطعام السريع أنها نقيض بعض الخصائص الأساسية للطعام كما توارثناه، فهي تؤسس لتجانس هو نقيض التنوّع كحاجة للتغذية المتوازنة، كما أنها تعتمد على المحوّل أكثر من الطبيعي، كما تؤخذ عليها أيضاً درجة الدسامة في عدد من منتجاتها التي تجعلها أكثر جاذبية و إشباعاً.

إضافة إلى ذلك، فالأمراض الجرثومية التي قد تنتج عن السرعة الفائقة في تعليب اللحوم (خاصة المفرومة منها)، والمفارقة هنا أن سلسلة المطاعم تتمتع بقدرات على الفحص و الإشراف على الطعام، لا تتوافر عادة لدى المؤسسات الصغيرة مما يجنبها الوقوع في إحداث أضرار مباشرة كالتسمم والبكتيريا إلا أن ما يؤخذ على هذه السلسلة اليوم هو التساؤل عن أضرار الأطعمة المحوّلة في المدى الطويل التي يزيد فيها الدسم وتقل فيها نسبة

الغذاء الصحي، وحتى العاملين في ماكدونالدز يتم تقييمهم بقصر الوقت الذي ينجزون فيه أعمالهم بدلًا من مستوى جودة العمل التي يقدمونها، و هو ما جعل الزبون الذي يتناول هذه الوجبات بأنواعها سواء كانت من اللحوم المصعنة أو المقليات وغيرها بانتظام و التعود عليها يسبب له مشاكل صحية كزيادة في الوزن و ارتفاع ضغط الدم والسكري، زيادة على الحساسية و الربو و المشاكل الجلدية. (1)

و بالتالي يمكن القول أن هذا النمط الجديد من الثقافة بما يمتلكه من مواصفات تتعلق خاصة بجاذبية الطعام السريع و جاذبية المكان، يتعدى كونه مجرد وجبة فقط بما يحمله من مدلولات اجتماعية، و ثقافية، و اقتصادية، و فكرية و صحية، ويتميز بقابلية السيطرة على كل هذه النواحي داخل المجتمعات على اختلافها، فهناك توسّع ملحوظ لدى القطاع ككل، يأتي لصالح فروع على حساب فروع أخرى، ويدفع باتجاه بدايات للتعددية والتنويع، فهناك من يريد العودة إلى مطعم الأم، وحركة الطعام البطيء تريد إعادة الاعتبار لكل ما فُقِد، فهي منذ سنوات عديدة تقدم نفسها كالحركة الإيكولوجية لفن الأكل، وتسعى إلى المحافظة على المطبخ المحلي، وتبقى الساحة مفتوحة على احتمالات جديدة.

خلاصة: ينطوي الطعام و كيفية تحضيره على خصوصيات حضارية موغلة في التاريخ، فهو يعبر على التراكم الثقافي و الحضاري للأمة، و منه يمكن ملاحظة التفاوت بين حضارة و أخرى، فالحضارات الموغلة في القدم أكثر نوعية و تنوع في تحضير الطعام، و أكثر أصالة

فيه، فتعدد مراحل إعداد أكلة واحدة دليل على هذا التفاوت، و دليل على العمق الحضاري، فالأكلة السريعة الأمريكية المحضرة بالبطاطا المقلية و شريحة اللحم المشوي تعبر على مرحلة واحدة من التحضير، و لم يدخل على المادة الغذائية مراحل عديدة للتحضير بينما في مجتمعات أخرى تطهى البطاطا و اللحم بأشكال متنوعة و مراحل عدة. أما ما يسمى بالماكدونالدز فهو يعبر عن وجه حضارة ما بعد الحداثة، حضارة البيبسي و الكوكا كولا، المستفيدة من التفوق الاقتصادي الأمريكي، و من قوة الإشهار،

---

(1) إيريك شلوسر، **حضارة الوجبات السريعة،الحقائق**، ترجمة مركز التعريب والترجمة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2003، ص.ص 64-187.

و من بريق الرفاهية الرأسمالية، هذه المطاعم التي تستجيب لنمط الحياة الرأسمالية القائم على السرعة و الفعالية، و قوة الانتشار في كل مناطق العالم. و انتشار ثقافة الأكل هذه لا يعنى قبولها من قبل كل المجتمعات ففرنسا مثلا تشتكى من زحف النموذج الثقافي الأمريكي الذى يقضى على الخصوصية الثقافية الفرنسية شيئا فشيئا، رغم الانتماء إلى نفس النموذج الرأسمالى، و الأمر كله في أوربا و بقية العالم، فعولمة نمط الاستهلاك الماكدونالدى جاء نتيجة عولمة كل المجالات في عالم ما بعد الحداثة، مما قد يقضى على الخصوصيات الثقافية المحلية و يقضى على خاصية التنوع في العالم، رغم ما جاء به من إضافة فيما يخص تسيير هذا النوع من المساحات الخدمية و التجارية، و مناهج التسيير الجديدة و علاقات العمل النوعية التي جاء بها.

و رغم أن هذا النوع من المطاعم جاء متماشيا و منسجما مع نمط الحياة الرأسمالية خاصة الأمريكية، فيبدو أنه في الكثير من الدول خاصة المتخلفة اقتصاديا جاء بطريقة مفاجأة و سريعة، فهو نموذج ثقافى دخيل غير منسجم مع القيم المحلية، و لا يعبر عن التطور المنطقي للبنى الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لهذه المجتمعات، فهناك تفاوت بين البنى و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تبدو متخلفة و النموذج العالمى المتطور لهذه المطاعم، فمستوى الرفاهية الذى تقدمه هذه المطاعم لا يعبر عن المستوى

الاقتصادي الذى بلغته هذه المجتمعات، و يبقى فقط أنها ترمز للاستهلاك التفاخرى لفئات معينة من هذه المجتمعات، هذه الفئات التي تحاول أن تحاكى النموذج الاستهلاكي الأمريكي، لذا فتعميم هذه النماذج الاستهلاكية في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا يعبر عن حالة التشوه التي مست مختلف البنى الاجتماعية و الثقافية، و تشوه عمليات التغير الاجتماعي الذى لم يحدث بطريقة عقلانية، خاصة و أن هذا النموذج الاستهلاكي غير نابع من الخصوصية الثقافية المحلية.

-المراجع:

- إيريك شلوس، **أمة الوجبات السريعة "الفاست فود"**، ترجمة ربى عنيتاوى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص.ص 31-210.

- إيريك شلوسر، **حضارة الوجبات السريعة –الحقائق**، بيروت، مركز التعريب والترجمة الدار العربية للعلوم ناشرون، 2003، ص.ص 64-187.

- تقرير منظمة التغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO،**حقائق وأرقام حول الوجبات السريعة**، 2002.

- Mill Ston-E. **Atlas de l'alimentation dans le monde. Edition Autrement. Paris. 2003.p53.65.**

- http : //www.annabaa.org.com.12-07-2015.17H :15.

- http : //www.qafilah.com.23-07-2017.13 :35H.

- http : //www.almrsal.com.03-08-2017.14 :16H.

- http : //www.macdonalds.eg.com.27-08-2017.19:30H.

اعتماد إدارة العلاقات العامة في المؤسسات التجارية الجزائرية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في علاقتها مع أصحاب المصالح

دراسة وصفية تحليلية للموقع الإلكتروني لمخابر فينوس لمواد التجميل بالبليدة

د.كلفاح أمينة

تمهيد: إن المؤسسات الاقتصادي هي بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لأية نظام يسعى إلى التطور وتحقيق رفاهية المجتمع، و هي تحظى بمكانة مهمة في مختلف دول العالم، سواء كانت متطورة أو نامية، لكن و مع تطور المجتمعات التي باتت تحت طائلة العولمة السياسية والاقتصادية خصوصا، فإن الأهمية التي تتمتع بها المؤسسات الاقتصادية خاصة في الدول النامية لم تعد كافية لضمان بقائها و نجاحها وسط محيط تكتسحه المنافسة الشرسة، بالإضافة إلى تنامي الوعي السياسي و الاجتماعي لدى مختلف فئات المجتمع .

و المؤسسات التجارية الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة لم تعد قادرة على الاكتفاء بممارسة نشاطاتها داخل محيط معين، و إنما أصبحت مجبرة على التعامل مع هذا المحيط و إنشاء علاقات وثيقة معه، ذلك أنّ طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة و مدى أهمية مشاريعها و الفائدة التي تعود بها على المجتمع، لم تعد الضامن الوحيد للتفوق و تحقيق القبول، و إنما أصبح من الضروري أخذ آراء مختلف أصحاب المصالح المنتمين لمحيط المؤسسة خاصة الداخلي بعين الاعتبار خلال عملية التفكير في المشاريع الجديدة و التخطيط لها.

والتحديات التي تواجه هذه المؤسسات التجارية هي ليست مالية أو إدارية فحسب وإنما هي تكنولوجية أيضا، حيث يعتبر قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أكثر القطاعات التي شهدت حركية وتطورا سريعا خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى حدوث نقلة حضارية لم يسبق لها مثيل، وكان للمؤسسات الحظ الأوفر من الاستفادة من هذه التكنولوجيات.

و من هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية من أجل تسليط الضوء على أحدث الأساليب الإدارية للتعامل مع أصحاب المصالح، و توجيههم نحو الاتجاه الذي يخدم المؤسسة من أجل تحقيق التوازن بين أهداف المنظمة ومصالح جميع الأطراف و كاستراتيجية فعالة يجب أن تنتهجها المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق الميزة التنافسية، اعتمادا على متغيرين أساسيين هما **"تكنولوجيات الإعلام والاتصال"** و" **العلاقات العامة"** التي تعتبر

إحدى الوظائف الاتصالية و الإدارية الرائدة في التنظيمات الحديثة، والتي أصبحت تعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير في نشاطاتها المختلفة لكي نجد أنفسنا اليوم نتحدث عن "**العلاقات العامة الإلكترونية**".

مشكلة الدراسة: إن وظيفة العلاقات العامة أصبحت تلعب أدوارا جديدة تتواكب و التطورات السريعة التي تعرفها المؤسسات الاقتصادية على جميع الأصعدة ، و على وجه الخصوص لمسائل تعدّ من القضايا الراهنة التي فرضت نفسها بشدة خلال السنوات الأخيرة على المؤسسات أهمها مسألة الدور الاجتماعي للعلاقات العامة ، حيث لم تعد هذه الوظيفة في المؤسسة تهتم فقط بإرساء قواعد الحوار و التبادل مع أصحاب المصالح، و إنما أصبحت تركز على كيفية جعل المؤسسة تحقق التوازن المطلوب بين دورها الذي وجدت لأجله و هو تحقيق الربح ، و بين مسؤولياتها التي يحملها لها المجتمع الذي تنتمي إليه، وهي مسؤوليات ليست بالهينة جعلت القائمين على مصالح العلاقات العامة في مختلف دول العالم يسعون دائما إلى التوصل بمختلف الآليات والوسائل التي من شأنها أن تسهل عليهم القيام بمهامهم وتحقيق أهدافهم، وقد ساهم التطور التكنولوجي في إحداث نقلة نوعية في ممارسة موظفي العلاقات العامة لمهامهم، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث أصبح التواصل مع أصحاب المصالح أسرع وأكثر سهولة بالمقارنة مع ما كان عليه قبل بدأ الاعتماد على الإمكانات الهائلة التي توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال للمنظمات المعاصرة.

وتسعى هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على أهمية اعتماد العلاقات العامة على التكنولوجيا لتتحول إلى علاقات عامة إلكترونية خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات الطابع التجاري والربحي وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل المحوري التالي: كيف يمكن لإدارة العلاقات العامة بمخابر "فينوس" لمواد التجميل بالبليدة أن تستفيد من تكنولوجيا الإعلام والاتصال في علاقتها مع أصحاب المصالح؟ وما هو الدور الذي يلعبه الموقع الإلكتروني للمؤسسة في توطيد هذه العلاقة والمحافظة عليها؟

تساؤلات الدراسة:

- ما هو الدور الذي تلعبه العلاقات العامة الالكترونية في حياة المؤسسات الحديثة؟
- ما هو دور الموقع الالكتروني لمخابر فينوس وما أهميته بالنسبة لإدارة العلاقات العامة؟
- ما طبيعة المواضيع التي يعرضها الموقع الالكتروني لمخابر فينوس؟
- ما طبيعة التصميم والخدمات التي يقدمها الموقع الإلكتروني للمؤسسة؟

- ما هي الأنماط المستخدمة في الموقع من أجل الحفاظ على التفاعلية والتواصل مع أصحاب المصالح؟

-أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- التعرف على مكانة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة التجارية موضوع الدراسة"فينوس" لمواد التجميل بالبليدة.

- تسليط الضوء على أصحاب المصالح وأهميتهم بالنسبة لمختلف المؤسسات.

- التعرف على مدى قدرة إدارة العلاقات العامة على الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي تمنحها لها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، خاصة على مستوى التواصل مع جماهير المؤسسة، لتصبح بذلك علاقات عامة إلكترونية بامتياز.

- التعريف بالأهمية الكبيرة التي تكتسيها المواقع الإلكترونية للمؤسسات التجارية ودورها في الحفاظ على علاقات فعالة مع أصحاب المصالح.

أهمية الدراسة: تركز الدراسة على المنتمين إلى بيئة المؤسسة جميعها أيا كان حجمها وقطاع نشاطها، و هم أصحاب المصالح سواء المنتمين إلى محيطها الداخلي أو الخارجي، إذ لا يمكن للمؤسسات و تحديدا التجارية منها أن تنجح دون أن تضمن رضا جماهيرها عن نوعية منتجاتها والخدمات التي تقدمها، خاصة لما نكون بصدد الحديث عن مؤسسة مختصة في صناعة مواد التجميل، وهو مجال يعرف منافسة قوية جدا محليا وعالميا. ويكون ذلك من خلال اعتماد العلاقات العامة على ما توفره التكنولوجيات الحديثة من إمكانات خاصة شبكة الانترنيت التي تسمح للمؤسسات أن تبقى على تواصل دائم مع جماهيرها من خلال المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

-تحديد المفاهيم (إجرائيا):

العلاقات العامة: هي وظيفة اتصالية تساهم في إرساء قواعد التواصل والحوار والثقة المتبادلة مع أصحاب المصالح المختلفين للمؤسسة، وتعمل على تفعيل قنوات الاتصال المتنوعة التي تحتوي عليها المؤسسة، وتؤطر العملية الاتصالية ككل. وهي وظيفة إدارية تسهم في عملية اتخاذ القرار الإداري، وتحفز من خلال تحكمها في الاتصال وآلياته المشاركة الفعالة لأصحاب المصالح في هذه العملية. وتلعب العلاقات العامة دورا اجتماعيا فهي

تتكفل بجميع المسائل المتعلقة بعلاقة المؤسسة ببيئتها الداخلية و الخارجية و تحدد مسؤولياتها وتتكفل بإيجاد السبل لتحمل تلك المسؤوليات، و هي في خضم هذا كله لا تنسى أهم دور لها وهو مساعدة المؤسسة على البقاء في السوق و تحقيق الربح ".

العلاقات العامة الالكترونية: هي اعتماد القائمين على إدارة العلاقات العامة في المنظمات المختلفة على تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في أدائهم لمهامهم المعتادة.

تكنولوجيات الإعلام والاتصال: هي كل التكنولوجيات التي تستخدمها العلاقات العامة في إنتاج و معالجة وتبادل المعلومات و التواصل مع جماهيرها داخليا وخارجيا.

أصحاب المصالح: هي الجماهير الداخلية والخارجية التي تتعامل معهم المؤسسة، من إطارات (إداريين ومهندسي المخابر،) وجميع الموظفين المنتمين إلى المحيط الداخلي للمؤسسة، بالإضافة إلى الجماهير الخارجية للمؤسسة من زبائن وموردين وموزعين.

المواقع الالكترونية: هي مجموعة من الصفحات المتصلة بالشبكة العالمية، وتعتبر واجهة المؤسسة والبوابة التي تتعامل من خلالها مع العالمين الواقعي والافتراضي.

الخلفية النظرية للدراسة:

1-من العلاقات العامة التقليدية إلى العلاقات العامة الإلكترونية: لقد فرضت العلاقات العامة نفسها خلال السنوات الأخيرة بقوة على التنظيمات المختلفة، وأصبحت من الوظائف التي تساهم في تحقيق المكانة المميزة التي تسعى إلى الوصول إليها المؤسسات عبر مختلف أنحاء العالم، مهما كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه. فسواء كانت المؤسسة كبيرة أو صغيرة الحجم، عمومية أو خاصة، صناعية، تجارية، خدماتية، أو حتى خيرية، فقد باتت كلها تنظر إلى العلاقات العامة على أنها وسيلتها لتحقيق الفعالية والتميز وكسب ثقة وتأييد الجماهير

1-1 في ماهية العلاقات العامة: إن التعدد والتنوع في تعريفات العلاقات العامة، قاد إلى حدوث خلط وعدم وضوح في المفهوم وإلى إبراز اتجاهات مختلفة كل منها يعمل على تحديد ماهية هذه الوظيفة بالطريقة التي يراها، إذ يعكس كل باحث مفاهيمه وأفكاره الخاصة في تعريفه للعلاقات العامة وشرحه لموضوعاتها، فهناك من

الباحثين من اهتم بدراسة العلاقات العامة من الناحية القانونية و بالسياسية، وآخرون اهتموا بالجوانب الاقتصادية والإدارية، وبالتالي، فلا يوجد تعريف واحد جامع للعلاقات العامة.

يعرف Cultip، Center و Broom العلاقات العامة بأنها وظيفة إدارية تقوم بإنشاء و الاحتفاظ بعلاقات متبادلة مفيدة بين المنشأة و الجمهور الذي يعتمد على مدى نجاح المنشأة و فشلها.'(1)

و لا يعتبرون العلاقات العامة وسيلة دفاعية فقط لجعل المؤسسة تبدو مخالفة لصورتها الحقيقية، و إنما هي جهود الإدارة المستمرة لكسب ثقة الجمهور من خلال الأعمال التي تحظى باحترامه،(2) فالعمل الأساسي لمختص العلاقات العامة ليس هو الكذب و الخداع، و إنما تقديم الحقائق عن المؤسسة من أجل كسب احترام جماهيرها. (3)

أما "Edward robinson "فيرى بأن العلاقات العامة هي: علم سلوكي واجتماعي تطبيقي تتضمن الوظائف الآتية:

ـ قياس وتقيين وتفسير الجماهير المختلفة التي لها علاقة بالمنشأة.

ـ تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج بهدف كسب تفهم الجماهير وقبولها.

ـ مساعدة الإدارة في تحديد الأهداف المتعلقة بزيادة تفهم الجماعة للمنشأة وخططها، وتقبلها لمنتجاتها وخططها وسياساتها.

ـ تحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة وبين مصالح وحاجات وأهداف الجماهير،

وقد لخصّ " Kitchen" تعريفات العلاقات العامة كما يأتي: (4)

---

(1) cultip, s.-m., center, A.-H., & Broom, G.-M. **Effective public relations**. New Jersey: Prentice Hall 2000.p.29.

(2)(3)حمدي عبد الحارث البخشوجي، ***العلاقات العامة في الدول النامية***، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000، ص 31.

(4)Robinson, E.-J. **Communication and public relations**; Ohio: Charles Merril Publishing; 1996, pp51-52

ـ العلاقات العامة هي وظيفة إدارية تغطي نطاقا واسعا من الأنشطة.

ـ العلاقات العامة هي طريق ذو اتجاهين أو تفاعلي.

ـ العلاقات العامة تفترض أنّ نوعية الجماهير التي تتفاعل معها المؤسسات ليست واحدة ولكنها متعددة.

- العلاقات العامة هي مصطلح طويل الأجل وليس قصير الأجل: (1)

يعتبر العلاقات العامة: " وظيفة هامة من وظائف الإدارة، معنية بتحليل سلوك الجمهور لمعرفة اتجاهاته واحتياجاته والعمل على وضع البرامج التي تتفق مع الصالح العام في مقابل هذه الاحتياجات". [2]

بالنسبة لـ "Black"فإن العلاقات العامة هي: "اتصال ذو طرفين لحل المشاكل و النزاعات المتعلقة بتضارب المصالح و المنافع، و ذلك بالتوعية عن الوجه الصالح لتبادل المنفعة، بالإضافة إلى أنها تعنى بإقامة الفهم المتبادل على أساس الحقائق و المعرفة. " [3]

و يعرفها"Edward Barneys" بأنها: "التوسل بالمعلومات عن طريق الإقناع و الملائمة بين سياسات المؤسسة و اتجاهات الجمهور للحصول على تأييد المؤسسة أهداف و نشاطاتها." [4]

و من جهته جريز ويلد يعتبر أن العلاقات العامة هي: " الوظيفة التي تقوم بها الإدارة لتعديل الاتجاهات و تحديد خطوط و سياسات المؤسسة بما يتفق و مصلحة الجمهور و تنفيذ

---

[1]Kitchen, **Public Relations principles and practice**. International Thomson business press.1997

Marston, J.-E;. **The nature of public relations**. New york: Mc Graw Hall Brok [2] Company.1963,p5

[3]Black, S. **The role of public relations in managemen***t*. London: Pitmon Publishing,1976.

[4] إدوارد بيرنيز، **العلاقات العامة فن**، *ترجمة*، وديع فلسطين، و حسين خليفة، القاهرة، مؤسسة فرانكلين، 1959.

البرامج الهادفة، إلى توطيد علاقة الجمهور مع المؤسسة و كسب رضاه و تفاهمه."[1]

2-1 العلاقات العامة الإلكترونية: مع بدأ استخدام العلاقات العامة لوسائل الاتصال الحديثة والتطبيقات الالكترونية لتحقيق أهدافها ظهر ت العلاقات العامة الالكترونية التي استفادت منها المنظمات الإنتاجية والربحية والشركات والمصالح الحكومية والتي عمدت إلى الاستفادة من مزايا الإعلام الرقمي في تحقيق وتفعيل أهدافها وإدارة علاقاتها مع الجمهور عبر المنافذ التي أتاحتها التكنولوجيا الحديثة.

تعرف العلاقات العامة الإلكترونية بأنها:" استخدام وسائل الاتصال عبر الانترنيت والوسائل التكنولوجية الجديدة للتواصل مع أصحاب المصالح المرتبطة بالمنظمة بعد أن أصبحت المعلومات والتكنولوجيا ضرورة حياتية للمنظمات توظفها لتحقيق أهدافها وبرامجها وخططها والوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية، حيث أسهمت أدوات وتطبيقات الانترنيت في تغيير برامج واستراتيجيات العلاقات العامة الكلاسيكية، وطورت من نمط التواصل مع الجمهور وفتحت لممارس العلاقات العامة طرقا كثيرة ومتنوعة للتفاعل مع الجماهير ومشاركتهم اهتماماتهم وآرائهم ومقترحاتهم."[2]

و في دراستنا سوف يكون اهتمامنا منصبا على استخدام العلاقات العامة للمواقع الالكترونية من أجل توسيع نشاطاتها والوصول إلى أكبر شريحة من أصحاب المصالح، و المواقع الالكترونية هي:" مجموعة من الصفحات المتصلة على الشبكة العالمية والتي تعتبر كيانا واحدا أو منظمة واحدة ويكرس لموضوع واحد أو لعدة مواضيع وثيقة الصلة، أو هي

مجموعة من الصفحات الالكترونية المرتبطة ببعضها والتي تحتوي على نصوص وصور

ورسوم متحركة ووصلات وربما موسيقى وأفلام بها معلومات حول موضوع ما قد يكون

---

[1] علي عجوة، **الأسس العلمية للعلاقات العامة**، *القاهرة*،عالم الكتب، 1988،ص 17.

[2] جاسم طارش العقابي، **العلاقات العامة الإلكترونية**، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، 2015،22-23.

شركة أو جهة حكومية أو شخصا أو بحثا داخل صفحات منسقة، ويحمل الموقع أسما منفردا يمكن فتحه من خلال شبكة الانترنيت."[1]

و يعرف" الزعبي و يطيشان" الموقع الإلكتروني بأنه: "مجموعة من الصفحات والنصوص والصور ومقاطع الفيديو المترابطة وفق هيكل متماسك ومتفاعل يهدف إلى عرض ووصف المعلومات والبيانات عن جهة ما أو مؤسسة ما بحيث يكون الوصول إليه غير محدد بزمان ولا مكان وله عنوان فريد يميزه عن بقية المواقع على شبكة الإنترنيت."[2]

1-**أصحاب المصالح:** إن دور المؤسسات و دور مسيريها و التزاماتهم تجاه المجتمع هي قضايا معروفة منذ وقت طويل، إذ أن جذور مقاربة أصحاب المصالح تعود إلى أعمال Borle و Means عام 1932، الذان لاحظا تطور الضغوط الاجتماعية على مسيري المؤسسات، لكي يعترفوا بمسؤولياتهم تجاه كل من قد تكون قرارات المؤسسة قادرة على التأثير عليه بشكل أو بآخر، إذ يرى Borle و Means أنه يجب أن يكون هناك توازن بين مصالح مختلف الجماعات المكونة للمجتمع ، و يتفق معهم في هذا Berard عام 1938 و الذي يعتبر المؤسسة مكانا مفتوحا تتقاطع فيه أنواع مختلفة من العلاقات بين أصحاب المصالح، و انتشر مفهوم أصحاب المصالح في الستينيات، و يعتبر Edward Freeman ممثلا معروفا لنظرية أصحاب المصالح، و قدم تعريفا متداولا لهذا المفهوم: " أصحاب المصالح هم كل جماعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو أن يتأثر بتنفيذ أهداف المؤسسة." [3]

-**1مفهوم أصحاب المصالح:** التعريف النموذجي لمعهد ستانفورد للأبحاث "stanford Research institue (SRI)عام 1963، يشير مفهوم أصحاب المصالح إلى :"الجماعات الضرورية لحياة المؤسسة"، و هذا التعريف مشابه كثيرا للتعريف الذي جاء به "Rhenman" عام 1965، فيعرف أصحاب المصالح على أنهم: "جماعة تعتمد على المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة، و تعتمد عليها المؤسسة من أجل الحفاظ على وجودها."[2] و منذ ذلك الوقت توالت و تعددت التعريفات ، و أكثرها استعمالا هو لـ Freeman عام 1984، و الذي تناقله بعده الكثير من الباحثين و عرفهم كالآتي" أصحاب المصالح هي كل جماعة أو فرد يمكنها أن تؤثر أو تتأثر

---

[1] سمية ثنيو، **المواقع الإلكترونية خصائصها ومعايير قياس جودتها**، *مجلة العلوم الإنسانية* (48)، جامعة صالح بوبوبندر قسنطينة ،2018، ص 30

[2] حمد بلال الزعبي، أحمد يطيشان،**الحاسوب والبرمجيات الجاهزة**، داروائل للطباعة والنشر، بيروت، 2004.

بأهداف المؤسسة"3، و حسب هذا التعريف فإن أصحاب المصالح هم الممولون، و الزبائن، و المستثمرون، و العمال و المجتمع ككل، و يستثنى في هذه الحالة الذى ليس لديه تأثير على المؤسسة نظرا لعدم امتلاكه لأية سلطة، و الذين لا يتأثرون بالمؤسسة نظرا لغياب أي علاقة تربطهم بها.

2-2 أنواع أصحاب المصالح: يمكن تقسيم أصحاب المصالح إلى مجموعتين، تضم الأولى أصحاب المصالح الرئيسيين بالنسبة للمؤسسة، وتضم الثانية أصحاب المصالح الثانويين:

1-2-2 أصحاب المصالح الرئيسيين[3]:(Fernand, 2005)

3 -المسهمون: يمثل المساهمون فئة مهمة من أصحاب المصالح، و هم الفئة المستفيدة بشكل مباشر من نشاط المؤسسة الاقتصادية، و هم يتحملون مخاطر الاستثمار من خلال المغامرة بأموالهم الخاصة متوقعين عائدا مجزيا و مناسبا من هذه الاستثمارات ، و يمكن أن يكون المالك شخصا واحدا أو مجموعة أو شركة مساهمة أو شركة تضمن أو أي شكل قانوني آخر، و كل من يحوز على رأسمال المؤسسة مهما كان وزنه سواء تعلق الأمر بالمستثمرين للمؤسسة أو صغار المساهمين لديه الحق في توجيه سياسة المؤسسة و اتخاذ القرارات الاستثمارية، فمن حق المساهمين فرض الجوانب الاجتماعية

---

[3]PesqueuxY. & Biefnot. Y. **L'éthique des affaires. management par les valeurs et respnsabilité sociale**. Paris. édition d'organisation.2002.p p 179.192.

(2)Mercier. S. **La Théorie des parties prenante**. Cahier de Fargo , 2005. Mais. p. 3.

(3)Fernand. A . **Les tableaux de bords des managers.le projet décisionnel dans sa totalité.** Paris. édition d'organisation**.** 2005

في وضع و رسم تلك السياسات، فالمستثمرون لا يسعون فقط إلى الربح على المدى القصير فقط ، بل و على المدى الطويل كذلك ، و هذا ما يدعونهم إلى تبني سياسة اجتماعية و بيئية في المؤسسة.

ـ الزبائن: يكتسب الزبائن أهمية كبيرة بالنسبة لكل المؤسسات الاقتصادية، فوجودهم مرتبط بإنتاج سلع وخدمات يستهلكها الزبائن، وطبيعة التعامل معهم وإقناعهم باستهلاك هذه المنتجات عمل مهم من أعمال إدارة التسويق في أية منظمة، حيث أن إشباع رغبات الزبائن يعتبر أحد العناصر المهمة التي يمكن بواسطتها تحقيق

بقاء المؤسسة في السوق وضمان نموها، كما بإمكانها تحسين مركزها التنافسي وذلك باستقطاب حصص سوقية جديدة، وبالتالي ضمان صحتها المالية.

ـ **العمال:** يعتبر العمال المورد الأساسي للمؤسسة، ولكي يكونوا طرفا فعالا في نجاح المؤسسة، لابد وأن تولي لهم الاهتمام الكافي من خلال التشجيع والتحفيز، فالحوافز هي حجر الزاوية في نجاح المؤسسة التي تعطي الأهمية الكافية لكل من الإبداع وإشباع رغبات الزبائن والتأقلم مع المحيط المتقلب الذي تنشط فيه.

وتشمل هذه الفئة جميع العاملين من إداريين وفنيين، ويعتبرون مصدر ثروة للمؤسسة، حيث لهم مصلحة مهمة لا تقتصر على الأجور فقط بل تتعداها إلى توفير ظروف عمل ملائمة، التكوين والتدريب، فالعمال بشكل يساهمون إيجابي في تحسين نوعية الإنتاج والخدمات وابتكار طرق جديدة للعمل.

ـ **الموردون:** يتوقف نشاط أية مؤسسة على بناء علاقة وثيقة مع الموردين تكون قائمة على الثقة المتبادلة، فهم يمثلون مصدرا مهما لمدخلات المؤسسة ومحركا رئيسيا لسلسلة توريدها، ويكون ذلك بخلق نوع جديد من العقود مع الموردين تتمثل في عقود على المدى الطويل، وليس الهدف الحصول على أفضل الأسعار بقدر ما هو الحصول على خدمات ومنتجات ذات نوعية جيدة وعلى فترات دائمة ومستمرة، وبذلك تعم الفائدة كلا الطرفين أي المؤسسة والموردين.

ـ **المجتمع المحلي:** يتفق الجميع على أنه لا يمكن ضمان نجاح المؤسسة في العصر الحالي إذا تم التركيز فقط على البعد المالي أو الاقتصادي في إدارة المؤسسة من خلال تعظيم الأرباح، فقد فرضت أبعاد أخرى نفسها على المؤسسة وأصبح من الضروري مراعاتها، من أهمها المجتمع الذي تنتمي إليه هذه المؤسسات، وهم كل من يعيش في محيط المؤسسة ويتأثر بنشاطاتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة. فحياة وتطور المجتمعات المحلية يعتمد بشكل مباشر على التأثيرات الاقتصادية للمؤسسات، خاصة فيما يتعلق بتوفير مناصب الشغل بالإضافة إلى دفع الضرائب فالمؤسسات الاقتصادية هي اليوم مجبرة على توطيد العلاقة مع المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه وأن تجد الأساليب المناسبة لتلبي حاجياته ومتطلباته.

الدراسات السابقة:

1- الدراسة الأولى: (1-) Matthieu Sauvé ،

-2 ء

يعرض الباحث في هذه الدراسة إلى موضوع في غاية الأهمية و يتمثل في طبيعة العلاقة التي تربط بين المؤسسة و جماهيرها الأساسية ، و الدور الذي يمكن للعلاقات العامة أن تلعبه في هذا الإطار. ولعل أهم فكرة ركز عليها الباحث في بداية دراسته، هو غياب التوافق بين الباحثين حول تعريف واحد وموحد لمفهوم العلاقات العامة، وهذه حقيقة يشير إليها أغلبية الدارسين للموضوع سواء كانوا أجانب أو عرب

ـ **إشكالية الدراسة** جاءت كالآتي: ما هو دور العلاقات العامة بالنسبة للمؤسسات، هل هي وظيفة تهتم بالجوانب الاتصالية في العلاقة بين المؤسسة وجماهيرها؟ أم هي تقنية تسعى إلى الزيادة من فعالية هذه العلاقة لصالح المؤسسة؟ وما هي الشروط الأساسية التي يجب توفرها لكي تتمكن العلاقات العامة من لعب هذا الدور؟

و هذه الدراسة نظرية، جمع فيها الباحث مختلف المصادر التي تناولت العلاقات العامة و تحليلها اعتمادا على المقاربة النقدية و خلص إلى جملة من النتائج أهمها :

ـ صعوبة الحديث في الوقت الراهن عن إمكانية وضع نموذج خاص للعلاقات العامة و دورها داخل المؤسسة، لسيطرة النموذج الإداري على ممارسة العلاقات العامة.

ـ النتيجة الثانية تتعلق بممارسي العلاقات العامة أنفسهم الذين يغلب عليهم التكوين الأكاديمي، المفتقر إلى الكفاءات التقنية، لكن بإمكانهم لعب أدوار أخرى داخل المؤسسة، تتعلق بمختلف الرهانات الاجتماعية التي تواجه المؤسسات، وذلك بقدرتهم على الحفاظ على توازن في العلاقات بين المؤسسة و مختلف الفاعلين الذين لديهم علاقات معها.

---

(1)Sauvé. M. **Du role des relations publiques dans la relation entre les organisations et leurs parties prenantes dans un contexte Nord-Americain**. Montréal. université de Québec.2010.

1ـ الدراسة الثانية: ل"الأمين زهير علي" (1) بعنوان: **"**أثر الوسائط المتعددة على وظيفة العلاقات العامة –دراسة تطبيقية على هيئة الجمارك السودانية،" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة أم درمان الإسلامية 2007.

إشكالية الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وظيفة العلاقات العامةو ممارسة نشاطها داخل هيئة الجمارك، في ظل التدفق المعلومات وسهولة ذلك عبر الوسائط الإعلامية من خلال أجهزة رقمية وتكنولوجية، وكيفية استفادة إدارة العلاقات العامة من ذلك من أجل توصيل سياستها وبرامجها للجمهور حتى يحصل التفاهم والتعاون.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال أسلوب المسح بهدف تحليل وتفسير واستخلاص النتائج، بهدف التعرف على أساليب ممارسة العلاقات العامة في هيئة الجمارك وكيفية استخدام الوسائط المتعددة في ممارسة نشاطها.

نتائج الدراسة:

-جهاز العلاقات العامة بالجمارك من الأقسام الحيوية و به كوادر مؤهلة علميا وأكاديميا.

-يساعد استخدام التقنيات الحديثة المتمثلة في الوسائط الجديدة الهيئة في اتخاذ قراراتها السليمة بشان العمل.

-استفادة الهيئة من كسب رضا الجماهير عبر الوسائط الجديدة وذلك للربط التام بين الهيئة و جمهورها.

3- **الدراسة الثالثة:** ل "منصور تحسين" (1) بعنوان: أثر تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال على وظائف العلاقات العامة في القطاع الصحي الأردني.

إشكالية الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على وظائف العلاقات العامة المتمثلة في البحوث والتخطيط والاتصال والتقويم في القطاع الصحي الأردني.

---

(1) الأمين زهير علي، **أثر الوسائط المتعددة على وظيفة العلاقات العامة ، دراسة تطبيقية على هيئة الجمارك السودانية**،أم درمان،جامعة أم درمان الإسلامية، 2007، ص 164

فرضيات الدراسة:

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق تكنولوجيا الاتصال على وظائف العلاقات العامة في عينة الدراسة.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام تطبيقات تكنولوجيا الاتصال على وظائف العلاقات العامة تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.

منهج وعينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فشمل مجتمع الدراسة جميع موظفي العلاقات العامة والبالغ عددهم 130 موظفا وموظفة في مستشفى عمان. وقد تم تصميم استمارة تتكون من 58 فقرة تتمحور حول موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- تستخدم تكنولوجيا الاتصال في وظائف العلاقات العامة حسب الترتيب الآتي: التخطيط، الاتصال، البحوث والتقويم، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

-أثبت تحليل الانحدار البسيط وجود أثر على استخدام تكنولوجيا الاتصال على وظائف البحوث والتخطيط والاتصال والتقويم.

التعليق على الدراسات السابقة: إن كل دراسة من الدراسات المعروضة إلا وحاولت أن تسلط الضوء على الأهمية البالغة التي تكتسيها العلاقات العامة في المؤسسات الحديثة أيا كان حجمها وطبيعة النشاط الذي تمارسه، سواء كانت خاصة عمومية، خدماتية أو تجارية أو حتى حكومية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسهيل وتطوير أداء العلاقات العامة لمهامها، وهنا تكون نقطة الالتقاء بين دراستنا والدراسات المعروضة في هذا البحث والتي هي عينة فقط من البحوث الموجودة في المكتبات الجامعية العربية

---

[1] تحسين منصور، **أثر تطبيقات تكنولوجيا الاتصال على وظائف العلاقات العامة في القطاع الصحي الأردني**،عمان، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 2014، ص ص 801-820.

والمحلية وحتى العالمية. والمواقع الالكترونية أصبحت اليوم لا غنى عنها بالنسبة للمؤسسات لأنها تعتبر بمثابة البوابة التي تتواصل وتتفاعل من خلالها مع جماهيرها.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة: امتدت فترة البحث من 2020/01/01 إلى 2020/02/01، تابعنا من خلالها الموقع الإلكتروني لمخابر فينوس لمواد التجميل بالبليدة.

عينة الدراسة: الموقع الالكتروني لمخابر فينوس لمواد التجميل بالبليدة

أدوات الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة الملاحظة والتي هي: " عملية مراقبة ومشاهدة للسلوك والظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته."[1]

كما اعتمد بحثنا أيضا على أداة تحليل المضمون والتي تعتبر من أساليب البحث العلمي الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر لمادة من مواد الاتصال (عبد الحميد، 1992) ، وتحليل المحتوى يعرف بأنه: " أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى استدلالات واستنتاجات الصحيحة ومطابقة لحالة مادة البحث والتحليل."(2)

1- **وحدات التحليل:** تستعمل للتسجيل والعد، و في قياس مدى تردد الموضوع محل الدراسة ، و هي:" عبارة عن مجموعة من الوحدات اللغوية التي يختارها المصدر بعناية للتعبير عن الأفكار والمعاني التي يستهدف توصيلها إلى الجمهور لتحقيق أهداف معينة."[3]

وهنالك اتجاهين رئيسيين في تحددي وحدة التحليل عند تحليل محتوى المواقع الالكترونية الخاصة بالمؤسسات، وهما:

وحدة التحليل هي **الصفحة الافتتاحية للموقع** لأنها الوحدة المثالية للتحليل، حيث أن الكثير من الزائرين يقررون ما إذا كانوا سوف يستمرون في تصفح الموقع أو الخروج منه بناء على الانطباع الاول الذي الدي سوف يكونونه عن الصفحة الافتتاحية للموقع.

وحدة التحليل هي **الموقع بالكامل** مهما بلغت عدد صفحاته، وهو ما يعتبره أغلبية الباحثين المدخل الأكثر شمولا لتعريف وحدة التحليل، وهذه هي الوحدة التي اعتمدنها في دراستنا إذ حللنا جميع صفحات الموقع والتي بلغ عددها قرابة العشر صفحات.

2-فئات التحليل: تعتبر أهم فئات التحليل المستخدمة في تحليل محتوى المواقع الالكترونية:

- فئة الشكل(الخصائص الديمغرافية للموقع)

- فئات المضمون.

- الفئات التركيبية والتنظيمية.

نتائج الدراسة التحليلية:

-الخصائص الديمغرافية للموقع:

- **اسم الموقع:** مخابر فينوس labortoires Venus

- **خصائص المؤسسة صاحبة الموقع:** مؤسسة تجارية مختصة في صناعة مواد التجميل

- **عنوان الموقع:**https.//laboratoiresvenus.com

2-فئات المضمون:

- **الموضوع الذي يتناوله الموقع:** (التاريخ المؤسسة/رسالة المؤسسة/العلامة التجارية/نشاطات المؤسسة/الإعلانات/معلومات موجهة للجماهير)

---

[1] محمد عبيدات، محمد أبو نصار عقله، ***منهجية البحث العلمي*** ، عمان، داروائل، ط2، 1999، ص 73.

[2] رشدي طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**، القاهرة، دار الفكر، 1987.

[3] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، القاهرة،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 .

- **الجمهور المستهدف من الموقع:** من هو الجمهور الذي تتوجه إليه المؤسسة من خلال هذا الموقع، وهل هنالك أفضلية في التعاطي مع الجمهور الداخلي أو الخارجي.

- **أساليب تقديم الموضوع:** كيف يتم تقديم المضامين(تقارير/إعلانات/خطابات).

- **موقع المواضيع المقدمة داخل الموقع:** (في الصفحة الرئيسة/ في الصفحات الداخلية).

3-الفئات التركيبية والتنظيمية

- **عناصر الوسائط المتعددة:** (النص/الصوت/الصور الثابتة/الصورة المتحركة/ الفيديو

- **سهولة استخدام الموقع من عدمها**

التفاعلية في الموقع: (الاعتماد على روابط مع مختلف وسائل التواصل الاجتماعي/ فتح فضاء للتواصل والتفاعل بين المؤسسة وأصحاب المصالح).

و قد أسفرت عملية جمع المعطيات الميدانية للدراسة على تقديم بعض الاستنتاجات و من ثم القراءات الفرعية الآتية:

- ***فئة المضمون الذي يقدمه الموقع الإلكتروني:*** *النتائج الميدانية المحصل عليها في هذا العنصر تبين* بأن النسبة الأعلى حصدتها الإعلانات ب 55.07% بالمقارنة مع باقي المواضيع الأخرى التي نجدها في الموقع، حيث المضامين المتعلقة برسالة المؤسسة والتعريف بالعلامة التجارية حصلت كلتاهما على نسبة 1.44% فقط، وهذا يدل على أن المؤسسة مهتمة أكثر بالجانب التجاري والربحي من اهتمامها بالتعريف بالمؤسسة ككل، سواء تعلق الأمر بأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، ولعل هذا يرجع لطابعها الربحي فهي تفضل تقديم إعلانات للتعريف بمنتجاتها أكثر قصد جلب الزبائن من مستهلكين عاديين أو تجار أو موزعين.

إن الطابع الإعلاني الربحي يغلب على المواضيع التي تقدمها المؤسسة، مما يحيلنا إلى أن التسويق يحاول التفوق على العلاقات العامة والاتصال بالنسبة للمؤسسة موضوع الدراسة، لكن يجب أن نشير هنا إلى أنه وبالرغم من أهمية الجانب التسويقي إلا أنه لن يكون ذا فائدة ما لم تفتح المؤسسة قنوات تواصل حقيقية مع جماهيرها خاصة عبر الموقع الالكتروني الذي يعتبر تصميمهم جميلا وناجحا على الصعيد الجرافيكي، لكن هذا لا يكف لوحده وإنما يجب أن يظهر البعد التواصلي أكثر ويتم تفعيله من خلال القائمين على المؤسسة والمسيرين للموقع على حد سواء، من أجل تحقيق تقدم أكبر والوصل إلى تنافسية قوية محلية وعالمية.

- ***الجمهور المستهدف من مضمون الموقع الإلكتروني:*** *تبين البيانات المحصل عليها ميدانيا*

بأن المواضيع التي يقدمها الموقع الالكتروني للمخابر يهتم أساس بالجماهير الخارجية للمؤسسة وجاء ذلك بنسبة 93.24 % مقابل نسبة 6.75% جاءت من المواضيع التي يمكن أن تكون موجهة للجماهير الداخلية أيضا خاصة عندما يتعلق الأمر برسالة المؤسسة وأهدافها . وهنا نعود لنفس الملاحظة في العنصر السابق و هو أن هدف المؤسسة هو ربحي بالدرجة الأولى لذلك فهي تركز على الزبائن الفعليين والمحتملين للمؤسسة أكثر من اهتمامها بتوجيه رسائل الموقع للجماهير الداخلية.

إن أصحاب المصالح متنوعين ومتعددين كما سبق وأشرنا إليه في الجانب النظري، لكن من خلال تحليلنا للموقع الإلكتروني للمؤسسة نجد بأنه لا يتحدث مع جميع أصحاب المصالح وهنالك إهمال شبه تام للجماهير الداخلية، على أساس أن الموقع هدفه ربحي يسعى إلى التواصل مع الزبائن الفعلين والمحتملين وجلب

المزيد من المستهلكين، وحتى في هذه الجزئية ومن خلال متابعتنا للموقع لا نستطيع التفريق بين الرسائل الموجهة إلى المستهلكين العاديين ولا إلى السلطات العمومية ولا إلى وسائل الإعلام ولا حتى التجار والموزعين، وها يشكل خللا كبيرا بالنسبة للموقع ويعيق الاستفادة الحقيقة لمخابر فينوس منه.

- ***الأساليب المعتمدة في تقديم مختلف المواضيع:*** فيما يتعلق بالأساليب المعتمدة في عرض المواضيع على الموقع يبقى الإعلان يحتل الصدارة بنسبة 90.47 % مقارنة بالتقارير والخطابات التي لم تأخذ سوى حصة صغيرة قدرت ب 4.76 %، لنعود بذلك إلى نفس القراءات السابقة والتي تحيلنا إلى أهمية الإعلان وكسب الزبائن بالنسبة للمخابر موضوع الدراسة، و هنا نجد أنفسنا ندور في الفلك الإعلاني الربحي المحض، أين يغيب السعي نحو تفعيل و فتح قنوات حوار و تواصل و تبادل مع مختلف جماهير المؤسسة.

-***موقع أهم المضامين المعروضة في الموقع الإلكتروني:*** *تبين المعطيات الميدانية بأن*

الحصة الأكبر من عرض المواضيع نجدها على الصفحة الرئيسية للموقع بنسبة 76.47% من المحتوى ويتوزع الباقي على الصفحات الداخلية بنسبة 32.52 %، حيث تلعب الصفحة الرئيسة دورا كبيرا في جذب المتابعين وتسعى المؤسسة من خلال موقعها أن يجد المتصفح كل المعلومات التي يريدها حول منتجات المؤسسة وخدماتها فور ولوجه إلى الموقع، وهذا من شأنه أن يوفر سهولة الاستخدام ويشجع المستخدمين على الولوج مرات أخرى إلى الموقع لأنهم يجدون الجديد في الصفحة الرئيسية ولا يكونون مضطرين إلى البحث داخل باقي الصفحات.

- ***عناصر الوسائط المتعددة:*** *تبين المعطيات الميدانية بأن* الصورة الثابتة هي الأكثر استخداما في الموقع بنسبة 81.25 بالمائة مقارنة مع باقي الوسائل الأخرى، حيث نجد بأن الموقع لا يعتمد تماما لا على الفيديو ولا على الصوت في التفاعل مع الزوار، و أغلب الصور المستخدمة هي إما إعلانية تصور مختلف منتجات المؤسسة، أو صور تمثل واجهة المؤسسة الخارجية وموقعها.

و هذا يشكل نقصا كبيرا بالنسبة للموقع الإلكتروني على مستوى التفاعلية التي عنصر أساسي في أي موقع يسعى إلى تحقيق الفائدة والربح للمؤسسة، بالتالي فإن العلاقات العامة دورها منقوص جدا لأن أساس نشاطها هو التواصل والتفاعل، وكيف يكون ذلك ممكنا إذا كان الموقع يفتقر لفيديوهات تعريفية بالمؤسسة ومنتجاتها، ويحاور مختلف أصحاب المصالح الخاصين بها.

- ***سهولة استخدام الموقع:*** *تبين المعطيات الميدانية بأن* الولوج إلى الموقع واستخدامه سهل وبسيط جدا و لا يتطلب مهارات خاصة من طرف المستخدم ولا قوة تركيز لأنه يعرض منتجاته بطريقة بسيطة ومثيرة للانتباه خاصة المنتجات الجدية حيث يعرضها بحجم كبير، والروابط مصممة بطريقة منظمة تقودك مباشرة إلى المواضيع أو المنتجات التي تريد التعرف عليها.

- ***اعتماد الموقع على روابط مع مختلف مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات الأخرى:*** *تبين المعطيات الميدانية بأن* من مميزات الموقع الإلكتروني لمخابر فينوس هو توفر روابط متعددة لكل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى فضاءات خاصة بالجماهير مواقع إما لنشر صورهم الخاصة عند استخدامهم للمنتجات أو لإرسال رسائل أو بريد الكتروني للمؤسسة، لكننا مع ذلك لا نلمس أي نوع من التفاعلية حيث لا يوجد ما يديل على أن هناك من يستقبل رسائل الجماهير ويجب عليها.

إن مواقع التواصل الاجتماعي تحتل مكانة مهمة في المجتمعات المعاصرة وفي حياة المؤسسات ككل، حيث تقدم هذه المواقع العديد من الحوافز بالنسبة لجميع المستخدمين بالإضافة إلى فرص الحوار والتبادل التي تمنحها لهم، وهذا يعود بالفائدة الكبيرة خاصة بالنسبة للمؤسسات التجارية التي يصبح لديها وسائل جديدة للتعريف بمنتجاتها وكسب المزيد من الزبائن من خلال بقاءها في استماع وتواصل دائمين معهم، لذلك فوجود روابط توصل المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة على موقعها هو أحد أهم أساليب كسب جماهير المؤسسة ممكن أن تعتمد عليه العلاقات العامة الحديثة التي قوام عملها التكنولوجيا وإمكانياتها الهائلة. كما يسمح البريد الإلكتروني كذلك من التواصل بسرعة وفعالية بين المؤسسة ومتابعيها من مختلف أصحاب المصالح، حيث يعتبر من الوسائل المضمونة والتي تتمتع بطابع الرسمية الذي يحفظ للجميع حقوقهم.

نتائج الدراسة:

- تملك مخابر فينوس لمواد التجميل بالبليدة موقع إلكتروني ذا تصميم جيد على المستوى الجرافيكي، يتميز بسهولة الاستخدام والتعرف على المستجدات المتعلقة بالمنتجات.

- تحتل الرسائل الإعلانية النصيب الأكبر من المواضيع التي يعرضها الموقع، أما باقي المواضيع فهي تقريبا هامشية بالنسبة للقائمين على الموقع.

-يركز الموقع الإلكتروني على فئة الجماهير الخارجية على حساب الجماهير الداخلية في نوعية المواضيع والمضامين التي يعرضها.

- ليس هناك تنوع في الوسائط المستخدمة، حيث يعتمد الموقع بشكل كبير على الصور الثابتة والنصوص مع غياب تام للصور المتحركة والفيديوهات وحتى التسجيلات الصوتية.

- يتميز الموقع بسهولة الاستخدام و التجول بين الصفحات.

- يتميز الموقع بربط المستخدمين بمختلف صفحات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة موضوع الدراسة، بالإضافة إلى توفر وسائل يمكن للمستخدم من خلالها التواصل مع المخابر والتي تتمثل في الرسائل والبريد الإلكتروني، لكن ليس هناك ما يدل على أن المؤسسة تتفاعل مع الرسائل التي تردها أو ترد على زبائنها باستخدام شبكة البريد الإلكتروني.

مناقشة و تفسير نتائج الدراسة: صار الجمهور يتواصل مع المنظمات ويتعامل معها مباشرة لكي يأخذ قراره في الاستمرار في التعامل والتواصل أو ينتقل إلى منظمة أخرى تشبع له حاجاتهن وتلبي له متطلباته، ذلك أن العصر الحاضر الذي تغيرت فيه الوسائل والوسائط وتطورت وتغيرت أيضا اتجاهات الجمهور ومتطلباته بأن أصبح أكثر وعيا ومعرفة وانفتاحا على المجتمعات المحلية والعالمية وظهرت أجيال أكثر شغف ومعرفة بالتكنولوجيا الحديثة وأكثر حرصا على تحقيق مطالبها وحاجاتها عن طريقها. لذلك أصبحت مختلف الإدارات داخل المؤسسة مجبرة على استخدام هذه التكنولوجيات وعلى رأسها إدارة العلاقات العامة.

و في دراستنا كان تركيزنا على التحول الذي حصل في العلاقات العامة التي أصبحت تعرف بالعلاقات العامة الإلكترونية نظر لاستخدامها لوسائل تواصل تكنولوجية تواكب التحولات الجارية في المجتمعات المعاصرة، ومن أهمها اعتماد المؤسسات على المواقع الإلكترونية للتواصل مع أصحاب المصالح، وقد أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- المكانة التي تحتلها تكنولوجيا الإعلام والاتصال تلعب دورا مهم في حياة المؤسسة موضوع الدراسة حيث لاحظنا ذلك من خلال تحليلنا للموقع الإلكتروني ورأينا استفادته من الإمكانات التي وفرتها شبكة الانترنيت، ووسائط التواصل الاجتماعي كذلك.

- الموقع الإلكتروني لمخابر فينوس يركز على الرسائل الإعلانية بشكل كبير وهذا يدل على أن الأهداف الربحية للمؤسسة تتفوق على أهداف التواصل وفتح قنوات الحوار مع أصحاب المصالح، وهذا لا يتوافق مع أهداف العلاقات العامة سواء التقليدية أو الإلكترونية.

- هنالك اهتمام خاص موجه من خلال الموقع لزبائن المؤسسة من مستهلكين عاديين وتجار، وإغفال كبير لجماهير المؤسسة الداخلية، وكذلك لوسائل الإعلام والسلطات العمومية والجمعيات ومختلف الفاعلين المنتمين لمحيطي المؤسسة الداخلي والخارجي.

- يقدم موقع المؤسسة المنتجات بشكل جيد لكنه يفتقد للتفاعلية والفورية مع المستخدمين، وهذا خلل بالنسبة لما يجب أن تكون عليه المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات خاصة التجارية منها.

- تولي المؤسسة أهمية بالغة للجوانب التسويقية لمنتجاتها من خلال اعتمادها بشكل شبه كامل على الإعلانات التي يتم تحديثها بشكل مستمر، وإذا كان زبائن المؤسسة سوف يجدون ضالتهم في هذا الموقع إلا أن البعد التواصلي يبقى هو الحلقة الأضعف بالنسبة للموقع الإلكتروني للمؤسسة.

- لم توظف المؤسسة موضوع الدراسة الموقع الذي تملكه بشكل فعال يوفر الخدمات الاتصالية وخدمات العلاقات العامة، وهذا نقص يجب أن تتداركه من أجل أن تجني حقيقة ثمار الاستخدام الجيد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- إدوارد بيرنيز، *العلاقات العامة فن*، *ترجمة*، وديع فلسطين، و حسين خليفة ، القاهرة،مؤسسة فرانكلين، 1959.
- الأمين زهير علي، أثر الوسائط المتعددة على وظيفة العلاقات العامة : دراسة تطبيقية على هيئة الجمارك السودانية، أم درمان، جامعة أم درمان الإسلامية، 2007.
- تحسين منصور، أثر تطبيقات تكنولوجيا الاتصال على وظائف العلاقات العامة في القطاع الصحي الأردني، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، عمان ، 2014.
- جاسم طارش العقابي، *العلاقات العامة الإلكترونية*، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، 2015،
- رشدي طعيمة، *تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية*، القاهرة، دار الفكر، 1987.

- سمية ثنيو، المواقع الإلكترونية خصائصها ومعايير قياس جودتها، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 48، جامعة صالح بوبوبندر قسنطينة،الجزائر، 2018.
- عامربوحوش، محمد محمود الذنيبات، *مناهج البحث و طرق إعداد البحوث، الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- علي، عجوة، *الأسس العلمية للعلاقات العامة، القاهرة*، عالم الكتب، 1988.
- محمد بلال الزعبي، أحمد يطيشان، *الحاسوب والبرمجيات الجاهزة، بيروت*، دار وائل للطباعة والنشر،2004.
- محمد عبد الحميد، *بحوث الصحافة*، القاهرة، عالم الكتاب، 1992.
- محمد عبد الحميد، *تحليل المحتوى في بحوث الإعلام*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007 .
- 13-محمد عبيدات، محمدأبو نصار عقله، *منهجية البحث العلمي* ،عمان، دار وائل، ط2، 1999.

Bibliographie:

-Black. S. ***The role of public relations in management.*** London. Pitmon Publishing.1976.

-Cultip. S.-M. Center. A.-H. Broom. G. & Broom. G.-H**. *Effective public relations.*** New Jersey. Prentice Hall. (2000).

-Fernand. A. ***Les tableaux de bords des managers. le projet décisionnel dans sa totalité***. Paris. édition d'organisation. (2005).

-Kitchen. P.***Public Relations principles and practice***. International Thomson business press. (1997).

-Marston. J.-E. ***The nature of public relations.*** New york. Mc Graw Hall Brok Company. Mercier. S. (2005. Mais). La Théorie des parties prenante. *Cahier de Fargo*. (1963). -

Pesqueux. Y. & Biefnot. Y. ***L'éthique des affaires,management par les valeurs et respnsabilité sociale.*** Paris. édition d'organisation. (2002).

-Robison. E.-J. ***Communication and public relations.*** Ohio. Charles Merril Publishing. (1996). -Sauvé. M. **Du role des relations publiques dans la relation entre les organisations et leurs parties prenantes dans un contexte Nord-Americain.** Montréal université de Québec.2010.

المجتمع العربي بين العولمة الثقافية و المسؤولية الاجتماعية،

الشباب الجزائري نموذجا

د / مليكة لبديري

د / سعيدة بودودة

ـ تمهيد: سرعة التحولات المحلية و العالمية في ظل العولمة و الانفتاح الإعلامي و الثقافي، جراء ما يشهده العصر الحالي من تغيرات متسرعة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و التقنية، كالثورة المعلوماتية و الطفرة الهائلة و المذهلة في نظم الاتصالات و فضائيات الإعلام المصاحبة للتقدم التكنولوجي، و الانفجار المعرفي و غير ذلك من مظاهر التغير المستمر، أثرت في المجتمعات العربية التي طالما قاومت للحفاظ على خصوصياتها الثقافية، و راهنت لرفع مختلف التحديات لمواجهة زحف العولمة بطوفانها الثقافي، غير أنها أصبحت اليوم تعرف انتشارا كبيرا لظاهرة تفاعل أبنائها من الشباب مع الانترنت بعد أن فرض عليها الحاسوب الدخول إلى المجتمع العالمي[1]، بثقافته الجديدة وما تحويه من عادات، تقاليد، قيم، لغات، أفكار، أساليب حياة و أنماط عيش مخالف تماما لما هو سائد في المجتمع المحلي، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الحياة وتفاعلاتها الاجتماعية و المجالية، والتي تُنقل عبر وسائل الاتصال المختلفة خاصة الالكترونية منها، بالإضافة إلى الفضائيات التي تمارس ضغطها الرمزي و تأثيرها في لاشعور الأفراد من خلال ما تحدثه من تذبذب في المشاعر و تشتت في الأذهان وجذب للعقول، و ما يطرأ بسبب ذلك

على الأذواق والميول والاختيارات، حيث أعيد تشكيل و بناء قيم و اتجاهات جديدة تؤثر على قواعد السلوك الاجتماعي و قيم المجتمع، و تم تحوير المخيال الاجتماعي و تشكيل مداركه، بالإضافة إلى فتح آفاق واسعة للعلم و المعارف المتجددة عبر مختلف الوسائل و الوسائط التي كانت فعاليتها واضحة على الأفراد و الجماعات، كما ساد على اثر ذلك الاعتقاد بأن الهزة العنيفة التي زعزعت كيان الثقافة التقليدية صارت تهدد الهوية الثقافية بقوة.

---

(1) منصوري، نديم. **سوسيولوجيا الانترنت**. سلسلة اجتماعيات عربية، الطبعة الأولى، بيروت : منتدى المعارف،2014.ص 18

مما لاشك فيه أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية قد تأثرت بطريقة ما بالتطورات الهائلة المتتالية التي حدثت في ظل العولمة، و ما نلاحظه في هذا العالم الافتراضي الجديد والمسمى "**بالمجتمع العالمي**" يكشف لنا ذلك بوضوح من خلال ما يحدث في عملية التفاعل الاجتماعي بين الجماعات الإنسانية المكونة له، بأن العلاقات الاجتماعية التي هي أساس البناء الاجتماعي، لم تعد علاقات إنسانية مباشرة كما اعتدناها في المجتمع الواقعي، بل أصبحت علاقات إنسانية "**مفترضة**" قائمة على أساس تفاعل بين طرفين أو أكثر-عبر" **وسيط آلي** " يتم بشكل غير مباشر.[1]

إن « *خروجنا السابق عبر التاريخ البشري لم يكن في حقيقة الأمر إلا خروجا من مكان إلى آخر مشابه، من جغرافية بشرية إلى جغرافية بشرية أخرى، من ثقافة إنسانية إلى ثقافة إنسانية أخرى. أما المجتمع الرقمي الجديد خرج بنا إلى مجتمع إنساني – آلي، تسوده علاقات اجتماعية افتراضية تحددها منظومة تكنو- اجتماعية*»[2]

و هكذا تحول الفرد إلى إنسان جديد يحمل خصائص التكنولوجيا الرقمية في عقله و سلوكه، كما تغيرت مكونات هويته و طبيعة انتماءاته.

إن السمة الافتراضية التي طغت على واقع الحياة، أصبحت تثير قلقا و جدلا على مستقبل العلاقات الاجتماعية والأسرية، وكذلك على مستوى المجتمع، خاصة مع انتشار خدمات الانترنت في المجتمعات المحلية العربية، نظرا لإفراط الفرد في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنت إلى الحد الذي أدى به إلى انقطاعه عن محيطه الاجتماعي الحقيقي و هو في مكانه.[1]

بناء عليه، يمكن القول أن خطر الإنترنت يكمن في بعث حالة العزلة الاجتماعية وتفكيك العلاقات بين أفراد المجتمع عبر مختلف مؤسساته، فالأفراد أصبحوا اليوم يقضون وقتا طويلا في التعامل مع الكمبيوتر و الإنترنت بشكل لافت للنظر، يستدعي الاهتمام بالبحث في انعكاساته وأبعاده الاجتماعية والحضرية، **خاصة و أن العصر الحالي أصبح يتميز بثورة هائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و أصبح لاستخدام وسائل الإعلام**

---

(1) نفس المرجع، ص 24

(2) **رحومة، علي محمد. علم الاجتماع الآلي، مقاربة في علم الاجتماع العربي و الاتصال عبر الحاسوب**، سلسلة، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الآداب، 2008 ص347

الرقمية دورا ملحوظا في التأثير على كافة فئات المجتمع خاصة الشباب منهم، باعتبارهم من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحا على الثقافات الأخرى، و أشدها تطلعا وطموحا، لذلك نجدهم « أكثر ميلا إلى قيم التجدد و التغيير و أكثر تمردا على ما يحيط بهم من قيم و معايير و خيارات اجتماعية و سياسية و حياتية.»[2].

و نشير هنا إلى أن قابلية الشباب للتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية قد يكون ناتجا عن قلة الخبرة الحياتية و قلة الفرص التي تتيحها المجتمعات العربية لتكوين التفكير النقدي لدى هؤلاء لضعف لغة الحوار.

و في هذا الصدد ندرج قولا لكاتب فرنسي عن الآثار السلبية الناجمة عن العولمة و الذي ورد فيه ما يلي:

« كلما تفشت المعلوماتية و الأجهزة التلفزيونية و السلكية واللاسلكية، كلما كبلت الأيدي بقيود العبودية، و ازدادت مظاهر الوحدة و الانعزال والخوف والهلع و العيش من غير عائلة و لا قبيلة و لا وطن.»[1]

وكما هو معلوم فإن شباب اليوم في المجتمعات العربية يعيش تغيرات اجتماعية عميقة و تطورات تكنولوجية سريعة، حيث أصبح الماضي فيها أكثرا بعدا عن الحاضر، و معايير وأنماط الحياة الماضية هي الأخرى أصبحت بعيدة عن الحاضر، وأمام سرعة وتيرة التغير و صعوبة مواكبة مستجدات الواقع الاجتماعي للتكيف معها، وقع أغلب هؤلاء في معاناة التشتت في الأهداف والغايات لانعدام القدرة لديهم على التمييز الواضح بين ما هو صواب و ما هو خطأ، مما أضعف قدرتهم على الانتقاء والاختيار من بين القيم المتصارعة الموجودة، و عجزهم عن تطبيق

---

(1) منصوري نديم ، **نفس المرجع** ، ص 24

(2) إبراهيم عبد الرحمان، رجب،**الشباب والقيم الروحية في عصر العولمة**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 104،(2002)، على الرابط

http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=549:elshabab-we-elqiam-elraw7ia

ما يؤمنون به من قيم في حياتهم الواقعية لكونها لا تتماشى و محيطهم الاجتماعي الذي يتميز بنسق ثقافي محدد و إطار بيئي منفرد من حيث خصائصه المادية، المعنوية و الروحية التي تشكل هويته، و يقول أحمد بن نعمان:

« أن المؤثرات المادية و النفعية التي تسود الحياة في ظل العولمة، تؤثر على الشاب و تجعله يقع في حيرة بين تمسكه بما نشأ وتربي عليه، و ما يتماشى مع معتقداته و قيمه وبين الانسياق مع الأوضاع الجديدة التي يتعايش معها يوميا. » (2)

هذا الصراع يؤدي بالشباب حتما إلى اضطراب في هويته و يفقده الإحساس بالانتماء و يصير مضطربا وجدانيا مما يؤثر على طريقة سلوكه و أفكاره، كما يتعرض إلى ضعف في علاقاته الاجتماعية في الحياة الواقعية لعدم قدرته على التواصل مع الآخرين بشكل سوي، ثم يتحول إلى فرد غير مسؤول في شعوره، وعديم المبالاة في مواقفه.

و عن عواقب هذه الحالة النفسية التي يتخبط فيها الشباب، و نظرا لخطورة هذه القضية سوف ندرج ما كتبه "**الإمام عبد الحميد بن باديس**" حينما خاطب الشباب :

«لا يمكن أن ينفع أحد نفسه ولا أمته ولا البشرية مادام مهملا مشتتا لا يهديه علم ولا يمتنه خلق، ولا يجمعه شعور بنفسه ولا بمقوماته ولا بروابطه... و إنما ينفع المجتمع الإنساني و يؤثر في سيره من كان من الشعوب قد شعر بنفسه، فنظر إلى ماضيه وحاله و مستقبله فأخذ الأصول الثابتة من الماضي، و أصلح من شأنه في الحال و مد يده لبناء المستقبل يتناول من زمنه و أمم عصره، ما يصلح لبنائه، معرضا عما لا حاجة به، أو ما لا يناسب شكل بنائه، الذي وضعه على مقتضى مصلحته.» (1)

---

(1) جلال العظم، أحمد و حنفي، حسن، **ما العولمة**، سلسلة حوارت القرن، دمشق، دار الفكر المعاصر ، 2000،ص 20

(2) انظر بن نعمان، أحمد، **الهوية الوطنية، الحقائق و المغالطات**، الجزائر، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، 1995.

و في عصر العولمة هذا، حيث اضطربت المفاهيم و تداخلت الأنساق الثقافية، و تغير مفهوما الزمان و المكان و بدأت الخصوصيات تفقد ثباتها، أصبح شباب اليوم في المجتمعات العربية بحاجة ماسة إلى الرعاية والاهتمام والعمل على تحصينه بتعزيز قيمته الإنسانية و الذاتية من خلال المحافظة على القيم، لأن الحياة الطيبة كما قال

المفكر الجزائر "**مولد قاسم نايت بلقاسم**" ، تكمن في التشبث بالثوابت مع المرونة في المتغيرات، وفي الجمع بين الأصالة و العصرنة، لأن التوفيق في هذا العصر لن يكون بين معاصرة العولمة، و الحفاظ على أصالة الهوية الوطنية، خاصة و أن العولمة في جوهرها

تسعى للعودة إلى هذا الإنسان الطبيعي الذي لا يعرف الحدود و لا الهوية و لا الخصوصية، و ليس عنده أي إدراك أو اكتراث بالقيم الأخلاقية و المعنوية مثل الكرامة، التضحية و الارتباط بالأرض و الوطن.[1]

فالمطلوب إذن، هو حداثة جديدة تتبنى العلم والتكنولوجية و لا تضرب بالقيم الغائية و الإنسانية عرض الحائط، حداثة تحي العقل ولا تميت القلب، و تنمي وجودنا المادي و لا تنكر الأبعاد الروحية لهذا الوجود، تعيش الحاضر دون أن تنكر التراث كما قال "**عبد الوهاب المسيري**".[2]

هذه المتغيرات تدعونا إلى النظر والتمعّن في مسألة الثقافة المتدفقة عبر وسائل الاتصال الحديثة، و طرح مثل هذا الموضوع للحديث عنه له أهمية شديدة و بالغة في هذا العصر، الذي كثرت فيه التحديات التي يجب مقابلتها و التصدي لها بالحكمة و بمضاعفة المسؤوليات، فالحل هنا لا يكمن في الانغلاق على الذات و الابتعاد عن العالم الذي أصبح قرية، و إنما بالسعي إلى البحث في كيفية إكساب المناعة للشباب من خلال تربيته تربية وطنية قائمة على بعث روح المسؤولية فيه، تركز على تزويده بالمعارف والقيم و المبادئ و المهارات التي يستطيع بها التفاعل مع العالم دون أن يؤثر ذلك على شخصيته الوطنية.[3]

وفي هذا الشأن قالت "**نضال نجار**":

«...ليس بمقدور أي إنسان أن ينأى عن تأثير العولمة، و إلا بقي في عزلة أبدية من التهميش و التبعية ليس محليا فقط بل عالميا، و عليه فإن أي بلد عربي عليه إما التأقلم "الإيجابي"

---

(1) انظر، طالبي، عمار، **ابن باديس حياته و أثاره**، سلسلة مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، دار البعث قسنطينة، 1985

.

(1) قاسم نايت بلقاسم مولود، **سلسلة أعلام الجزائر**، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، **الجزائر**، المركز الثقافي الإسلامي 2013 ص16

(2) المسيري، عبد الوهاب، **رحلتي الفكرية في البذور و الجذور و الثمر**، القاهرة، دار الشروق، 2013.

(3) انظر، العلي الحسن، عدنان، **أهمية الانتماء و المواطنة في تربية النشء**، مجلة بناة الأجيال، العدد 79، دمشق، 2011.

مع العولمة أو التعرض" السلبي" لتهديداتها، فثقافة العولمة ضرورة لمواجهة عولمة الثقافة...»[1]

و يدعم قولها ما أشار إليه "**عبد العزيز بن عثمان التويجري**" في حديثه عن الموقف الإيجابي إزاء العولمة حيث قال: « ***يتطلب منا واقع هذا العصر أن ننخرط في المعترك الثقافي العالمي حتى نفهم ما يجري حولنا و حتى لا نبقى نتفرج على العالم الذي يتطور ويتقدم و نحن قاعدون نندب حظوظنا***.»[2]

و هذا ما أشار إليه أيضا الدكتور "**بدران لحسن**" في مقال له تحت عنوان:

"**رسالة مالك بن نبي للشباب المسلم في عصر العولمة**" إذ قال :

« ***لم يعد من المستساغ علميا و واقعيا الغفلة عما يجري من حولنا في القرية العالمية، و إلا فإن وعينا سيصيبه الضمور، و نجهل المعالم التي تتحرك على منحاها أحداث التاريخ، فالمستوى الشخصي للمسلم حتى ولو نما نموا نسبيا يمكن أن يبدو في حالة تضاؤل بقدر ما ينمو تطور الآخرين بسرعة***.»[3]

و عن مسالة هذا الانفتاح الثقافي، و كيفية التعامل معه يقول زعيم الهند "غاندي": «***مستعد أن أفتح نوافذ بيتي على كل الثقافات ولكني ارفض أن أذوب معها***».

(1) انظر، جار، نضال،"**ثقافة العولمة لمواجهة عولمة الثقافة**"، مجلة الديوان العرب، مارس 2004، على الرابط:
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article852

(2) التويجري، عبد العزيز بن عثمان، **العولمة و الحياة الثقافية في العالم الإسلامي**، المغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة، إيسيسكو، 2002، ص 15

(3) بدران لحسن، **رسالة مالك بن نبي للشباب المسلم في عصر العولمة**، على الرابط :

https://arrabiaa.net/tag/%d8%af-

بناء عليه، ما على المجتمعات العربية إذن إلا أن تعود لتاريخها الحضاري لتستلهم منه العبر في هذا المجال، لتكون قادرة على مجابهة التقدم و العالمية، خاصة و أن الإسلام يشجعها و لا يمنعها من الابتكار و التجديد و الانفتاح على العلوم و الثقافات الأخرى.

إن ما يحل جميع المعضلات أمام الثقافة العالمية و التحدي الفكري الذي تتعرض له هذه المجتمعات هو استعمال العقل، استعمال الاجتهاد الذي هو مصدر مصادر التشريع الإسلامي و الذي وصى به الرسول صلى الله عليه و سلم و أقره، كما يتضح ذلك في حديثه المشهور مع سيدنا "**معاذ بن جبل**" عندما أرسله إلى اليمن معلما وقاضيا و سأله قائلا: « بما تقضي يا معاذ ؟ قال: بكتاب الله. قال : فإن لم تجد ؟ فقل : فبسنة رسول الله . قال: فإن لم تجد ؟ قال : اجتهد رأيي و لا آلو.» [1]

و لما كان التعارف والتواصل الثقافي والمعرفي بين الناس أمرا ضروريا و إيجابيا لتنمية العلاقات وتطوير المصالح المشتركة بينهم، يجب الانفتاح على مختلف ثقافات و حضارات العالم ، كما فعل الأجداد من قبل و أنتجوا أخصب الحضارات، و كما فعلت بالأمس و تفعل اليوم الشعوب التي تعتبر ما تأخذه من الخارج مكملات لأصولها.

و بما أن جيل الشباب يمثل القوة الحيوية للمجتمعات العربية، لكونه العقل المبدع الذي يسهم في دفع حركة التطور بالإنتاج والعطاء و الإبداع في كافة المجالات، و نجاح أي مشروع يتوقف على حسن تنشئته، و في هذا المسألة يقول "مولود قاسم ناي بلقاسم" في ملتقى من ملتقيات الفكر الإسلامي مخاطبا وناصحا شباب الأمة «كونوا مقبلين على العلم و الثقافة و أقرنوهما بالتمسك بأهداب الأخلاق و قواعد التربية، و بعدها كونوا متفتحين على العالم و على جميع ثقافاته، و أنتم أشد ما تكونون حرصا على مقومات شخصيتكم و عناصر أصالتكم.» [2]

وعليه فلابد على الفرد أن يتسلح اليوم بخصائص و مهارات معينة تعينه على التعايش الإيجابي مع تحديات العصر، و لابد من التفكير الدائم في تطوير الإمكانيات و القدرات، و ملاحقة المخترعات و الإنجازات الحضارية، و الانتفاع بها على أوسع نطاق، وإعطاء

---

(1) (2) أنظر ، قاسم نايت بلقاسم ،مولود، **نفس المرجع، ص**، ص17،13.

الشباب خاصة الفرصة الكاملة في استغلال قدراتهم و إمكانياتهم و الاستفادة منها في تطوير المجتمع بما ينفع الجميع لأنه هو أداة التنمية و ركيزتها.[1]

كما هو معلوم لا يمكن أن تتم تنمية مستدامة فاعلة في أي مجتمع إلا إذا ارتكزت على شمولية تنشئة الفرد وتأهيله للقيام بدوره في التنمية، **كما أن مسؤولية هذه التنمية لا تقتصر على الحكومة والدولة فقط بل هي مسؤولية الإنسان نفسه، فالتنمية تبدأ** عندما يتحول الإنسان من فرد إلى شخص، أي عندما تتم تهيئته علميا وتربويا وتقنيا وجماليا من خلال آليات الثقافة المربية في المجتمع ويكون قادراً على الإسهام في التغيير الاجتماعي.[2] و تحمل المسئولية الملقاة على عاتقه.

و إذا كانت قضية التنمية و الإصلاح في أي مجتمع ترتبط بشكل أساسي بالشباب بصفته العنصر الأكثر حيوية وفاعلية في قضايا الحاضر والمستقبل، أو بالأحرى إذا كانت تنمية ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب قضية مهمة من أولويات التنمية المستدامة، كيف سيكون مستقبل التنمية المستقبلية التي تنشدها المجتمعات العربية في ظل العولمة و عالمها الافتراضي، الذي جعل شبابنا اليوم يعيش انفصاما عن واقعه الاجتماعي دفعه إلى قطع علاقته مع محيطه و أسرته التي هي حلقة الوصل بينه و بين المجتمع؟

و لما كان إحداث التغيير في أي مجتمع للخروج من الأزمات التي تعتريه على مستوى الحياة الاجتماعية بمختلف أبعادها يقتضي تغييرا في العقول و الذهنيات و في البنية الثقافية ككل حتى يتم تأقلم الأفراد مع الأوضاع الجديدة، فإن أول ما تصاب به الأمم في أطوار تراجعها الفكري و المعرفي و الثقافي كما يقال هي "مفاهيمها" [1]، و نظرا لأهمية المفاهيم وصورها الذهنية في حياة الأفراد كونها عاملا من العوامل المؤثرة و المحرك الفعلي لطريقة عيشهم وأعمالهم، ارتأينا معالجة الموضوع المطروح حول الشباب و المسؤولية الاجتماعية و التفتح الثقافي مع الحفاظ على الهوية الثقافية في أجواء العولمة، بالتركيز على معنى هذه المفاهيم و مدى إمكانية التوفيق بينها، و درجة هذا التوفيق و أهميته في عالم اليوم بالنسبة للشباب ومصيره المستقبلي.

---

(1) بن سليمان الوهيبي، صالح، "مشكلات الشباب المسلم في عصر العولمة، الحلول والعلاج"، **ورقة مقدمة للمؤتمر العاشر لرابطة العالم الإسلامي**، مكة المكرمة، 2009.

(2) أنظر، بدران لحسن، نفس المرجع.

1 - المسؤولية الاجتماعية المفهوم و الأبعاد: يعرف مجمع اللغة العربية المسؤولية بوجه عام أنها حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعاته، يقال: أنا بريء من مسؤولية هذا العمل، و تطلق أخلاقيا على التزام شخص بما يصدر عنه قولا و فعلا، و تطلق قانونا على الالتزام باصطلاح الخطأ الواقع على الغير طبقا للقانون.[2] و تعرف المسؤولية أيضا بأنها المقدرة على أن يلزم الإنسان نفسه أولا و القدرة على أن يفي بعد ذلك بالتزامه، بواسطة جهوده الخاصة، و المسؤولية هي أيضا عبارة عن إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل نتائجها.

و نشير هنا إلى أن المسؤولية تتنوع لاعتبارات شتى تبعا للجهات المستهدَفة فيها، فهناك المسؤولية الشخصية، (الفردية)، الجماعية، و المسؤولية الاعتبارية التي تتحدد بطبيعة المسؤول وصفته مع العلم أن هذه المسؤولية تتنوع أيضا تبعا لنوع المساءلة، و التي يترتب عنها أنواعا مختلفة من المسؤوليات كالأخلاقية، الشرعية، القانونية و الاجتماعية.

وبما أن الإنسان بطبعه الفطري و المتمثل في كونه "كائن اجتماعي" لا غنى له عن الآخرين في تواجده وتعايشه بينهم، و تفاعله وتعامله معهم في هذه الحياة، تأخذ المسؤولية الاجتماعية حيزا واسعا بين هذه المسؤوليات -المذكورة آنفا- بالنظر إلى رقعة امتدادها و شمول مساحتها، إذ تتصل اتصالا وثيقا بتعامل الإنسان في بيئته الصغيرة (الأسرة)، و في بيئته الكبيرة (المجتمع)، بل وتمتد لبيئته الكبرى الأمة المسلمة و المجتمع الإنساني كله خاصة، و أنه المخلوق الوحيد المؤهل للقيام بعدة أدوار اجتماعية و تحمل مسؤولياتها.[1]

تعرف المسؤولية الاجتماعية « بأنها المسؤولية الفردية عن الجماعة، و هي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها أو المجتمع الذي يعيش فيه.» [2]

---

(1)العلواني، طه جابر و اخرون، **بناء المفاهيم، دراسة معرفية و نماذج تطبيقية**، سلسلة المفاهيم و المصطلحات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء الأول، القاهرة، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، 2008 .

(2) إبراهيم، أنيس و آخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول ، بيروت، دار الأمواج،ط2، 1410 هـ/ 1989م.

من هذا المنطلق، سوف نستهل مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمفهوم مركزي في المجتمع بتحديد معناه من خلال مقولة "**سارتر**" الذي يرى أن الإنسان طالما أنه حر فهو يتحمل مسؤولية أفعاله مسؤولية كاملة، لأنه بدون المسؤولية تصبح الحرية فوضى و دمار على المجتمع [3]، و يقع هذا الإنسان الحر و المسؤول في أفعال تضر به وبمجتمعه، و عليه لابد من تواجد الوعي الحقيقي لديه، و من متطلبات هذا الأخير "**الإدراك**" الذي يتحكم في مدى فهم المواقف و الأحداث، و في ترجمة معاني الأشياء، و بالتالي مدى قدرة الإنسان في الوصول إلى التفسير الحقيقي لها.

إن مستوى الإدراك الذي يتمتع به الإنسان (الفرد) و المرتبط بالمستوى التعليمي و الرصيد المعرفي و الثقافي و الخبرة المكتسبة تتحكم كلها في سلوكياته و في إصداره للأحكام وللقرارات التي يتخذها، بل إنها تسهم أيضا في صقل شخصيته و تحديد خصائصها و سماتها، و من تم يصبح الفرد الواعي مسؤولا مسؤولية كاملة عن كل أفعاله و تصرفاته تجاه ضميره بالدرجة الأولى و تجاه المجتمع بالدرجة الثانية.

و في هذا المضمار تجدر الإشارة إلى أن كل ما يتعرض له الإنسان من مواقف وما يشهده و يعايشه من أحداث، و ما يخوضه من تجارب في حياته الاجتماعية مسؤولة عن تشكيل مستوى إدراكه، و هذا الأخير في الحقيقة هو الذي يقود الإنسان نحو تقييم الأشياء و الأشخاص و تفسير الأحداث و المواقف، و من تم اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة.

---

(1) بن عبد الرزاق الحموي،عدنان، **منهجية القران و السنة في تدريب الشباب على المسؤولية**، باكستان، مجمع البحوث الإسلامية الجامعة الإسلامية العالمية،2011، على الرابط

http://irigs.iiu.edu.pk:64447/gsdl/collect/alderasa/index/assoc/HASH019e.dir/doc.pdf

(2) عثمان، السيد احمد، **التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1996 ، ص 43

(3) سارتر، جان بول، **الوجود و العدم**، ترجمة، عبد الرحمان بدوي، بيروت، دار الآداب،1966،ص 85

وبقدر ارتفاع مستوى وعي الفرد بالواقع الاجتماعي، وزيادة فهمه لتاريخ المجتمع، ثقافته و الآليات المتحكمة في مساره التطوري وصراعاته المختلفة، تزداد مسؤوليته الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية تكمن أهميتها في كونها كما يقول "**عثمان سيد أحمد**": «***تجعل الفرد متقبلا وواعيا للتغيرات التي تحدث من أجل التنمية والتقدم في النظم والمؤسسات، بل إن الجهل بالمسؤولية والنقص فيها لأشد خطرا على هذه النظم والمؤسسات من الجهل بإدارتها أو تشغيلها، لأن الجهل الأول يدمر قبل أن يعطل، أما الجهل الثاني يعطل القدر الذي يمكن إصلاحه أو تعويضه***.»[1]

و بما أن المسؤولية الاجتماعية على جميع المستويات هي التزام أمام الضمير و أمام الله و أمام المجتمع، فإنها لا ترتبط بمستوى الوعي ومتطلباته من المعرفة و الخبرة فحسب كما ذكرنا أعلاه، بقدر ما ترتبط بالمنظومة الأخلاقية التي تجعل الفرد قبل كل شيء ينظر إليها على أساس أنها مسؤولية أخلاقية و التي لا يمكن للمجتمع بدونها أن ينجح في بنائه الحضاري و يرقى لمصاف الدول المتطورة.

و باعتبار المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة خلقية، اجتماعية، دينية، يمكن القول هنا بأن إيمان الفرد يعتبر من أهم دعائم المسؤولية الاجتماعية، إذ يغذي الضمير الأخلاقي لديه كما يعزز شعوره برقابة الله و بالتالي تصبح المسؤولية الاجتماعية إلزاما أخلاقيا يضعه الفرد من نفسه، ويكون هذا الإلزام نحو الجماعة، و المرجع في هذا الإلزام هو تقوى الله.[1]

كما نشير هنا أيضا إلى أن المسؤولية هي نمط من أنماط التنشئة الاجتماعية، و هذه العملية التي تقوم بها مؤسسات تربوية رسمية وغير رسمية تعد من العمليات الأساسية في حياة الإنسان، لكون مقومات شخصية الفرد تتبلور من خلالها، علما بأن أهمية هذه العملية تكمن في « أنها تقوم بتحويل الفرد من مخلوق ضعيف عاجز إلى شخصية قادرة على التفاعل مع المحيط الاجتماعي الذي يحتويها منضبطا بضوابطها».[2]

---

(1) عثمان، سيد أحمد.**المسؤولية الاجتماعية دراسة نفسية اجتماعية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1973،ص8

من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة خاصة الأسرة، لكونها المسؤول الأول عن تشكيل شخصيته القاعدية، و هي أهم شخصية لأنها الشخصية الأصلية له ولنوعية ضميره الخلقي، لهذا يبقى دور الأسرة محوري و أساسي في غرس روح المسؤولية في أفراد المجتمع و ذلك بالحرص على ضبط سلوك أبنائها و تلقينهم القيم، و المعتقدات و العادات التي تنمي لديهم الشعور بالمسؤولية تجاه أنفسهم و أسرهم، و تجاه الأقارب، الأصدقاء و الجيران و المحيط الذي يتواجدون ضمنه بمختلف مكوناته المادية و الإنسانية.

و من بين القيم التي تلعب دورا أساسيا في تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية هي حرية التعبير عن الرأي و النقد الموضوعي لمختلف القضايا و أمور الحياة الاجتماعية، المشاركة الاجتماعية، احترام أعراف المجتمع عاداته و تقاليده و قوانينه، وكذلك احترام حريات الآخرين وعدم التعدي على حقوقهم و ممتلكاتهم...الخ، و التحلي أيضا بالصفات الحميدة كالأمانة، المحبة، التسامح، بالإضافة إلى الثقة بالنفس و تعزيزها عند اتخاذ القرارات.

إن الفرد بطبعه المدني كلما قام بكل مهامه وواجباته تجاه مجتمعه من دون تقصير كان المجتمع في حاجة إليه، كما أن الفرد و المجتمع في حاجة ماسة للمسؤولية الاجتماعية، « فالمجتمع في حاجة للفرد المسؤول اجتماعيا، و هي كذلك حاجة فردية، فما من فرد تتفتح شخصيته و تتكامل إلا و هو مرتبط بالجماعة و منتمي إليها و متوحد معها.»[1]

فالسلوك المسؤول و العادات السليمة تجعل من الفرد صاحب شخصية قوية متوازنة وسوية تؤهله ليكون فردا صالحا في المجتمع يعرف حقوقه و واجباته و يسعى لخدمة مصالح مجتمعه، و هذا ما يعزز شعوره بالانتماء لمجتمعه عموما، و لأصوله الثقافية بشكل خاص، مما يُسهم في تشكيل هويته الثقافية، و يصير لديه الشعور المفعم بالاعتزاز بانتمائه التاريخي والحضاري، و سينمو بعدها الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع و الوطن الذي ينتمي إليه و تجاه المجتمعات التي يشترك معها في الثقافة والأهداف والمصالح.

---

(1) عثمان، سيد أحمد، **المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة**، دراسة نفسية تربوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو- المصرية، ط2، 1986، ص 85 .

(2) فرح، محمد، **البناء الاجتماعي والشخصية**، الإسكندرية، دار المعرفة، 1989 ، ص242.

بناء عليه، نخلص إلى القول هنا بأن المسؤولية الاجتماعية كمفهوم قاعدي في عملية التنشئة الاجتماعية للشباب يرتبط ارتباط وثيقا بمفهوم الاعتزاز الوطني الذي يشعر الفرد (الشاب) من خلاله بأنه مواطن صالح يتمتع بحقوقه و يقوم بواجباته.[2]

و الاهتمام بتلقين القيم المساعدة على تحمل المسؤولية الاجتماعية لا يكفي لوحده بل يجب على الأسرة العناية بالأساليب التربوية التي تستخدمها نظرا لأهميتها البالغة في تعليم المسؤولية الاجتماعية لأبنائها، و هذه العملية تقتضي ضرورة اعتماد طرق تربوية صحيحة لأن الأساليب القائمة على اللين و التدليل الزائد للأطفال مثلا و الحماية المبالغ فيها و اتخاذ القرارات بدلا عنهم، أو تلك الأساليب التي يُستخدم فيها العنف كالقسوة و الضرب، الترهيب و التخويف، التسلط تعتبر أساليب خاطئة يترتب عنها نتائج مخالفة لما كان يُنتظر منها، إذ تؤثر سلبا على شخصية الأبناء كاتصافهم باللامبالاة و التي يترتب عنها انعدام تحمل المسؤولية الاجتماعية لديهم.

و باعتبار المدرسة أبرز مؤسسة لإعادة الإنتاج الاجتماعي و إعادة بناء المجتمع من حيث القيم، الأخلاق و العادات، ولكونها المؤسسة العلمية المتخصصة في تكوين الناشئة (الشباب) فهي اليوم مطالبة أكثر من غيرها من المؤسسات الاجتماعية بتربية الأجيال على التحلي بالمسؤولية الاجتماعية و الإحساس بها، إذ من خلال مناهجها و برامجها التربوية تتم تنمية هذا الشعور و تعزيزه بتجسيده في الواقع بمواقف و تصرفات واعية تتجلى في اتخاذ القرارات المسؤولة كلما اقتضت الحاجة لذلك، فالمدرسة بمفهومها الحديث لم تعد مكانا لتعلم القراءة و الكتابة و اكتساب المعارف بالتربية النظرية فحسب بل أصبحت ميدانا للممارسة الفعلية لتحمل المسؤولية في الحياة، خاصة و أن تحمل المسؤولية يعد من أهم الصفات الاجتماعية التي لا يمكن تنميتها إلا عن طريق الممارسة و اكتساب الخبرة التي تسهم في صقل شخصية الفرد و بنائها بناء سويا، فيتم إعداده للاعتماد على النفس، و تنشئته على التعامل الايجابي مع محيطه البيئي بمختلف مكوّناته، وتزويده بمفاهيم و قيم تتماشى و الحفاظ على الذات و المجتمع، و تساعده على تأمين حياته وصحته و مصدر عيشه بالطرق المشروعة.

---

(1) ع

ثمان سيد أحمد، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، دراسة نفسية تربوية، مرجع **سابق**، ص85.

(2) غرايبيه، فيصل محمود، **العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب**، عمان، داروائل، 2009، ص 118.

في هذا الشأن يقول "**طاحون حسين**" : *« تؤكد الدراسات أن السلوك الاجتماعي الايجابي يزداد في ضوء قدرة الفرد على تحمل المسؤولية الذاتية بجانب زيادة قدرته على تحمل المسؤولية نحو الجماعة و المجتمع، و هذا ما يسمى "المسؤولية الاجتماعية"، و أن الشخص السوي يكون شعوره أعلى بالمسؤولية الاجتماعية، و تصرفاته عادة تكون نابعة من اهتمامه الحقيقي و الواقعي باحتياجات و متطلبات الآخرين.»* [1]

و عليه فإن تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية قبل نضجه و اكتماله في التصور الذهني للفرد يمر بعدد من المراحل، منها «مرحلة المسؤولية تجاه الآخرين في المجتمع إذ تنمو قدرة الفرد على الاتحاد مع الآخرين و ينتقل إلى تعلم الوعي الجماعي، ليضع في اعتباره رغبات و مشاعر الآخرين التي يضبط على أساسها أفعاله، و هنا تكمن بداية تكوين المعنى الحقيقي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لديه ...، و في المرحلة الأخيرة يصل الفرد إلى كمال المسؤولية الاجتماعية، و يسعى إلى تحقيق قيم المجتمع الأخلاقية بسلوكياته من خلال فهمه لهذه القيم، و يصير أكثر قدرة على إدراك آثار تصرفاته و الاهتمام بالتفكير المنطقي الناقد و الاعتماد على النفس و القدرة على تحمل المسؤولية.» [1]

و لإبراز أهمية الحرص على تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية نعرض عواقب التقاعس في تحملها، والمتمثلة في تهرب الفرد من أدائها على الوجه اللائق و التي تظهر من خلال الأفعال السلبية التي تلحق الضرر به أولا وبمجتمعه ثانيا، لذلك تعد تربية الإنسان على تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه ما يصدر عنه من أقوال و أفعال مسألة في غاية الأهمية لتنظيم الحياة داخل المجتمع الإنساني، لأنه بتحمل الفرد لمسؤوليته و نتائج أعماله تستقر الحياة و يسود العدل و الطمأنينة بين أفراد المجتمع الواحد و ينتشر الشعور بالأمن النفسي و الاجتماعي بينهم في حياتهم الاجتماعية و الخاصة.

---

(1) طاحون، حسين حسن، **تنمية المسؤولية الاجتماعية**، دراسة تجريبية،عمان، الجامعة الأردنية 1990

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الشريعة الإسلامية بمصدريها الأساسيين الكتاب والسنة، قد أولت المسؤولية الاجتماعية أهمية مميَّزة، وأعطتها الرتبة العالية، وأنزلتها المكانة اللائقة، ووجهت أفراد الأمة و خاصة عنصر الشباب فيه إلى تولي مسؤولياتهم كاملة، وبشكل أدق المسؤولية الاجتماعية، بحيث يدرك كل فرد ما له من حقوق فيأخذها ولا يضيعها، و ما

---

(1) اللحياني، أزهار صلاح، **التفكير الأخلاقي و علاقته بالمسؤولية الاجتماعية في بعض المتغيرات الأكاديمية لدى عينة من طالبات أم القرى بمدينة مكة المكرمة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2011، على الرابط: search// http Shamaa.org›fullrecord ص ص56-57

عليه من واجبات فيؤديها ولا يتغافل عنها.[1]

و بما أن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية يشكل الأساس الاجتماعي المتين لعمليات الإصلاح والبناء والتنمية في المجتمعات الإنسانية بث روح المسؤولية في أوساط الشباب و تنمية شعور الإحساس بها لديهم في وقتنا الراهن أولوية مهمة من أولويات التنمية المستدامة، و هكذا أصبحت أبعاد المسؤولية الاجتماعية تصب في التنمية الشاملة المستدامة التي تهتم أساسا بتنمية الموارد البشرية، إذ لا يمكن إحداث التنمية البشرية من دون تربية الفرد و تنشئته على تحمل مختلف أنواع المسؤوليات عموما و المسؤولية الاجتماعية خصوصا.[2]

2 - العولمة الثقافية مفاهيم و أبعاد: مصطلح العولمة من المصطلحات المستحدثة في اللغة العربية، و يقصد بها تعميم الشيء، و توسيع دائرته-ليشمل العالم كله، و هي مشتقة من لطلاب و طالبات جامعة الملك عبد العزيز"، مجلة **إضافات**، العددان 29 /30، الرياض، 2015.

الفعل "عولم"، على صيغة فوعل، و استخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي أنَّ العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم. و هناك من يستخدم كلمة قولبة والتي تعني تحويل الشيء من وضع آخر وفق نموذج أو قالب محدد [3]

و يقصد بالعولمة تلك العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول و الشعوب، و التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب و التوحد، و من حالة الصراع إلى حالة التوافق، و من حالة التباين و التمايز إلى حالة التجانس والتماثل، و هنا يتشكل وعي عالمي و قيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة.[3]،

(1) بن عبد الرزاق الحموي، عدنان ، نفس المرجع السابق.

(2) يوسف، اميرة و بابكر، بدري، إدراك الشباب ورؤاهم حول المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية

(3) حجازي، أحمد مجدي، العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية، **بحث ألقي في المؤتمر الرابع للثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة والخصوصية**، بجامعة فيلادلفيا في الأردن، مايو 1998.

و هناك من يعتبر العولمة تعميما لنموذج الحضارة الغربية، و خاصة الأمريكية منها بأنماطها الفكرية، السياسية، الاقتصادية و الثقافية على العالم كله.[1] و أشار آخرون إلى أن العولمة تعني ذوبان الخصوصية و انتقال المجتمعات من الخاص إلى العام، فهي منظومة متكاملة من المبادئ السياسية، الاقتصادية و المفاهيم الاجتماعية و الثقافية أُريد تصديرها إلى شعوب العالم وإجبارهم على الاندماج فيها وتبنيها.

و بهذا المعنى، فهي تهدف إلى نزع الخصوصية الفردية و القضاء على الهوية الذاتية للمجتمعات، من خلال فرض الثقافة الرأسمالية لتصير ثقافة نموذجية، و سلب سيطرة

الدول على مجالها الثقافي، لإحداث خلخلة في بنيتها الثقافية و نشر ثقافة العولمة التي هي السلاح الآخر الذي أخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب.[2]

في هذا المضمار يقول الكاتب عبد "الإله بلقيزر":« العولمة كما يدعي روادها هي انتقال من مرحلة الثقافة الوطنية إلى ثقافة عليا جديدة "عالمية"، و هي في حقيقتها اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات الأخرى، و اختراق تقني يستخدم وسائل النقل و الاتصال لهدر سيادة الثقافات الأخرى للشعوب، وفرض الثقافة الغربية.»[3]

بناء عليه، يمكن القول هنا بأن تعريف العولمة ثقافيا يعني أن ينتقل اهتمام الفرد من ثقافته المحلية إلى الثقافة العالمية دون أن يهمش هويته الوطنية،[4] و ما كان يتبادر إلى الأذهان عند قول عولمة ثقافية، هو وجود خصائص ثقافية عالمية تصلح لكل المجتمعات على اختلافها، و يمكنها أن تتبناها، هو إذن تصور خاطئ مادامت العولمة تسعى لفرض هيمنة الثقافة الغربية (الأورو-أمريكية) على ثقافات العالم من خلال استحواذها على

(1) عبد سعيد، إسماعيل،**العولمة والعالم الإسلامي،أرقام وحقائق**،جدة،دار الأندلس،ط1، 2001.

(2) مرتضى، معاش، **العولمة رؤى ومخاطر**، مجلة النبأ، عدد 35، السنة الخامسة،(2000م).ص4

(3) الجويلي، عزام محمدي **الإعلام الاجتماعي** ، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع 2015 ص 221 .

(4) زيد، أحمد و محمد، علام اعتماد، **التغير الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 2000.

وسائل الإعلام بحيث تقولبها في قالب واحد، لتصبح ثقافة واحدة.[1]

و عليه فقد تم الاصطلاح على أن العولمة الثقافية هي قدرة الثقافات الأقوى تكنولوجياً على السيطرة على الثقافات الأضعف تكنولوجيا، ومحاولة مجتمع ما تعميم نموذجه الثقافي على المجتمعات الأخرى من خلال التأثير في المفاهيم الحضارية و القيمية، والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل متعددة.[2]

من هذا المنطلق تجدر الإشارة هنا إلى أن عولمة الثقافة تهدف بالدرجة الأولى إلى إقصاء الثقافات الأخرى عن العالمية بحجَّة تعارضها وعدم قدرتها على الانسجام مع توجهات

الثقافة الغربية المادية، وفي الوقت ذاته تسعى إلى القيام بعملية خنق و إيقاف للثقافة العربية الإسلامية، لكونها كما يدعون، الخطر الزاحف على الغرب .

إن "العولمة الثقافية" هي من المفاهيم المستحدثة التي ظهرت في المجتمع الجزائري مع بداية الألفية الثانية، و برزت في الساحة الإعلامية و الثقافية مع توسع الثورة المعلوماتية عبر الانترنيت و ما تمخض عنها من تطور في جميع مجالات الحياة، و لقد حل هذا المفهوم الجديد محل مفهوم "الغزو الفكري و الثقافي" الذي كان سائدا من قبل.

هذه العولمة هي الأخطر لاهتمامها بإشاعة قيم ومبادئ ثقافة واحدة وإحلالها محل الثقافات الأخرى،[3] و هذا معناه تلاشى القيم والثقافات القومية و إحلال القيم الثقافية للبلد الأكثر تقدما تكنولوجيا واقتصاديا محلها، و نقصد هنا أمريكا و أوربا .[4]

---

(1) الأصمعي محروس سليم، محمد. **الإصلاح التربوي و الشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.ص 84.

(2) أنظر، حواس، محمود. **التكنولوجيا والعولمة الثقافية**، بيروت، دار المنارة، 2003.

(3) جلال، أمين، "العولمة والهوية الثقافية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز الوحدة العربية العدد 234 بيروت،(أغسطس، 1998) ص 60.

(4) حمدى، زقزوق محمود، **مفاتيح الحضارة وتحديات العصر**، سلسلة قضايا إسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1418هـ / 1998م ص 62.

إن العولمة تصنع الثقافة، و هي وليدة تراكمات ثقافية عبر سنوات عديدة، هذه التراكمات التي انتقلت و تنتقل بالطرق الانتشارية المختلفة، و بالتالى فهي تصدر منتجاتها كما تصدر السلع الأخرى، و تعد" **ثقافة العولمة** " إحدى المقولات المهمة في مسار العولمة التي تدعي عالمية الثقافة، مع التأكيد على ضرورة إلغاء كل الخصوصيات و الهويات التي لا تتماشى مع المعنى الحقيقي للثقافة العالمية الذي تسهم فيها كل الثقافات الموجودة في العالم بما فيها ثقافات الدول المتخلفة اقتصاديا، و رغم أن البعد المعرفي لهذا المفهوم على المستوى النظري و الموضوعي يحمل في مضمونه دلالات و معاني تؤكد على أن هذه الثقافة التي تدعي العالمية، و تدعي حمل ثقافات كل الشعوب و المجتمعات و تعكس هوياتهم، إلا أن التفحص و التمعن لتشخيص الواقع الاجتماعي للمجتمعات على الصعيد الدولي و المحلي يكشف ميلادا جديدا لعودة

الاستعمار القديم الذي ما زال يدعوا المجتمعات المستضعفة إلى إلغاء ثقافاتها و كذا هوياتها كي يتمكن من تكريس استغلالها أكثر مما هي عليه، خاصة و أن الهدف الاستراتيجي من وراء نشر العولمة الثقافية هو إلغاء كل مقاومة محتملة من طرف المجتمعات المستغَلة والمهيمن عليها، و ذلك بالتركيز على الأطراف المحورية فيها و المتمثلة في المرأة، الأسرة و الشباب لأنهم يحملون قوة التغيير الحقيقي في المجتمع من حيث التنمية و التطوير الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي و الثقافي، لذلك ينصب كل الاهتمام بهم في استراتيجية نشر العولمة الثقافية" من أجل زعزعة بنية المجتمعات و إضعاف قوتها بطمس الهوية الثقافية بمختلف أبعادها الزمنية، المكانية و الحضارية.

و تستهدف العولمة الثقافية التأثير على الشباب بتهديد أمنهم الثقافي لأنها « تدعو إلى إيجاد ثقافة كونية أو غربية تسعى إلى فرضها على الثقافات الأخرى التي تتعارض معها، وبخاصة ثقافة الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافي العالمي، وغالبا ما تعجز هذه الدول عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافة الوافدة، فالعولمة الثقافية تؤدى إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلا عن طمس معالم الثقافة

الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض العولمة فكرا يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا.»

(1)

و إذا كان اتساع تأثير العولمة الثقافية خاصة في أوساط الشباب يعود بالدرجة الأولى إلى الثورة المعلوماتية الهائلة، فإن ما ساعد على الانسلاخ الثقافي هو التقدم الهائل في وسائل و وسائط نقل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، حيث أدى هذا الأخير إلى الانتشار السريع والفعال لأنماط القيم الغربية في الفن والملبس و المأكل والتسلية التي تحمل رؤية محددة للعالم تختلف اختلافا جذريا في جوانب متعددة مع رؤية مجتمعاتهم التي أصبحت ترى شبابها يتبنون تلك الرؤية الغربية عن غير وعي في سلوكياتهم وحياتهم اليومية بحجة الموضة و مواكبة العصر و الانفتاح الثقافي على الآخر. فتحولت هذه الثقافة ذات الطابع الاستهلاكي إلى آلة فاعلة لتشويه البني التقليدية وتغريب هذا الإنسان، وعزله عن قضاياه لكونها تدعو إلى اعتناق القيم السلبية مثل الأنانية و تغليب المنفعة الشخصية وحب الذات، و السعي نحو الحصول على الحقوق دون أداء الواجبات و اللامبالاة، مما أدى إلى اختلال النسق القيمي لديه و التشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والدينية.[2]

يتضح مما ذكرناه، أن المشكلة هنا لا تكمن في الانفتاح الثقافي و إنما في تلك التهديدات التي تتعرض لها هوية الشباب و قيمه، إذ لا يمكن لأحد إنكار تأثير النموذج الثقافي الغربي أو بعبارة أخرى العولمة الثقافية على الشباب العربي بما فيهم الجزائري.

و حتى لا تقتلع عواصف العولمة الثقافية هؤلاء الشباب من جذورهم و أصولهم

---

(1) وارم، العيد، **البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي**، الشباب الجامعي الجزائري نموذجا، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، الجزائر، جامعة البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج، 2014 ص 8 على الرابط / https://jilrc.com/

(2) حجازي، أحمد مجدى، **العولمة وتهميش الثقافة الوطنية**، عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2،الكويت، ديسمبر، 1999، ص133.

التاريخية لا بد من الاستعداد للتأصيل الثقافي والحضاري لهم بمختلف الأساليب التربوية و عن طريق التوعية لحمايتهم من الاستئصال الثقافي، و لا يكون ذلك إلا بحثهم على ضرورة

الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، لأن هذا النوع من الالتزام يكمن فيه التحصين المتين من عواقب رياح العولمة الثقافية التي باتت تعصف بعقولهم في ظل الانفتاح الثقافي و الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي حولت العالم لقرية صغيرة، اختزلت بُعد المسافات و ألغت الحدود الجيو- سياسية خاصة مع القفزة الهائلة في نظم الاتصالات الرقمية وفضائيات

الإعلام و التواصل والافتراضي.

إن مظاهر التغير اللامتناهية التي باتت تفرض نفسها على الحياة الاجتماعية في المجتمع

الإنساني في عالم القرية الالكترونية صارت تملي ضرورة الانضمام إليها للتعايش معها،

فمسألة التعايش هي من مقتضيات الحياة المعاصرة في كل المجالات للتحقيق التواصل المعرفي و الحضاري و الحرص على الحفاظ على توازن الكيان الاجتماعي بمختلف أبعاده من خلال الربط العقلاني بين الأصالة و المعاصر بتعزيز ثوابت الهوية و الانتماء الثقافي.

في هذا الصدد، يرى "جون توملسون" أن الهوية الثقافية كانت نوعا من الكنز الاجتماعي الذي تمتلكه الجماعات المحلية، لكنه شيء هاش أصبح اليوم يحتاج إلى الحماية و الحفاظ عليه بعد ان اكتسحت العولمة العالم، مثل الفيضان.[1]

و صار من غير الحكمة أيضا، أن ينغلق الفرد و المجتمع على ذاته في عالم التكنولوجيا والتحولات السريعة و لا يستفيد من هذا التقدم المعرفي الهائل، لهذا نجد جل الشباب مقبل على الحضارة الغربية، لأنه من أكثر الفئات الاجتماعية ميلا إلى قيم التغيير

1- حواوسة،جمال، **العولمة وأزمة الهوية الثقافية لدى الشباب الجزائري**، حوليات **جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**،العدد 22، الجزائر،(ديسمبر 2017)على الرابط

http://dpu.univ-guelma.dz/sites/dpu.univ-guelma.dz/files/Articles-revue/Aricle%_2021_-%20Djamel%20Houwawsa.pdf

والتجديد، والأكثر تمردا على القيم والمعايير والخيارات الاجتماعية، السياسية و الحياتية.

و مادام الخطر لا يكمن كما بينا سابقا في سرعة الاتصالات و لا في الانفتاح الثقافي الذي أصبح اليوم أكثر من ضرورة لمواكبة التطورات العلمية و المعرفية، و معرفة ما يجري في العالم خاصة أمام الحاجة الملحة إلى الانخراط

في عصر العلم والتكنولوجيا كفاعلين مسهمين، فإن ما يتعرض له المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات العربية من تأثيرات خارجية عبر هذا الغزو الافتراضي لهويتها بكل مقوماتها المادية و الروحية، يجعلها في حاجة ماسة إلى إرساء قواعد إستراتجية لمقاومة هذا الاختراق، لحماية هويتها وخصوصياتها

الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير الموجات الجاذبة للثقافة العالمية التي تمَارس عليها و بطرق شتى لا سيما شبابها، و حتى تتمكن هذه المجتمعات من ضبط حدود الأنماط الثقافية المسموح بها للشباب بتبنيها من دون تشويه للهوية أو الاتجاه نحو التخلي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتهم، و الانسياق وراء الثقافات الغربية بالتخلي عن ثقافتهم الأصلية، أضحى من الضروري النظر في كيفية السعي إلى توطين الهوية في وجدانهم، و العمل على ترسيخ الجذور الثقافية من خلال نشر الرموز التاريخية و الحضارية، و إعادة بعثها، و من المستحسن أن يتم هذا في مرحلة مبكرة من بناء شخصية الفرد بواسطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة و المدرسة.

3 - الشباب الجزائري في ظل العولمة الثقافية: هناك اعتقاد سائد في الوسط الاجتماعي العربي و كذلك المجتمع الجزائري بأن شباب الألفية الثانية فقد انتماءه الثقافي وتشوهت هويته و أصبح رهين التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية، فالتعلق بالموضة في الملبس، قصات الشعر، الموسيقى، السينما، الأفعال و التصرفات التي اصطبغت بالطابع الاستهلاكي للثقافة الغربية هي سبب هذه التصورات حول شباب اليوم.

« إن فتح المجال للعولمة بشتى أنواعها و خصوصا الإعلامية منها ساهم في بروز مظاهر

سلبية لدى الفرد الجزائري و خصوصا الشباب، لأنهم الفئة الأكثر تمثيلا إحصائيا في المجتمع و في نفس الوقت الفئة الأكثر هشاشة باعتبارها تجرب كل جديد. »

و أضافت: «...*يمكن أن ترتقي المسألة الثقافية في الجزائر من مشكلة إلى أزمة، التي تتجلى في التناقضات التي نلاحظها على سلوك الأفراد وحركية المجتمع، فالقيم و الأفكار*

و النصوص توحي بأشياء ايجابية في حين نجد السلوكيات تتطبع بالسلبية و العبثية و اللامسؤولية... و تكون الأزمة الثقافية بالغة الشدة كلما ارتبط موضوعها بالقيم التي ترتبط بالمقدس والمحرم و كذلك عندما يتنكر المجتمع نفسه لقيمة و تاريخه... »[1]

فهل بلغ تأثير العولمة الثقافية ذروته لدرجة صارت" ثقافة الأصل" في المجتمع الأم تتخبط في أزمة، وغاب معها الوعي و الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الجزائري؟

لكن بناء على ما هو ملاحظ في واقع الحياة الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري يمكن القول أن مظاهر التأثر بالعولمة الثقافية في الجوانب المذكورة أعلاه بالنسبة لهؤلاء الشباب في الحقيقة ما هو إلا تأثير مفروض عليهم بسبب العولمة الاقتصادية التي اقتضت تواجد سلع معينة و موضات في ظل غياب قوانين و قرارات اقتصادية لردع التجاوزات مما جعل هؤلاء الشاب يجدون أنفسهم مجبرين على اقتناءها و ليس لديهم في ذلك خيارات لأن الأسواق المحلية تهيمن عليها السلع الأجنبية.

و بينت الدراسات الإنسانية و الاجتماعية المهتمة بقضايا الشباب و الشخصية بأن هذا النوع من التأثير المذكور والقائم على التقليد الذي يقوده الانبهار يستمر لمدة زمنية قصيرة، فقط تبدأ مع فترة المراهقة التي تمثل مرحلة صراع الفرد مع نفسه ومع الآخرين، و لا تنتهي إلا باستقرار الفرد عندما يتجاوزها وتنتهي المرحلة الأولى من الشباب، [2] ليعود إلى ثقافته رغم كل ما يشاع حوله، السبب هنا يعود لكون الشخصية القاعدية لأغلبهم مبنية على أسس صحيحة قائمة على القيم الثقافية و الهوية الوطنية،

---

(1)بليح، عائشة، **العولمة و إشكالية الهوية في الجزائر**،مجلة حقائق للدراسات النفسية و الإنسانية، العدد الثالث، الجزائر،على الرابط:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/675/1/3/126710

(2)حواوسة جمال، المرجع السابق.

لهذا يتوقف انبهارهم بثقافة الغرب بمجرد مرور فترة قصيرة من مرحلة الشباب حيث يبدأ ظهور ملامح النضج لديهم على مستوى التفكير و التصرفات و الوعي بمجريات الأحداث و أبعادها .

لقد راهن المجتمع الجزائري بالأمس بعدما تم تحطيم كل مؤسساته التربوية (زوايا، مدارس قرآنية...الخ) على مؤسسة الأسرة وبالأخص الأم للمحافظة على وجوده في ظل مستعمر استيطاني قرر مسخ شخصيته و هويته، و ظلت هذه المؤسسة تقاوم لوحدها إبان الاحتلال الفرنسي من أجل الحفاظ على ثقافة و هوية المجتمع، و كان ذلك من خلال المرأة " الأم" خاصة، نظرا لدورها الجوهري و الحاسم في تربية الأبناء، إذ تسهر على تلقينهم القيم و المبادئ والأخلاقيات المستمدة من الدين، كما تحرص على تعزيز روح المواطنة لديهم و الاعتزاز بالحضارة التي ينتمون إليها.

كما ساهمت هذه الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية و ترسيخها طوال أكثر من قرن من الزمن رغم كل التحديات و الصعوبات التي كانت تعانيها في مواجهة عمليات محو هوية المجتمع ومحاولة اجتثاث ثقافته و حضارته.

إن الأسرة الجزائرية وخاصة المرأة، هي من قدمت جيل من الشباب قاد ثورة من أكبر ثورات القرن العشرين نحو النصر و كان ذلك بفضل ما تميز به من خصائص لا توجد إلا في الرجال بكل ما يحمله مفهوم " **الرجولة** "من معان، و هو الجيل الذي يشهد له التاريخ بأنه تحمل مسؤوليته الاجتماعية كاملة ليس تجاه أسرته و وطنه فحسب، و إنما تجاه أمته الإسلامية أيضا، هذه المسؤولية جعلته يحمل مشعل التغيير الجذري، و أعلن الثورة التحريرية للإنسان و الوطن و الأمة من كل مظاهر الاحتلال المتعددة في الوقت الذي كاد فيه الاستعمار الفرنسي أن يُجزم بأنه قضى على هذه الأمة الجزائرية و لم تعد سوى مسخا من الأمة الفرنسية، لكن المجتمع الجزائري بمؤسسته المحورية" الأسرة" ربح الرهان، و تاريخ الجزائر أثبت ذلك من خلال ما دونه من بطولات.

إن ما يؤكد ما ذكرناه عن وعي غالبية الشباب الجزائري اليوم، يتجلى في سلوكيات وتصرفات معظمهم عندما ينتقلون إلى المجتمعات المتقدمة، فهم لا يثبتون جديتهم فحسب بل قدراتهم الإبداعية التي تفوق أحيانا قدرات شباب الدول التي هاجروا إليها، مما مكن البعض منهم بفضل ذلك من اعتلاء مناصب عالية في مختلف المؤسسات، و حتى أولئك الذين يتجهون للدراسة يثبتون تفوقهم هناك، و هذا ما ينفي المقولة التي تعتبر الشباب الجزائري بأنه اتكالي، كسول، غير جدي، غير واعي، غير مثقف، منسلخ عن هويته و ثقافته، و العكس هو المؤكد، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على كونه واعي في عمقه بواقع محيطه الاجتماعي، مدرك بما فيه الكفاية لحقيقة المجتمعات الغربية بسلبياتها و ايجابياتها، و هذا ما يدفعنا إلى الإقرار بأن الشباب في المجتمعات العربية ينبهرون ببعض مظاهر الحضارة الغربية لفترة قصيرة فقط من حياتهم، لكنهم في الأعماق مقدرون لذاتهم و معتزون بهويتهم الثقافية و انتمائهم الاجتماعي، و لديهم رغبة في تغيير واقعهم وواقع مجتمعهم نحو الأفضل، والاحتجاجات التي انتشرت في المجتمع الجزائري و التي كان الشباب قائدا لها أصدق تعبير عن وعيهم بكل ما هو محيط بهم في الواقع والسعي لتغييره. كما أن ثورات الشباب التي عرفها العالم العربي، و التي بدأت مع بداية العشرية الثانية من الألفية الثانية ما هي إلا تأكيد على مدى نضج هؤلاء الشباب الذين يتميزون بثقافة واسعة تعدت حدود أوطانهم، و عبرت عن امتلاكهم طموحات كبيرة و ثقة عالية بقدراتهم، كما أثبتت أنهم لا يعانون بحدة من عقدة الشعور بالنقص التي كانت مهيمنة على شباب الأجيال التي سبقتهم تجاه الغرب و حضارته كما

كان معتقدا، و هي ميزة تستحق الإشادة في عصر العولمة الثقافية، لأنها أكدت تمسكهم بهويتهم، و هذا من دلالات قوة الشخصية التي يستحيل وجودها إذا لم تكن الهوية الثقافية متجذرة في أعماقهم.

إن الواقع برهن مرة أخرى على الأصالة الحضارية للمجتمع الجزائري، و أكد المجتمع و في مقدمته الشباب عراقته وعظمته في المواقف الحاسمة من تاريخه و حين مروره بالمنعرجات الخطيرة و المآزق الحقيقية، و قد أثبت ذلك التاريخ و الواقع معا.

إن المتصفح و المتفحص لتاريخ المجتمع الجزائري يتأكد من حقيقة و شخصية شبابه الذي كان دائما هو الحامل لمشعل التغيير، والقائد لكل الثورات التي خاضها المجتمع عبر التاريخ.

و في هذا الموضوع جاء في دراسة ميدانية حول الشباب الجزائري، « أنه عند النظر لتجربة الشباب الجزائري في خضم التجربة التاريخية، فإن الفترات التاريخية المتلاحقة بعد 1962 ، شهدت البروز الواضح لفئة الشباب من الجانب العددي، و من حيث تأثيره في التحولات الاجتماعية و الثقافية البارزة التي واكبت هذا التغير العددي، حيث أظهرت هذه الفئة و بشكل قاطع قدرتها على التغيير و دورها الفعال في الحراك الاجتماعي و خير دليل أحداث أكتوبر 1988 »[1]

فالتاريخ الجزائري، يشهد بأن الشباب الذي لم يكن يُحسن التحدث و الكتابة بلغته الأم هو من أشعل فتيل الثورة في أول نوفمبر 1954، و هو من توجه بالبلاد نحو الاستقلال، و هو من انتصر للهوية الثقافية رمز كيان المجتمع الجزائري، و انتفاضة الخامس من أكتوبر 1988 التي أثمرت الديمقراطية و التعددية السياسية ، هي الأخرى قادها شباب حك م عليهم مسبقا بأنهم يعانون من غزو فكري و بأنهم يجهلون تاريخهم و لا يعرفون حتى أصولهم و هويتهم، إلا أنهم أثبتوا العكس و برهنوا على وعيهم الثاقب و تشبثهم بهويتهم و ثقافتهم.

و بالرغم من أن أهداف انتفاضة أكتوبر 1988 و حراك 22 فيفري 2019 هي نفسها تقريبا، إلا أن الأسلوب المعتمد في هذا الأخير كان مختلفا بتميزه بحمل شعار السلمية الذي جسده في الواقع، حيث لم يثبت فيه الشباب الجزائري "شباب الألفية الثانية" سلوكهم الحضاري فحسب، بقدر ما أثبتوا تفاعلهم الايجابي مع ثقافات العالم حيث أصبحوا أكثر تفتحا على حضارات الغير، لدرجة مكنتهم من استلهام أساليب المجتمعات

---

(1) مولاي الحاج مراد، وآخرون، **الشباب الجزائري بين التهميش والاندماج، الجزائر**، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية والوكالة الوطنية لتنمية والبحث العلمي، 2006.

المتطورة في المطالبة بالحقوق فتعمق وعيهم بواقعهم و ازداد إيمانهم بضرورة التغيير الجذري الذي يقود المجتمع نحو التقدم و مواكبة التطور العلمي و التكنولوجي.

إن ما يؤكد ويثبت وعي هؤلاء الشباب هو ممارساتهم و أفعالهم في الحراك الشعبي السلمي، و اعتباره السبيل الأمثل لتخليص المجتمع من التخلف، و انقاد أنفسهم من التهميش لهذا كانوا من أكثر الفئات الاجتماعية حضورا في ساحة الحراك، للتعبير عن احتجاجهم عن واقعهم ورغبتهم في التغيير نحو الأفضل، و تجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نقصد أن كل الشباب واعي لكن ما يمكن قوله أن نسبة كبيرة منهم هي كذلك باستثناء قلة تعيش الاغتراب و الاستلاب الثقافي من حيث الشكل و الجوهر و يتجلى ذلك في بعض الظواهر الاجتماعية السلبية التي يعاني منها المجتمع و تجسد الثقافة الغربية في جوانبها السلبية.

خاتمة : كي يحافظ المجتمع على سلامة الشباب من الوقوع في مخاطر العولمة الثقافية في وقتنا الراهن، يقينا أن ذلك لن يكون بالاتجاه نحو سحب و إلغاء الوسائل التكنولوجية من حياتهم الاجتماعية، كما ان الأمر لن يكون مجديا بإصدار مجرد فتوى تدعوهم إلى الابتعاد عن مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة مع تجدرها و استحالة تخليهم عنها، لذلك يكمن الحل في بث الوعي لديهم حول كيفية الانتفاع الايجابي بها، و يتم ذلك عن طريق إعداد برامج تربوية وتعليمية و إعلامية لتقوية ارتباطهم بمختلف عناصر هويتهم الثقافية، وتعزيز روح المسؤولية فيهم بمختلف أبعادها الاجتماعية لبلوغ الغاية من التنمية التي ينشدها المجتمع، خاصة وأن هذه الفئة هي الفاعل الأساسي باعتبارها أداة لدفع حركة التطور، لذلك فنجاح أي مشروع يتوقف على تنشئة هؤلاء الشباب على الإدراك الواعي بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقه، وضرورة الالتزام بواجب المشاركة الاجتماعية وتثمين الوقت.

إن عملية التنمية لا يمكن أن تتم بدون إعداد الشباب إعدادا لائقا لتحمل المسؤولية اتجاه ذاته ومحيطه الاجتماعي بما فيه المجتمع الذي ينتمي إليه و الأسرة التي تحتضنه، فبقدر ما يتمتع به من إحساس بالمسؤولية بقدر ما يتوفر للمجتمع القدرة الذاتية على النمو والتطور.

و بما أن المسؤولية الاجتماعية عملية شاملة ومتكاملة تسهم في تماسك بنيان المجتمع وتحقيق توازنه، من خلال تضافر جهود أبنائه من الشباب في عملية التنمية و البناء الحضاري، فإن الحفاظ على هؤلاء وتعزيز روح الانتماء الاجتماعي لديهم ليست مسؤولية المؤسسات التربوية أو الثقافية أو الدينية أو الإعلامية و حدها بل هي مسؤولية الجميع و في مقدمتهم الشباب، وعليه فإن هؤلاء مطالبون بضرورة السعي و العمل على تنمية الذات من الناحية

الروحية، البدنية و المهنية، خاصة و أن اكتساب المهارات الجديدة أضحى من الأمور الضرورية للتعامل مع التحولات التي أحدثتها العولمة و التي لا يمكن الاستفادة منها إلا بحسن التعايش و التكييف معها، و في هذا المجال يقول "حواوسة جمال": "إن الشباب بحاجة إلى تجديد ثقافتهم إعلاميا و إيديولوجيا وتقنيا و الدخول في عصر العلم و التقنية بالذوات الفاعلة المستقلة لمواكبة العولمة و بالتالي التصدي لها، ذلك أن محاولة إثبات الذات و الحفاظ عليها لا يكون من خلال الانغلاق و رفض الحوار مع الآخر لاسيما في ظل حتمية التطور التقني و الثورة المعلوماتية، بل يكون بتوعية الشباب بقيم و ثقافة المجتمع ..." [1]

و من أجل التصدي لسلبيات لعولمة الثقافية و الانتفاع بايجابياتها، و تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية يمكن القول هنا بضرورة الرجوع إلى عناصر هويتنا، و تنمية المهارات بما يحقق الهدف الذي ينشده المجتمع الحريص على حماية الشباب من مخاطر العولمة بكل أبعادها و خاصة البعد الثقافي أي العولمة الثقافية.

---

(1) حواوسة جمال، المرجع السابق، ص 588

المراجع :

- إبراهيم، أنيس و آخرون، **المعجم الوسيط**، بيروت،دار الأمواج، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1410 هـ/1989.

-إبراهيم عبد الرحمان، رجب، "الشباب والقيم الروحية في عصر العولمة"، **مجلة المسلم المعاصر**، القاهرة، العدد 104،(2002)، على الرابط :

http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=549:elshabab-elraw7ia we-elqiam-

-الأصمعي محروس سليم، محمد، **الإصلاح التربوي و الشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.

- بدران، لحسن، **"رسالة مالك بن نبي للشباب المسلم في عصر العولمة"** على الرابط

https://arr

abiaa.net/tag/%d8%af

- بليح، عائشة، "العولمة و إشكالية الهوية في الجزائر"، **مجلة حقائق للدراسات النفسية و الإنسانية**،الجزائر، العدد الثالث، على الرابط،

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/675/1/3/126710

- بن سليمان الوهيبي، صالح، "مشكلات الشباب المسلم في عصر العولمة، الحلول والعلاج"، **ورقة مقدمة للمؤتمر العاشر لرابطة العالم الإسلامي**، مكة المكرمة، 2009.

- بن عبد الرزاق الحموي، عدنان، **منهجية القران و السنة في تدريب الشباب على المسؤولية**، باكستان، مجمع البحوث الإسلامية - الجامعة الإسلامية العالمية،2011.على الرابط:

http://irigs.iiu.edu.pk:64447/gsdl/collect/alderasa/index/assoc/HASH019e.dir/doc.pdf

- بن نعمان، أحمد، **الهوية الوطنية، الحقائق و المغالطات**، الجزائر، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، 1995.

- التويجري، عبد العزيز بن عثمان، **العولمة و الحياة الثقافية في العالم الإسلامي**. المغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة، إيسيسكو، 2002.

-الجابري، محمد عابد، **قضايا في الفكر المعاصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

- جلال، أمين، "العولمة والهوية الثقافية"، **مجلة المستقبل العربي**،بيروت، العدد 234، (أغسطس، 1998).

- جلال العظم، أحمد و حنفي، حسن. **ما العولمة**، سلسلة حوارت القرن، دمشق، دار الفكر المعاصر ، 2000.

- حجازي، أحمد مجدى."العولمة وتهميش الثقافة الوطنية"، الكويت، **عالم الفكر**، المجلد 28، العدد 2، البلد غير مذكور (ديسمبر، 1999).

- حجازي، أحمد مجدي، "العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية"، **بحث ألقي في المؤتمر العلمي الرابع حول الثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة والخصوصية**، بجامعة فيلادلفيا في الأردن، مايو 1998.

- حمدى، زقزوق محمود، **مفاتيح الحضارة وتحديات العصر**، سلسلة قضايا إسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1418هـ / 1998م.

- حواس، محمود، **التكنولوجيا والعولمة الثقافية**، بيروت، دار المنارة، 2003.

- حواوسة جمال، "العولمة وأزمة الهوية الثقافية لدى الشباب الجزائري"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 22، (ديسمبر،2017) على الرابط:

http://dpu.univguelma.dz/sites/dpu.univguelma.dz/files/Articles_revue/Aricle%2021-%20Djamel%20Houwawsa.pd

- الجويلي،عزام محمدي، **الإعلام الاجتماعي**، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.

- الحياني، أزهار صلاح، " التفكير الأخلاقي و علاقته بالمسؤولية الاجتماعية في بعض المتغيرات الأكاديمية لدى عينة من طالبات أم القرى بمدينة مكة المكرمة"، **رسالة ماجستير** غير منشورة،جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2011، على الرابط:http //search Shamaa.org›fullrecord

- الدجاني، أحمد صدقي، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1، 2002.

- رحومة، علي محمد، **علم الاجتماع الآلي، مقاربة في علم الاجتماع العربي و الاتصال عبر الحاسوب**، سلسلة، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الآداب، 2008 .- زيد أحمد و محمد، علام اعتماد، **التغير الاجتماعي**،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،ط2، 2000.

- سارتر، جان بول، **الوجود و العدم**، ترجمة، عبد الرحمان بدوي، بيروت، دار الآداب،1966.

- طاحون، حسين حسن، "**تنمية المسؤولية الاجتماعية، دراسة تجريبية**"، عمان، الجامعة الأردنية، 1990.

- طالبي، عمار، **ابن باديس حياته و أثاره**، سلسلة مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، دار البعث قسنطينة، 1985.

– عبد سعيد، إسماعيل، **العولمة والعالم الإسلامي، أرقام وحقائق**، جدة، دار الأندلس،ط1، 2001 .

- عثمان، سيد أحمد، **التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1996.

- عثمان، سيد أحمد، **المسؤولية الاجتماعية دراسة نفسية اجتماعية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1973.

- عثمان، سيد أحمد، **المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة**، دراسة نفسية تربوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو- المصرية،ط2، 1986.

- العلواني، **طه جابر و** آخرون، **بناء المفاهيم، دراسة معرفية و نماذج تطبيقية**، سلسلة المفاهيم و المصطلحات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء الأول، القاهرة، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، 2008 .

- العلي الحسن، عدنان، "أهمية الانتماء و المواطنة في تربية النشء"، **مجلة بناة الأجيال**، دمشق،العدد 79، (2011).

- غرايبيه، فيصل محمود، **العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب**، عمان، دار وائل، 2009.

- فرح، محمد،**البناء الاجتماعي والشخصية**، الإسكندرية، دار المعرفة، 1989.

-كايد، سليمان، **دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية و بناء الهوية العربية الأصيلة والمعاصرة**، جامعة القدس المفتوحة، على الرابط:

http://www.qou.edu/arabic/conferences/socialResponsibilityConf/dr_sulimanKaied.pdf

- منصوري نديم، **سوسيولوجيا الانترنت**، سلسلة اجتماعيات عربية، بيروت، منتدى ، بيروت،ط1، 2014 .

-مرتضى، معاش."**العولمة** رؤى ومخاطر"، مجلة النبأ، عدد 35، السنة الخامسة، (1420/2000م).

- مولاي الحاج، مراد و آخرون، **الشباب الجزائري بين التهميش و الاندماج**، الجزائر، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية و الوكالة الوطنية لتنمية والبحث العلمي، 2006.

- المسيري، عبد الوهاب، **رحلتي الفكرية في البذور و الجذور و الثمر**، القاهرة، دار الشروق، 2013.

- نايت بلقاسم، مولود قاسم، **سلسلة أعلام الجزائر**، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف **الجزائر**، المركز الثقافي الإسلامي، 2013 .

- نجار نضال، "ثقافة العولمة لمواجهة عولمة الثقافة"، مجلة الديوان العرب، مارس 2004، على الرابط:

http://www.diwanalarab.com/spip.php?article852

- وارم العيد، "البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي، الشباب الجامعي الجزائري نموذجا"، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الثاني، الجزائر، جامعة البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج، على الرابط /https://jilrc.com/

- يوسف، أميرة و بابكر، بدري، "إدراك الشباب ورؤاهم حول المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية لطلاب و طالبات جامعة الملك عبد العزيز"، **مجلة إضافات**، العددان 29 /30، الرياض،(2015).

بناء العلاقات الاجتماعية في الوسط الطلابي

من خلال مواقع التواصل الاجتماعي

د- محمد محمود أسماء.

تحت تأطير أ.د قاسيمي ناصر

تمهيد: مع الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة، والوسائل المتصلة بالعالم الافتراضي باختلاف أشكالها من هواتف ذكية وأجهزة حواسيب شخصية، ازداد عدد المتصلين بهذا الفضاء الذي أتاح مكانا آخر للاتصال و التفاعل على الخط بين الأفراد، بين من تجمعهم اهتمامات مشتركة بعيدا عن المكان الذي اعتادوا عليه في الحياة الواقعية الذي يحتم الحضور الشخصي للأفراد والاحتكاك المباشر، لتصير العلاقات بذلك أكثر اتساعا في المكان و كثافة في الزمان، ليعاد ترتيبها من جديد بين مختلف الأنساق الاجتماعية للأجناس البشرية على تباين لغاتهم وثقافاتهم و عقائدهم في مجتمع افتراضي واسع يسمح بتكوين بيئة تفاعلية بين المستخدمين و المضمون.

و تشكل مواقع التواصل الاجتماعي من فايسبوك وتويتر وغيرها أحد أبرز تحدي تواجهه المنظومة الاتصالية اليوم، التي غيرت ملامح الحياة المعاصرة لتصير أكثر الجوانب تأثيرا على أفكار و أفعال الشباب الاتصالية بما تبثه و تسوقه من مضامين مختلفة، قد لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي لأي مجتمع ليعيش استحداثاته المتوالية في تلون المادة الترفيهية والتسويقية، و سعت هذه الدراسة الى رفع الستار عن واقع استخدام الأفراد لهذه المواقع وأشكال العلاقات المختلفة التي يبنيها هؤلاء في ظل البيئة الإلكترونية التي يتيحها الانترنت والتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال فيما يخص (الهاتف المحمول الذكي والحاسوب)، كما جاءت كمحاولة للكشف عن الأسباب التي تدفع الطلبة إلى الاشتراك في موقع الفايسبوك و التويتر وعلاقتها بمتغير السن والجنس، و الاشباعات المحققة و ما قد يتبلور عن طريقها من متغيرات فى الواقع الاجتماعي الممثلة في كليات من جامعة لونيسي علي البليدة 2، ومدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه المواقع على ممارساتهم اليومية وتعبئتهم الفكرية نتيجة استخدامهم المتكرر لها، كما جاءت كمحاولة لمعرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي ينشئها أفراد العينة عبر مواقع التواصل الاجتماعي و أثارها على حياتهم اليومية، و الكشف عن القناعات التي تتشكل لهم من خلال تفاعلهم مع مضامينها، و قد انطلقنا فى هذه الدراسة من تساؤل محوري:

كيف تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في بناء العلاقات الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين؟ و هذا التساؤل تتفرع عنه التساؤلات الآتية:

1- ما هي أشكال العلاقات الاجتماعية السائدة بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي؟

2- كيف تتشكل القناعات الجديدة لدي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي عند تفاعلهم مع محتوياتها ومع باقي المستخدمين؟

3- كيف يحول الطلبة الجامعيون المستخدمين لهذه المواقع المضامين الإعلامية التي يتعرضون لها إلى أفعال عملية في واقعهم اليومي؟

1- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العامة**: تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في بناء علاقات اجتماعية بين الشباب الجامعي من جانب تسهيل طريقة تواصلهم، و التأثير في أشكال تبادلهم و تفاعلهم من خلال ما ينبثق عنها من ممارسات وتصورات جديدة تنعكس على مختلف العمليات الاجتماعية.

- الفرضيات الجزئية:

1- يؤدي تواصل الطلبة الجامعيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook, Tuiter)إلى إقامة علاقات اجتماعية مختلفة مثل الصداقة، و علاقات عمل و غيرها.

2-يؤدي تفاعل الطلبة الجامعيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، (Facebook, Tuiter) إلى اكتساب ثقافة النقاش والحوار، وإنتاج مختلف أشكال العمليات الاجتماعية.

3- "يؤدي تعرض الطلبة الجامعيين المتكرر لمحتوى المضامين الإعلامية (Facebook.Tuiter)إلى التأثر بمختلف الرموز والأفكار التي تنعكس على أفعالهم الواقعية".

2- مفاهيم الدراسة:

- **مواقع التواصل الاجتماعي**: هي مجموعة من التقنيات والبرمجيات التي امتزجت بمختلف الخدمات والتطبيقات التي تتيحها شبكة الانترنت كوسيط اتصالي تفاعلي تضفي الصبغة الاجتماعية على العملية التواصلية بين الأطراف المتفاعلة، لكونها تفتح المجال لبناء علاقات بين أفراد تجمعهم نفس الاهتمامات و النشاطات، لما

تتوفر عليه من خدمات ومحركات بحث تسهل للمستخدم اختيار الصور و الفيديوهات و الخطابات المكتوبة وتبادل المحتوى بمختلف أنواعه، و نشر ذلك في حسابه الخاص للفايسبوك أو التويتر، إذ تمنح لكل مستخدم الفرصة لإنتاج المعلومات وتبادلها مع جميع المستخدمين الذين

تربطه بهم علاقة عبر هذه المواقع، وتسمح له بأن يصير مشاركا فعالا في جميع المناسبات.

- **العلاقات الاجتماعية:** هي الحالة الطبيعية للصفة البشرية للأفراد، تنشأ نتيجة اجتماعهم وتفاعلهم فى أثناء تواجدهم مع بعضهم البعض، بصفة مباشر وجه لوجه أو غير مباشرة باستعمال وسيط اتصالي، في شكل جماعات مختلفة لتلبية حاجياتهم من خلال المشاركة في مختلف التفاعلات والمواقف، و تتكون لديهم توقعات أدوار ثنائية تكون دائمة طويلة الأمد أو مؤقتة، حسب طبيعة العلاقة التي تربطهم داخل المجتمع.

- **التفاعل الاجتماعي:** و مفهوم التفاعل الذي يعنينا في هذه الدراسة هو ذلك التفاعل الذي يتم بين الأفراد و الجماعات من خلال العملية الاتصالية، الذى نلاحظه فى عملية التأثير المتبادل عبر استعمال اللغة أو الإشارات أو أي وسيط اتصالي وتكنولوجي آخر، يسمح بتبادل المعاني و الرموز في إطار عملية رجعية بين الأعضاء المتفاعلين.

- **التواصل:** مفهوم التواصل مثير للجدل، نظرا لتداخل الآراء و الاتجاهات في دراسته، إذ يشكل التواصل مركزا أساسيا في تحديد علاقات الأفراد مع بعضهم البعض في سياق اجتماعي، فالتواصل هو الذي يعكس نوع العلاقات القائمة بين الأشخاص وتُبنى به المواقف باعتباره نقلا و إعلاما للأفكار والمعلومات، و هو إقامة علاقة بين الأشخاص يقتضي المشاركة و التبادل للمضمون اللفظي أو غير الفظي، أو غير ذلك مما تحمله الرسالة الاتصالية قصد إثارة انتباه الطرف المتفاعل أو إقناعه بفكرة أو دفعه لممارسة فعل معين في إطار العملية الرجعية، و ذلك من أجل تحقيق هدف التكيف أو التعاون.

- **المضامين الإعلامية:** تتمثل في كل الرسائل والمعلومات والخطابات، و الصور و الفيديوهات التي يتم إعدادها و إنتاجها من قبل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي سواء كانوا أشخاصا أو مؤسسات، فهي تعبر على تنوع و تعدد وجهات النظر والآراء جراء الإنتاج التلقائي من قبل المستخدمين على المواقع الشخصية المتمثلة في الفايسبوك والتويتر، التي تقوم على مشاركات جماعية للمحتوى المنشور،إذ تشير هذه المضامين إلى الإسهامات الجماعية التطوعية والاختيارية من قبل المستخدمين لهذه المواقع، و قد تحوي هذه الخطابات مضامين ترفيهية و تثقيفية أو علمية حسب اهتمام كل مستخدم.

- **المستخدمون:** هم الأشخاص الذين يستفيدون من خدمة شبكة الانترنت، و بالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي كالفايسبوك و التويتر بشكل متكرر في اليوم،و قد يختلف هؤلاء المستخدمون من حيث الفئة العمرية و الجنس، و قد تكون لهم مستويات تعليمية مختلفة، كما يظهر هؤلاء المستخدمون من خلال مواقعهم الخاصة بأسماء مستعارة باستعمالهم رموز و هويات متعددة أو يظهرون بهويتهم الحقيقية.

- **القناعات:** هي مكتسب فكري، تتكون لدى الأفراد من خلال تفاعلهم المتكرر فيما بينهم باستحضار الحجة في عرض المعلومات و الأفكار، أو من خلال المضامين المنشورة في حسابهم الشخصي لمواقع التواصل الاجتماعي، فيفتح النقاش والتحاور، الذى يترك أثرا في المتلقين يساعدهم على تبني أفكار مختلفة يتعاملون بها في واقعهم اليومي.

ـ أدوار مواقع التواصل الاجتماعي: نلاحظ دور مواقع التواصل الاجتماعي فى بناء العلاقات الاجتماعية من خلال تفاعل أفراد العينة عبر هذه المواقع في مساحة كبيرة من المعاني والرموز المشتركة التي تتشكل باستخداماتهم المتكررة للنص و الصورة و الصوت و الفيديو، و حتى الشخصيات الرقمية على مستوى فضاء شبكة الأنترنت التي تعد وسيطا اتصاليا تفاعليا يسمح بتجاوز الحضور الاجتماعي للأفراد.

هذه الوسائل كلها و المضامين الاعلامية التي تحتويها مواقع التواصل الاجتماعي تمثل معاني ورموز بالنسبة لهم، فالمستخدمون يتصرفون في المجتمع الالكتروني وفق ما تعنيه المضامين الاعلامية لديهم، و ما تشكله من مواقف وانطباعات من خلال العملية التفاعلية التي تنتهي بتقييم الأفراد لبعضهم البعض، وممارستهم أدوارا مختلفة من(مؤيد، ورافض، ومتضامن، ومنافس، ومتعاون...) في ظل التبادل الحر للآراء و الأفكار، و يتأثر الأفراد بشكل كبير بالدور الذي يُؤدونه عبر هذه المواقع، لهذا فالتفاعل و التخفى وراء القناع الذي يرتديه الفرد عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة كالفايسبوك مثلا و تويتر، يمكن أن يؤثر على ممارساته اليومية الواقعية و المكانة التي يحتلها في المجتمع، ويمكن أن تأخذ اعتبارات أخرى كتغيير لطبيعة اهتماماته واختياراته مثلا، وتبادل أدوار العملية الاتصالية بين المرسل و المستقبل في إطار علاقة التأثير والتأثر من شأنه تنويع المحتوى الاتصالي للموضوع، و تكوين مواقف قد تكون متباينة سلبية أو ايجابية، و يمكن اعتبار المعاني و الرموز التي يكونها المتفاعلون عبرها (مواقع التواصل الاجتماعي) بأنها ذات بنية منظمة لواقع جديد للعلاقات الاجتماعية، فقد لا

يشترك مستخدموها في المكان لكن يشتركون في الاتصال و اللغة و الاهتمامات، و مختلف الصور والرموز التفاعلية التي تشكل لهم انطباعات تعبر عن قناعاتهم اتجاه المواضيع التي يناقشونها.

و للأنترنت في هذا المجال دور في تحريك البنى و العلاقات الاجتماعية لما تحويه من برامج ومواقع بحث، و مواقع التواصل الاجتماعي التي تتمثل في الفايسبوك و تويتر، على سبيل المثال، قد تسمح بظهور أنماط جديدة من العلاقات بين الأفراد كتكوين صداقات مع أطراف أخرى أشخاص أو منظمات، و تكوين انتماءات في مجموعات مهنية أو دراسية أو رياضية، توفر لهم عالما لتبادل المنافع و عالما رمزيا يؤثر بدرجة كبيرة على طريقة التفكير وبناء معاني مختلفة عن عالمهم الواقعي.

4- مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة جميع طلبة كلية الآداب واللغات، وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة البليدة -2-، و قد تم التركيز على الطلبة الجامعيين

باعتبارهم فئة اجتماعية لها خصائصها العمرية و النفسية و السلوكية المتميزة، و باعتبارها فئة فاعلة منتجة ونشطة في المجتمع لها مميزاتها الحركية، لكونها الفئة الأكثر رغبة في التجديد و التطلع للتغيير من خلال الانخراط في النشاطات التي تؤدي إليه.

و تشمل العينة جميع طلبة كلية الآداب واللغات، وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة البليدة -2- لميدان الدراسة، في مختلف التدرجات العلمية والتخصصات للكليتين، و لصعوبة الاتصال بوحدات البحث كلها و لاعتبارات متعلقة بأهداف الدراسة وكذا بالوقت المخصص للبحث والموارد المتاحة، و بالاستناد إلى ما تحصلنا عليه من احصائيات رقمية قمنا باختيار جزء من هذا المجتمع.

ـ عينة الدراسة: بعد عملية المعاينة الحصصية قدرت العينة المختارة ب 300 مبحوث من مجموع 12868 طالب وطالبة من الكليتين (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الآداب واللغات) أي ما نسبته 2.33%، تم الاعتماد على تقنيات جمع المعطيات، التي تم تفسيرها و تأولها للكشف عن العلاقات و الارتباطات بين متغيرات الفرضيات، و هذا باتباع الاجراء غير الاحتمالي في اختيار العينة، مع اتباع المعاينة كأسلوب يسمح باستخراج العينة التمثيلية لمجتمع الدراسة و التحقق من الفرضيات، و في ضوء ما سبق قمنا اتخذنا جملة من الخطوات المعمول بها في مثل هذا النوع من العينات التي نوضحها في المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: اختيار قصدي لميدان البحث (جامعة البليدة -2-)، ولوحدات العينة الممثلة (غير احتمالية) وفيها يتدخل الباحث في اختيار مفرداتها لدواعي منهجية وعلمية تخدم أهداف البحث.

المرحلة الثانية: اعتماد العينة الحصصية التي تتطلب المعرفة المسبقة لمجتمع البحث من حيث الخصائص والتكوين، التي حاولنا من خلالها أن نحصل على نسبة تمثيل كل كلية، وكل قسم بحيث تتناسب نسبتها مع المعطيات الرقمية التي تظهر خصائص مجتمع البحث من جنس و تخصص و مستوى دراسي عند توزيع الاستمارة.

المرحلة الثالثة: في ظل المعطيات الرقمية قمنا بتوزيع الاستمارة على عينة الدراسة مع حرصنا على أن تكون جميع المستويات والتدرجات العلمية حاضرة في العينة، و الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي و من يقبلون المشاركة والاجابة على أسئلة الاستمارة، و كانوا ضمن أفراد مجتمع الدراسة، و ذلك بعد فترة شهر من توزيع الاستمارة، و نظرا لعدم استرجاع بعض الاستمارات كان العدد النهائي لأفراد العينة 290 طالبا.

و قد اعتمدنا الملاحظة بدون مشاركة كتقنية تعكس بشكل دقيق الواقع لتحقيق أكبر قدر من الموضوعية في جمعنا مختلف الأقوال والتصرفات بمختلف تمثلاتها التي استطعنا مشاهدتها على الطلبة، مع توجيه عملية الرصد تبعا لموضوع البحث والمكونات المرغوب في التعرف عليها وقت حدوثها "وبهذا المعني فالملاحظة تقتضي الارتباط بالميدان و الاتصال المباشر بموضوع البحث"[1]، وهذا ما ساعد على بناء شبكة ملاحظة وتسجيل العديد من

---

[1] عمار حمداش، ***تقنيات البحث السوسيولوجي***، دون مكان نشر، 2006،ص27.

يكتسبونها من خلال الاشباعات المحققة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

كما اعتمدنا المقابلة للتعرف على المواقف و الآراء و المعتقدات الخاصة بالمبحوثين،

الملاحظات المتعلقة بتصرفات الطلبة و العلاقات المبنية بينهم من خلال الاستماع الى تبادل الكلام بين الطلبة، و تسجيل الأقوال التي تصدر عنهم لتدوين معلومات كيفية تصب في إطار الدراسة بهدف التعرف على مختلف مظاهر التفاعل و التواصل عبر التكنولوجيا الوسائطية التي تحدد أدوار المرسل و المستقبل مع محاولة اكتشاف الرموز والمعاني التي و ذلك عن طريق جملة من الأسئلة المفتوحة، بالإضافة إلى الاستمارة التي تضمنت أربعة و أربعين سؤالا يخدم فرضيات الدراسة.

و بناء على تصنيف و تبويب و تحليل معطيات الدراسة فقد تم الوصول إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يأتي:

ـ نتائج الدراسة: أن الشباب الجامعي يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لبناء علاقات اجتماعية مختلفة كأسلوب جديدة للاتصال، مرتبط بأجهزة الاتصال المستحدثة من لوحات الكترونية و هواتف محمولة ذكية، سعيا منهم لتحقيق الاشباع المتبادل في تكوين روابط وعلاقات مختلفة.

أن الفايسبوك هو الموقع الأكثر استخداما من قبل أفراد العينة، هذا ما تطابق مع نتائج الدراسات السابقة، فالفايسبوك يسهيل طريقة تواصلهم، و التأثير في أشكال تبادلهم وتفاعلهم من خلال ما ينبثق عنها من ممارسات وتصورات جديدة في تكوين مختلف العمليات الاجتماعية المشبعة بالمضامين الإعلامية التي توجه الفعل الاجتماعي، و تكيف المواقف من خلال نوع الخطابات عبر ما تتضمنه من محتوى متنوع و رموز وصور وفضاءات للحوار وجماعات النقاش التى تشكل مجتمعا تشاركيا يُظهر كل مشارك فيه خطاباته وشعاراته.

فرض هذا الفضاء التفاعلي نوعا من برتوكولات التبادل و التواصل أدت إلى تكوين ذوات فاعلة في العالم الافتراضي كآلية لضمان استمرارها، فتوظيف الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي في حياتهم اليومية زاد من نفوذهم في تحقيق التواصل، و تكريس قيم الحوار وتعزيز التعايش مع الآخر، بذلك صار العالم الافتراضي فاعلا في الحياة الاجتماعية للأفراد، وهو أمر يدل على أن اللقاء في هذا الفضاء من شأنه أن يعيد صياغة العلاقة الاجتماعية فيما بينهم، و ينشر ثقافات مختلفة و هو ما أكده **كريشنامورتي** "أن التغيرات الجوهرية في المجتمع لا يمكن أن تحدث إلا عبر تحويل و عي الفرد"[1]

و تمثل المضامين الإعلامية وسيلة لنقل قيم و معايير ثقافية واجتماعية متنوعة، فصناعة فضاء اتصالي جديد ساعد على تنظيم العلاقات و تعزيز التعايش، لينشأ بذلك جو تفاعلي و أخلاقي جديد تلعب فيه المعاني والرموز و القيم الثقافية دورا محوريا في تنظيم العلاقة مع الآخر، فهي بالنسبة لأفراد العينة أكثر من مجرد وسيلة تواصل مع الآخرين، فهي تقدم لهم منبرا للتعبير عن أنفسهم بحرية مما يشكل لديهم استجابات متنوعة.

و يلجأ أفراد العينة إلى استعمال مواقع التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية لما تمنحه لهم من اشباع عاطفي ونفسي، فقد صارت منصة لتوثيق الثقافة القولية و السمعية و البصرية لدى الجنسين، و صارت في متناول

الجميع تصف ما تبدو عليه الأمور و نشاطات الحياة الاجتماعية و الجامعية، و تغطية كل الأحداث العلمية المتعلقة بالطلبة.

و لاحظنا أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي صار أمرا واقعا لدي الجنسين، فرض العديد من برتوكولات التعامل، و باتت معظم محادثات الطلبة و خطاباتهم اليومية تتم عن طريقها، فقد توسعت مشاعر التعاطف و الاهتمام و الإنسانية بين الجنسين، و توحدت بذلك الطموحات والاهتمامات.

كما لاحظنا بأنه يستحيل تأسيس حوار بين الطلبة و المستخدمين بصفة عامة دون

---

1. جودو كريشناموني، ***الحرية الأولى و الأخيرة***، ترجمة أسامة اسبر، دمشق، مجمع الروضة التجاري، 2012، ص5.

ضمان تيسير سبل التفاهم بينهم بوجود اللغة و الرموز المشتركة، فجهل لغة الآخر يحول دون إمكانية التواصل، و عليه تشكلت لغة تعارف جديدة عبر هذه المواقع من خلال تهجين اللغات و الحروف اللاتينية بالأرقام و المعنى لغة عربية لتسهيل عملية التواصل.

و قد تغيرت أساليب التفاعل بين أفراد العينة و صار الشباب الجامعي يستمد الكثير

من الأفكار في إدراكه لواقعه من خلال ما تعرضه مواقع التواصل الاجتماعي، التى باتت محطة جذب تنافس وسائل الاتصال التقليدية في نشر المضامين الإعلامية التي أعطت للمستخدم سيادة الاختيار و التعبير، و بالتالى تغيير الفعل الاجتماعي، و يرى **أنتوني جيدنز** أن الفعل له أهمية في تشكيل البناء الاجتماعي، كما يقر بدور البناء الاجتماعي في تغيير شكل الأفعال والممارسات"[1] من خلال التفكير والسلوك البشري هذا التفاعل الذي ساعد في تسويق الأفكار من قيم ثقافية واعلانات لمنتجات استهلاكية.

1- و قد لوحظ أيضا بأن أفضل فضاء لعملية التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي للطلبة الجامعيين هي الدردشة (chat) كما اتضح سابقا، إذ ينسق المستخدمون بين خطاباتهم اللغوية و المكتوبة و المنطوقة، و المصورة و الرمزية و أشكال عديدة تعبر عن حالة المرسل والمستقبل، مما يراه الشباب الجامعي "وجها من وجوه الحرية الاجتماعية" كما عبر عنها الدكتور **نديم منصوري** في كتابه "سوسيولوجيا الانترنت".

و توصلت الدراسة أيضا إلى أن وسائل الاتصال الحديثة، و مواقع الاتصال الاجتماعي و ما رافقها من تغير في بروتكولات التفاعل و أساليب التواصل، أدت الى بلورة تغيرات في المواقف والاتجاهات والقيم، و جعلت أفراد

العينة أكثر اندماجا في العالم الافتراضي ما أكسبهم مفاهيم و قناعات و أذواق جديدة أسهمت في تشكيل خبرات ومكتسبات جديدة.

كما أن تداول أفراد العينة للرسائل عبر مواقع التواصل الاجتماعي أفرز تخاطبا لغويا

---

1. يحي خير الله عودة، ***نظرية التشكيل البنائي عند أنتوني جيدنز، رفض الرؤي أحادية للتفسير***، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم الأنثروبولوجيا التطبيقية، د س ن، ص2.

للرسالة القصيرة و التعابير المختصرة خلّف بما يسمى "بالتلوث اللغوي"، و ذلك للبحث عن أكبر قدر من السرعة والتواصل مع الآخر بأقل تكلفة.

ـ **خاتمة:** تأخذ العلاقات الاجتماعية في مجتمع افتراضي أشكالا متعددة تختلف عن أشكال العلاقات الواقعية بكل خصوصياتها، نظرا لخصوصيات شبكات الاتصال الاجتماعي المعاصرة، و هي تجذب مختلف الفئات الاجتماعية خاصة الشباب منها نظرا لميولهم الحماسية نحو كل ما هو جديد وميولهم إلى التغيير، و تعتبر الفئات الطلابية الجامعية من أكثر الفئات الاجتماعية المستعملة لمواقع التواصل الاجتماعي.

و قد أدى استعمال هذه الشبكات إلى إدخال الكثير من الأشكال الثقافية للعملية الاتصالية، و إدخال الكثير من الرموز الاتصالية التي تؤدى أدوارها المنسجمة مع طبيعة هذه الشبكات، كما أنها كسرت إلى حد ما بعض قواعد الاتصال و قيم الاتصال المعهودة في عالم الاتصال الواقعي.

و بما أنها تسمح بالكثير من الحرية في التعامل و توفر الكثير من أشكال التبادل النفعي فهي تلقى الكثير من الإقبال، و تقدم منافع متعددة تجعلها أكثر وظيفية و مكملة للاتصال الواقعي و ليست مناقضة له، و في نفس الوقت لا تكون بديلة له.

و بما أنها تتجاوز الزمان و المكان فإنها تقدم بدائل كثيرة و متنوعة، بدائل محلية و إقليمية و عالمية متنوعة، فإنها تعطي الكثير من الفرص للطلبة و للشباب بصفة عامة، و تسمح بالرسو على تقريب الثقافات العالمية، وصياغة ثقافة عالمية و رموز عالمية قائمة على التعايش و تبادل المنافع المتاحة في العالم، و هكذا يمكن أن نصل في المستقبل إلى ما يسمى بالإنسان العالمي الذى يختلف عن الانسان المعهود في مختلف أشكال الاتصال الواقعي.

ـ المراجع:

-جودو كريشناموني، ***الحرية الأولى و الأخيرة***، ترجمة أسامة اسبر، دمشق، مجمع الروضة التجاري، 2012

- عمار حمداش، ***تقنيات البحث السوسيولوجي***، دون مكان نشر، 2006.

- يحي خير الله عودة، ***نظرية التشكيل البنائي عند أنتوني جيدنز، رفض الرؤي أحادية للتفسير***، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم الأنثروبولوجيا التطبيقية، دون سنة نشر،

النمط الأسري الحضري الجزائري بين تحديات العصرنة و إلزامية الأعراف.

نادية حاجي

تمهيد: يعتبر موضوع الأسرة والقرابة من أكثر المواضيع تداولا في حقل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والدراسات السوسيولوجية، نظرا للمكانة الهامة و الدور الذي تلعبه في المجتمع من حيث أنها تمده بالخلف من خلال عملية الإنجاب، الأمر الذي يضمن استمراره، كما تقوم على تربية النشء وإعداده ليكون إيجابيا في مجتمعه.

و على هذا النحو، بات من الخطأ النظر إلى الأسرة على أنها وحدة ثابتة في منأى عن التحول، بل هي في جوهره، ولعل هذا ما أثار فضول العديد من الباحثين الذين حاولوا من خلال دراساتهم، فهمَ الأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسة و الآليات التي تساعد على الحفاظ على بنيتها وتركيبتها حينًا، وتؤدي إلى تغيرها حينًا آخر.

في هذا الإطار يرى " ***مصطفى بوتفنوشت***" أنه ثمة نظريتان عامتان تتقاسمان أسلوب تفسير التطور المعاصر للأسرة، و هما النظرية الدوركايمية و التي تندرج ضمن التقليد الأنتروبولوجي والمؤثر على التفسير الوظيفي، ونظرية "***فريديريك لو بلاي***" والمرتبطة مباشرة بالتجريب.

من جهتها، لقيت الأسرة الجزائرية و التي تعد نتاجا لظروف تاريخية عاشها المجتمع، اهتمام وفضول المدرسة الأنثروبولوجية الاستعمارية الفرنسية فحركت العديد من الأبحاث و التي انحصرت أساسا في منطقة القبائل و ذلك كما يرى البعض، خدمة للاستراتيجية الاستعمارية [1]. وينبغي الاشارة الى أن تلك الدراسات ظلت مركزة على صفة الثبات بدل

---

[1]- محمد نجيب، بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص 70.
minhajcanal.blogspot.fr/2004/09/pdf

التطور، إذ اعتنت بدراسة الحياة الاجتماعية والثقافية لهذه المؤسسة كالبنية والعادات والتقاليد إلى جانب المنظمات الاجتماعية التقليدية التي غالبا ما تتعارض مع القوانين الاستعمارية [1]، و نشير هنا إلى دراسة ***بيير بورديو***(Bourdieu Pierre) بخصوص سوسيولوجيا الجزائر التي ركز فيها على التقسيمات العرقيّة و اللغوية والدينية للمجتمع الجزائري[2]، ودراسة ***ديكلواتر روبير*** و ***العيد دبزي***(Descloitres Robert , Debzi Laïd) عن الأسرة الريفية[3].

و من خلال هذا العمل سنسعى للإجابة عن التساؤل الآتي:

. ما هي أصناف الأسرة الحضرية الجزائرية كما حددها المختصون؟ هل يمكننا اليوم الإقرار بثبات تلك الأنماط؟

. ما مدى تأثر التركيبة الأسرية بالتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري؟

. هل أحدث هذا التغير اليوم تركيبات أسرية جديدة؟ و هل يمكننا اعتبارها أنماطا مختلفة تماما عن سابقاتها شكلا و مضمونا؟

1-.تصنيف الأسرة حسب بعض المنظرين :

1-1. تصنيف الأسرة من منظور وظيفي:

1.إميل دوركايم : يقول متحدثا عن النظرة التطورية للأسرة، بأن هذه الأخيرة قد بلغت الشكل العصري الذي هي عليه، أي الشكل الزوجي نتيجة لاجتيازها مراحل تاريخية

---

[1]- محمد آكلي، فرادجي، "**الإشكالية المعرفية للسوسيولوجيا الكولونيالية في الجزائر**، دراسة عينة من الأبحاث الكولونيالية التي أنجزت حول نطقة القبائل "، أنظر، سليمان، دحماني، "في إشكالية نمط الأسرة الجزائرية "، **دراسات اجتماعية**، 10، (جانفي 2012).

2-Pierre. Bourdieu. **Sociologie de l'Algérie**. Paris. PUF. 1974.p12.

3- Robert. Descloitres et Laid. Debzi. **« Système de parenté et structures familiales en Algérie »**.**Annuaire de l'Afrique du nord**. (1963) . p 29. aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/

"سوسيولوجية" كبرى أسفرت عن بروز النوع الجديد.

2.تالكوت بارسونز: هو الآخر يدافع عن هذه الفكرة فيرى بأن الأسرة النواة (و التي تختلف عن الأسرة الزوجية بتقليص كبير للخلية الأسرية) أنها الشكل السائد والنهائي للمجتمع الحديث. وعلى كل فإن هذه النظرية تتحدث عن الفرضية القطعية للنموذج

الأسري الوحيد في المجتمعات العصرية والمقصود به الأسرة النووية [1].

2-1.تصنيف الأسرة من منظور تطوري: *1.فريدريك لو بلاي*: **يميّز من وجهة نظره المستقاة من النظرية التجريبية البعيدة عن النظرة التطورية بين عدة أصناف أو بُنَى أسرية، وهذا في ذات المجتمع، ويقول أن تنوعها مرتبط بتنوع الظروف الاجتماعية، ومن هنا يحدّد ثلاثة أشكال أسرية متلازمة و متزامنة في المجتمع**

الأوروبي.

أ. نموذج الأسرة الأبوية: و فيها يعيش جميع الذكور بعد زواجهم في بيت الأب و التي يقوم فيها أحد الأبناء بتخليد مكانة الأب[2].

ب. نموذج الأسرة السلالية: والتي يختار فيها الأب أحد أبنائه كوريث مفضل، وهذا الأخير عند زواجه يبقى في بيت والديه، أما باقي الورثة فلا حق لهم في الميراث و يستلمون من حين إلى آخر هبات كتعويض. و يرى البعض بأن هذا النموذج يتطابق مع الأسرة الممتدة[3].

ت. نموذج الأسرة النواة: و هو مبني على زواج كل الأبناء خارج بيت الوالدين، أما الممتلكات فتوزع بصفة عادلة[4] ، و هناك من يسمي هذا النوع من الأسرة بـ "الغير مستقرة" لأنّها

---

[1] Mostefa, Boutefnouchet**. La famille Algérienne quel model**. intervention présentée lors du 3éme colloque du département de sociologie sur les changements familiaux et les changements sociaux. 20-21 janvier 2004. collection leLien .2. Université d'Alger. Alger .2005-2006.p 9-10.

[2]- [3] Boutefnouchet. op.cit. Même page.

[4] Alain Beitone et Christine. Dollo et autres. **Sciences sociales.** France. Ed Dalloz.3éme Ed. 2002.p.198.

تتشكل بوجود الزوجين وتختفي باختفائهما[1] .

3-1.تصنيف الأسرة من منظور القوة: *1.كارل زمرمان*: **بنى** زمرمان تصوره عن الأسرة والتي وردت في مؤلفه"الأسرة والحضارة"[2] على أساس فكرة القوة، و هو الأمر الذي مكنه من تصنيفها خلال تطورها التاريخي تبعا لمقدار قوتها مقارنة بقوى باقي المجتمع. وباستخدامه "النمط المثالي" توصل إلى تحديد ثلاثة أنماط رئيسة تمر بها الأسرة خلال دورة تغييرها:

أ. **أسرة الوصاية**: في هذا النوع من الأسر، لا يكون الأفراد أعضاء في الأسرة بل أوصياء عن اسمها وأملاكها ونسبها، والأسرة في حد ذاتها خالدة بغض النظر عن وجود الأفراد. و لا يوجد أي تصور لحقوق الأفراد، فرفاهية الفرد مرتبطة برفاهية الأسرة كجماعة. و هذه الأسرة لها سلطة كبيرة على أفرادها، و ترجع سلطة الزوج و الأب المطلقة لكونها منبعثة من دوره كوصي على الأسرة، ومن مميزاتها التضحية بالنفس في سبيل أهداف الجماعة[3].

ب. الأسرة العائلية: و هي نوع متطور أو مشتق من الأولى، إذ تضعف سلطة الأسرة على أفرادها و تزداد سلطة الدولة التي تحد من حق الأسرة في معاقبة أفرادها. و تهيئ الظروف لممارسة الحقوق الفردية لكي يتمكن أعضاؤها من مواجهة سلطة هذه الأخيرة.

ت. الأسرة النواة: و هي على النقيض من سابقتها، فتحل الفردية محل الأسرية و تتناقص قوة الأسرة وسلطتها إلى الحد الأدنى، و تتميز بمذهب النفعية أو اللذة، والزواج عبارة عن عقد مدني وليست له القدسية التي كانت له في الماضي مما جعل الطلاق أمرا شائعا إلى جانب أدلة أخرى على تفشي الفردية مثل الحركات النسوية و مشاكل الشباب[4].

---

[1]-Voir.Boutefnouchet. op.cit.-

2-Carle .Zimmerman**. Family and Civilization.**New York. Harper and Bros. 1947.

[3]- [4] سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، بيروت، دار النهضة العربية، 2009، ص،ص 121،122.

الملاحظ في هذا التصنيف الذي اقترحه ***زيمرمان***، وجود أنماط متناقضة بين تلك التي تتميز بالحد الأعلى من القوة و هو النوع الأول أي أسرة الوصاية، و تلك التي تمثل الحد الأشد من الضعف و المقصود بها النوع الثالث أي الأسرة النواة، و بين الأولى و الثالثة نجد الوسطى أي الأسرة العائلية التي تتميز بقوة متوسطة مقارنة بالسابقتين.

1-4. تصنيف الأسرة من حيث اتساعها، رئاستها و وظيفتها:

حسب **إبراهيم ناصر**[1]، مرت الأسرة في تطورها بخصائص رئيسة ثلاثة:

1.من حيث اتساعها:كانت الأسرة قديما تضم جميع الأقارب من ناحية الذكور والإناث والموالي والأقرباء والمتبنين، ولكنها بدأت في لملمة هذا الاتساع تدريجيا إلى أن اقتصرت الأسرة الحديثة على الأب و الأم و الأبناء غير المتزوجين، وذلك ما يعرف بالأسرة النووية.

2. من حيث رئاستها: يرأس الأسرة منذ القديم أكبر أفرادها، و هو الشيخ أو الكبير أو الأب، و ترمي الرئاسة إلى تحقيق النظام والاحترام، و شيئا فشيئا صارت الرئاسة إلى الذكور من أفراد العائلة وغالبا ما تكون للآباء، و في

بعض المجتمعات الحديثة نجدها تخضع لعوامل أخرى منها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، فنجدها تارة للأب و تارة للأم و في حالة أخرى للأخ الأكبر أو حتى للجد أو للجدة.

3. من حيث وظيفتها: كانت الأسرة التقليدية تكفي نفسها بنفسها في مختلف أنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والتربوية والترفيهية، و بدأت هذه الأنشطة تتقلص شيئا فشيئا وانتقل بعضها إلى مؤسسات أخرى كالقبيلة و الدولة، وصار دور الأسرة الحديثة يتلخص في معظم المجتمعات الحديثة فى الوظيفة البيولوجية و الوظيفة التربوية، في حين أوكلت باقي الوظائف إلى مؤسسات أخرى.

1-5.تصنيف الأسرة من حيث الشكل والحجم: يصنف فريق آخر من الباحثين الأسرة

---

[1]-ابراهيم، ناصر، **التنشئة الاجتماعية**، عمان، دار عمار للنشر التوزيع، 2004، ص253.

من حيث الشكل والحجم، هناك من يميز بين ثلاثة أنماط بينما يميز آخرون بين أربعة.

1.جورج بيتر ميردوك: ترتبط أول محاولة باسم عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي جورج بيتر ميردوك الذي قام خلال الأربعينيات بمسح شمل 250 مجتمعا بشريا، واستنتج فى تحليله للبيانات أن الأسرة تمثل جماعة اجتماعية كونية موجودة في كل العالم و أنه بإمكاننا التمييز بين ثلاثة أنواع من التنظيم الأسري هي **الأسرة النواة** التي تتكون من رجل و زوجته وذريتهما و في حالات فردية قد يساكنهم شخص إضافي أو أكثر، و **الأسرة الممتدة** التي تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر مرتبطتان ببعضهما من خلال امتداد علاقة الوالدين بالابن المتزوج الذي يستمر مع والديه حتى بعد زواجه، ويسمى هذا النوع أحيانا بالأسرة المركبة.

ثم الأسرة البوليجامية التي تجمع بين أسرتين نوويتين أو أكثر مرتبطة بزيجات جماعية،

كما هو الحال بالنسبة للرجل المتزوج بأكثر من امرأة، إذ يقوم بدور الأب في أكثر من أسرة نواة فيوحدهم في جماعة أسرية كبيرة.

و هناك فريق آخر قسم الأسرة إلى أربعة أنواع :

أ. **الأسرة النواة أو الأسرة البسيطة**: و تسمى كذلك لكونها أصغر وحدة أسرية بالمعنى الصحيح للأسرة، و لكونها تمثل حجر الأساس لجميع أنواع أنظمة الأسرة [1]. وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع، تتألف من الزوج و الزوجة و أولادهما غير المتزوجين يقيمون معا في مسكن واحد، و هي تعتبر النمط المميز للمجتمعات الحديثة.

و هناك من" يميز هذا النوع من الأسر عن غيرها من الأشكال الأخرى، هو وجود حس مميز للتعاون يجمع بين أفراد الوحدة المنزلية و يبعدهم في ذات الوقت عن باقي الجماعات،

---

[1]- أحمد سالم، الأحمر، **علم اجتماع الأسرة بين التنظير و الواقع**، طرابلس،ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 1، 2004،ص17.

فأفراد الأسرة النواة يشعرون جميعا بأنهم يتقاسمون العيش في جو عاطفي متميز يتوجب عليهم الحفاظ عليه من المتطفلين و ذلك بالانعزال خلف جدار الحياة الخاصة"[1].

يتنوع حجم الأسرة النواة من أسرة صغيرة إلى متوسطة إلى كبيرة.

ـ أسرة نووية صغيرة: تتكون من زوجين فقط أو شخصين مرتبطين بروابط الدم أو القرابة أو التبني يشتركان في سكن واحد و يكونان وحدة اقتصادية.

ـ أسرة نووية متوسطة: تضم زوجين وعددا من الأبناء غير المتزوجين لا يتجاوز عادة الأربعة، يعيشون معا تحت سقف واحد و يشكلون وحدة اقتصادية واحدة.

ـ أسرة نووية كبيرة الحجم: تشمل زوجا و زوجة و عددا من الأبناء (لا يقل عن خمسة)غير متزوجين، يشكلون وحدة سكنية واقتصادية واحدة[2].

ب. **الأسرة الممتدة**: وتمتد عبر أجيال ثلاثة أو أربعة، يعيشون تحت سقف واحد أو في بيوت متجاورة، تربطهم روابط الزواج أو النسب أو التبني، و يتعاون الجميع من أجل توفير حاجات الأسرة و متطلباتها، و تتكون هذه الأسرة عادة من الأب و الأم و أولادهما غير المتزوجين والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهم، وأحيانا تمتد لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة مع أبويه المسنين، و ينتشر هذا النوع من الأسر في أقطار الوطن العربي وبعض البلدان الآسيوية و الإفريقية و أمريكا اللاتينية[3].

و يضيف "***يوجين لتواك"***، نوعا آخر من الأسرة الممتدة **يناسب** في رأيه علاقات الأسرة الحضرية الحديثة سماه "الأسرة الممتدة المعدلة "، و تتشكل هذه الأسرة نتيجة لائتلاف أسر نووية في حالة اعتماد جزئي فيما بينها.

و هذا الاعتماد الجزئي يعني أن أعضاء الأسر النووية يتبادلون خدمات هامة مع بعضهم

---

[1] – Edward. Shorter.**Naissance de la famille moderne XVIIIe –XXe Siècle**. traduit de l'anglais par Serge Quadruppani. Paris. ed du seuil.1977. p254.

[2]- الأحمر، نفس المرجع السابق. ص18

[3]- المرجع نفسه. ص19

البعض. وتحتفظ الأسرة الممتدة المعدلة بقدر كبير من الاستقلالية، لكونها غير مقيدة اقتصاديا (بضرورة الاشتراك في النشاطات الاقتصادية) أو جغرافيا (بضرورة القرب الجغرافي) مما يجعلها تختلف عن الأسرة الممتدة التقليدية [1].

ت. **الأسرةالمركبة**: يرتبط هذا الشكل بنظام تعدد الزوجات، حيث يتألف من الرجل وزوجاته وأطفاله منهن، وتشكل وحدة قرابية نتيجة لوجود الزوج كعضو مشترك.

ث. **الأسرة المشتركة**: وتتكون في الغالب من أسرتين نوويتين أو أكثر يرتبط بعضهما ببعض من خلال خط الأب عادة، وأغلب هذه الأسر تتكون من أخوين وزوجاتهما وأولادهما يتشاركون جميعا نفس المسكن[2].

2.تصنيف الأسرة الجزائرية - قراءة لبعض الإسهامات:

2-1.تصنيف مصطفى بوتفنوشت :

يرى ***مصطفى بوتفنوشت*** أنه يمكن التمييز في الجزائر بين نوعين أساسين من الأسرة، هما الأسرة المركبة متعددة الأحجام، و الأسرة الضيقة أو البسيطة و حصل التطور من الشكل الأول إلى الثاني. وقد توصل الباحث إلى ضبط هذين النموذجين إثر الدراسة التي أجراها على ثلاث مدن جزائرية كبرى(الجزائر العاصمة، عنابة، وهران) بغرض دراسة وتحليل تطور البنيات العائلية -الاقتصادية من الجزائر التقليدية إلى الجزائر المعاصرة[3]، مع العلم أن هذان النموذجان الأساسيان من الأسر يتفرعان بدورهما إلى نماذج ثانوية هي:

---

[1]-Ethel. Shanas and Gordon .Streib. **"Social Structure and the Family**. Generational Relations". Journal of Marriage andFamily . 28. III (Aug1966). pp. 380-382. www.jstor.org.

[2]- عبد القادر، القصير،**الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية** (دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري)، بيروت، دار النهضة العربية، ط2، 1999، ص53-55.

[3]-مصطفى، بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص5.

1-الأسرة الموسعة أو العائلة: كان هذا النوع هو السائد في جزائر ما قبل الاستقلال ، و سميت هذه الأسرة كذلك لأنها تتميز بالامتداد في الحجم، إذ تتكون من عدد من الأزواج و أبنائهم (عدة عائلات زوجية)، نجدها تضم في بعض الحالات أيضا الأعمام أو أقارب قريبين أو بعيدين كان عددهم يبلغ أحيانا الأربعين فردا و يقيمون جميعا في بيت واحد، و يأويهم سقف واحد وتسمى "الدار الكبرى"عند الحضر و"الخيمة الكبرى" عند البدو[1].

و هذه الأسرة قائمة على أساس مبدأ سيادة النزعة الجماعية و سيطرة العامل القرابي الذي يؤكد على احترام السكن في محل واحد قرب الوالدين، و تحت رئاسة الأب الذي يتمتع بسلطة أبوية مطلقة[2] ، و يعد القائد الروحي للجماعة العائلية، و يعود إليه تنظيم و تسيير شؤونها، كما يتمتع بمكانة خاصة تجعله قادرا على الحفاظ على تماسك الجماعة المنزلية[3]، و على تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي، فيقوم بتوزيع الأعمال الزراعية بين مختلف الأعضاء المكونين للجماعة العائلية، و يتأكد من حسن تفاهمهم و بذلك تعتبر وحدة إنتاجية واستهلاكية[4]،و بعد وفاته يحل مكانه الابن الأكبر أو أحد الإخوة ذوي الكفاءة[5].

و تبعا لذلك، تأخذ الأسرة التقليدية الجزائرية مميزات الأسرة الأبوية كما حددها علماء

---

[1]-نفس المرجع. ص37

[2]- محمد أحمد، بيومي و عبد العليم، ناصر عفاف، **علم الاجتماع العائلي** (دراسة التغيرات في الأسرة العربية) ،القاهرة، دار المعرفة الجامعية،2003 ، ص74.

[3]- بوتفنوشت، المرجع السابق، ص37.

[4] -[5] lahouari. Addi. **Femme. famille et lien social en Algérie.** in A .Thiebaut. et M. Ladier. Famille et mutations socio-politiques. l'approche culturaliste à l'épreuve. Paris. édition de la maison des sciences de l'homme .2005.p71- 72.

الأنثروبولوجيا. هي عائلة أكناتية، النسب فيها ذكوري والانتماء أبوي وحتى المرأة و بعد زواجها يبقى نسبها لأبيها، كما أن الميراث ينتقل في خط أبوي، أي من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على الميراث من الانقسام و لذلك فهي عائلة لا منقسمة[1].

و يرى البعض، أن هذا "النظام الأبوي هو عبارة عن بنية سيكولوجية و اجتماعية وثقافية ناتجة عن شروط تاريخية وحضارية نوعية تكونت من مجموعة من القيم والأنماط السلوكية، و يرتبط بنظام اقتصادي تقليدي له خصوصيته ويشكل واقعا اجتماعيا حيا و ليس مجرد خاصية من خصائص نمط إنتاج معين بالعالم العربي."[2]

و تحول هذا النموذج نتيجة للظروف التاريخية، منها السياسة الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى تحطيم التراث العقاري للمجتمع الجزائري التقليدي والاستيلاء عليه بتجريد الأسر من أراضيها ثم سياسة الثورة الزراعية المنتهجة في جزائر ما بعد الاستقلال و التي زادت من تسارع وتيرة التحول الاجتماعي، إلى جانب سياسة التحضر والتي تم بمقتضاها دمج الجماعات القادمة من الأوساط الريفية في بنى حضرية، و لم يعد هذا النمط الأسري الأبوي التقليدي يتوافق مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية الجديدة، و مع النماذج العمرانية و الظروف الاجتماعية، فظلت هذه الجماعات تحاول باستمرار إعادة التشكل في المدينة ضمن إطار السكنات الهشة التي قامت بإنشائها لتتحول بذلك تدريجيا إلى ما يعرف بالأسرة الموسعة أو الممتدة و تفسح المجال أمام ميلاد نمط أسري مغاير[3] يتناسب مع الظروف الحضرية الجديدة.

---

[1]- بوتفنوشت، المرجع السابق، ص37.

[2]- الطيب العماري، "**التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية** "، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، عدد خاص، الجزائر،(2001-2002) ص 431، www.univ-ouargla.dz.pdf

3-Addi. op.cit. Même page.

1) **العائلة المركبة:** ويميز الباحث بين ثلاثة نماذج منها:

أ. عائلة مركبة عمودية: تشمل الزوجين مع الأسلاف و الأخلاف المباشرين و غير المتزوجين.

ب. عائلة مركبة أفقية: تضم الزوجين و أبنائهما غير المتزوجين، مع أقارب جانبيين غير متزوجين.

ت. عائلة مركبة عمودية / أفقية: تتكون من الزوجين وأبنائهما المتزوجين وغير المتزوجين مع الأسلاف والأقارب الجانبيين متزوجين و غير متزوجين[1].

2) **الأسرة الضيقة:** جاءت هذه الأسرة في الوسط الحضري نتيجة لانفصال الوحدات شبه الأسرية عن الوحدة الأصلية المكونة للبناء الأسري الكلي، و بديلا للنمط الموسع المنحل مما دفعها للانقسام و الانكماش و البحث عن مصادر أخرى للعيش حفاظا على الحماية الاقتصادية لأفرادها[2].

و هذه الأسرة هي أسرة أبوية كالأولى وبسيطة، تشمل الزوجان مع أبنائهما المباشرين غير المتزوجين، و لكنها متباينة في عدد الأطفال، إذ يتميز هذا النمط بالانخفاض في معدلات الخصوبة و منه تقليص عدد الولادات ولهذا يمكننا فرز ثلاثة أحجام، منها ذات الحجم الصغير من 1 إلى 3 أطفال و ذات الحجم المتوسط من 4 إلى 6 أطفال و ذات الحجم

الكبير من 7 إلى 11 طفلا أو أكثر.

2-2.تصنيف فاطمة أوصديق: وعلى غرار الدراسة السابقة، توصلت الباحثة *فاطمة أوصديق* **إثر الدراسة الميدانية التي أجرتها بمدينة وهران ما بين سنة 1986 و1987إلى حصر أنواع الأسرة، و اعتمدت الباحثة في تصنيفها على مجموعة من المؤشرات مثل مكان الاستهلاك بالنسبة للمبحوثين، و الرغبة في السكن ضمن جماعات**

1- مصطفى، بوتفنوشت، مرجع سابق. ص315 -316

[2]- Mostefa .Boutefnouchet. **Système social et changement social en Algérie**. Alger. OPU .sans année .p39.

أسرية ممتدة، و الطريقة التي تعارف بها الزوجان، و على هذا الأساس صنفت الباحثة خمسة أنواع للأسرة، اعتمدت في ترتيبها على درجة ترددها وكانت كالآتي:

1. الأسرة الأبوية الجديدة الممتدة (la famille néo-patriarcale étendue): و تضم الزوجين والأبناء غير المتزوجين والمتزوجين وأطفالهم.
2. الأسرة الأبوية الجديدة المقلصة (la famille néo-patriarcale réduite): و تضم الزوجين والأبناء غير المتزوجين.
3. الأسرة الزوجية (la famille conjugale):وتضم الزوجين والأطفال.

4. الأسرة الزوجية المقلصة(la famille conjugale réduite): تضم الأطفال و أحد الوالدين أرمل أو مطلق.

5. الأسرة شبه-الزوجية(la famille para-conjugale): تتكون من الزوجين والأطفال ويقيمون عند الحموين بسبب أزمة السكن.

3-2..تصنيف فوزي عادل: استند الباحث من جهته في ترتيبه لأنماط الأسرة على جملة من المؤشرات، كنوع التجمع العائلي وعلاقات القرابة والتجربة العاطفية قبل الزواج وأسلوب اختيار القرين ونمط الخصوبة، ساعدته على الخروج بثلاث نماذج للأسرة.

1-نموذج اللاإنقسام(le model de l'indivision): يتواجد هذا النوع لدى الجماعات عديمة التنقل جغرافيا، من خصوصية هذا النوع فارق السن الكبير بين القرينين، والسكن مع و الدي الزوج و تكتسي مسألة الإنجاب أهمية بالغة لدى المرأة، و يستند تقسيم العمل بين الأفراد إلى ضوابط صارمة، كمن يتم الفصل بين الجنسين كتشديد على قيمة الشرف.

2-النموذج الانتقالي (le model de transition): عكس النموذج السابق، يرتبط هذا النوع بالجماعات التي تنقطع عن وسطها الاجتماعي الأصلي بسبب حراكها الاجتماعي، ويكون الاختيار للزواج مشترطا بموافقة الوالدين، و عادة ما يبدي الابن المتزوج الرغبة في الانفصال عن سكن الوالدين تفاديا للعديد من المشاكل الأسرية، ويتجه الزوجان إلى تحديد الولادات الأمر الذي لا ينجح في معظم الأحيان.

1. النموذج الزواجي(le model conjugal): يشيع هذا النوع وسط الفئة المثقفة الحاملة للثقافة الفرنسية، ويظهر من خلال تصدر العلاقات العاطفية قبل الزواج و الحرية المطلقة في اختيار القرين والتكفل الكلي بجملة المصاريف المرتبطة بتحضيرات القران والسكن المستقل والتخطيط للإنجاب، أما العلاقة مع الوالدين فلم تعد تديرها العاطفة المشبعة بالإحساس بالواجب بل الشعور بالإحسان والشفقة، و لهذا ينظر إلى هذا النمط على أنه تمرد على العادات والتقاليد[1].

تعقيب على وجهات النظر الثلاثة: بعد عرض وجهات النظر الثلاثة التي اقترحها الباحثون للأسرة، نلاحظ أن كلا من ***مصطفى بوتفنوشت*** و***فاطمة أوصديق*** يؤكدان على انتقال الأسرة الجزائرية إلى أنماط جديدة دون تعارضها مع القيم التقليدية المسيرة و المنظمة لشبكة العلاقات الاجتماعية التي تربطها بأسرة التوجيه،

بين نجد ***فوزي عادل*** يقول بسيادة النمط الأسري الحديث و الغريب عن تقاليد وقيم المجتمع على حساب النمط القديم.

4-2.تصنيف الأسرة حسب إحدى الدراسات الحديثة: توصلت إحدى الدراسات الحديثة [2] إلى حصر أنماط الأسرة الحضرية، فقامت الباحثة بتوزيع استمارات الاستبيان بعد أن تم نشرها عبر موقع Sphinx online. بعد الحصول على الإجابات، قامت الباحثة

---

[1]-سليمان، دحماني، "**في إشكالية نمط الأسرة الجزائرية** "، دراسات اجتماعية، الجزائر،(جانفي 2012)، ص 37-38

[2]- Cécile. Perret et Bernard .Paranque. « **Les nouvelles dynamiques de la solidarité intergénérationnelle en Algérie. Une étude appliquée à ses différentes dimensions** ». Recherches familiales. 10(mars 2011).p9. PDF

.

بالاحتفاظ بإجابات لعينة من الأشخاص تقدر بـ93 جزائري منهم70 امرأة و23 رجل تتراوح أعمارهم مابين 35 سنة فما فوق، 72 منهم عازبين، 10 مخطوبين و4 متزوجين.

بعد الفرز وجدت الباحثة أن 88 من المبحوثين أي ما يعادل 94,6%من أفراد العينة يعيشون عند الوالدين وتبين أن السكن العائلي وفي معظم الحالات يوجد في منطقة حضرية وهذا لدى 73 فردا أي ما يعادل 78,5% من العينة.

و في تحليلها للمعطيات ترى الباحثة أن النتائج المتوصل إليها توحي بوجود تضامن آلي حتى داخل الأسر الحضرية المحظوظة رغم أن هذا النوع من التضامن كما عرفه ***إميل دوركايم*** مرتبط بالمجتمعات التقليدية"، وقد بررت ذلك بقلة التمايز بين الأفراد و تقاسمهم لذات الشعور وخضوعهم لنفس القيم والمعتقدات"[1] .

فالأسرة الحضرية الحديثة حسب هذه الباحثة برزت نتيجة لتغير الأسرة الأبوية المرتبط بإمكانياتها المادية ومستواها الثقافي، لذا فهي تميز بين نوعين من هذه الأسر هي أسرة ممتدة و تضم عدة أزواج يقيمون في بيت واحد، و شبكة عائلية و تكون عادة مهيكلة ضمن أسرة رئيسة تشمل الوالدين، و الأخ الأكبر أو أي رجل منهم

يعرف بكفاءته و بجدّه أو بدخله، فإذا كان الأب قد حافظ على سلطته الشكليّة فإن الابن الذي ينجح مهنيا بإمكانه أن يصير رئيسا جديدا لهذه الأسرة[2].

بناءً على ما سبق، فإنه بالإمكان تسجيل تطور بنية العائلة الخاصة بأفراد العينة ما بين جيل الأجداد وجيل الوالدين، إذ كانت البنية الأبوية الجديدة الممتدة هي الغالبة في الجيل الأول في الوقت الذي انتشرت فيه بنية الأسرة الزوجية لدى الجيل الثاني[3].

2-5.تصنيف الأسرة حسب الديوان الوطني للإحصاء: ضبط الديوان الوطني للإحصاء

---

[1]-Cecile.Perret. op.cit.p13

[2]-ibid. p7

2- [3]-ibidem. p13

(احصائيات 1998)أصنافا للأسرة الجزائرية وفق أربعة أنماط مع عدم التركيز عن كونها ممتدة أو نووية:

1. أسرة متكونة من زوج وزوجة وأطفال.
2. أسرة متكونة من زوج وزوجة بدون أطفال.
3. أسرة قائمة على أحد الوالدين أم أو أب مع أطفال.
4. أسر أخرى[1].

و استنادا إلى هذا التصنيف، و تصنيف البيوت حسب نفس الديوان توصل الباحث ***بومخلوف محمد*** إلى استخلاص ثلاثة أنماط من الأسرة:

1. الأسرة النووية: تضم الزوجين مع أطفالهم إن وجدوا، أو تتكون من أحد الوالدين مع الأبناء.

الأسرة الممتدة: تجمع أسرتين أو أكثر مع احتمال وجود أشخاص آخرين وتجمعهم غالبا علاقة دموية.

2. الأسرة شبه النووية أو المتسعة: وتقوم على فكرة عيش الأسرة النووية مع أشخاص خارجين عنها أو عيشها هي مع آخرين لسبب أو آخر[2].

3-3.الأسرة الحضرية الجزائرية المعاصرة، أي نموذج؟ نقاش وتحليل:

تشكلت الأسرة الحضرية في الأصل، من أسرة زوجية نزحت إلى المدينة في الستينيات[3]، و قد صارت واسعة الانتشار اليوم ليس في الجزائر فحسب بل و في المجتمعات العربية الإسلامية أيضا، و تمتاز بتقاسم صفة الأبوية مع الأسرة التقليدية.

1- 2- محمد، بومخلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري "القطيعة المستحيلة "، الجزائر، دار الملكية، ط1، 2008، ص،ص 118، 122، 123.

3- Voir l'étude de Fatima. Oussedik**. Femmes et fécondité en milieu urbain.**Oran. Ed CREAD. FNUAP. 1988.

هي أسرة أبوية تتكون من الزوج والزوجة والأطفال محدودي العدد مقارنة بالأسرة التقليدية، و قد تضم في بعض الحالات الاستثنائية الجد والجدة تحت سقف واحد و لكن بنفوذ محدود[1].

و تتطور هذه الأخيرة باتجاه الأسرة النووية، ومما عزز هذا الانتشار هي التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية، و الثقافية و السياسية التي طبعت الواقع الاجتماعي الحضري الجزائري و المتمثلة أساسا في نشوء المدن و تغير أسلوب الإنتاج، و انسحاب و اختفاء بعض القيم التي كانت بارزة في الحياة الريفية مثل الزواج المبكر، و سيطرة الرجل على المرأة، و تفضيل الذكور على الإناث، و قوة الروابط القرابية[2]، و تركها المجال للنزعة الفردية التي تشجع الأفراد على الاهتمام بتحقيق مصالحهم الشخصية و لو كان في بعض الأحيان على حساب مصالح الآخرين و الأسرة كلها، مما يترتب عنه اشتداد الصراع بين أعضائها، واستعصاء حله في حالات كثيرة، و من أهم المؤشرات على ذلك ارتفاع معدلات الطلاق، واتساع الهوة بين الآباء والأبناء نتيجة امتداد مجال حرية الأبناء، و التشديد على حقوق الفرد بما في ذلك قيم المساواة و الحرية و الاستقلال، مما شجع على خروج المرأة إلى العمل وانفتاح المجتمع على العالم، زد إلى ذلك توسع نظام الخدمات والتوظيف و الهجرة إلى المدينة، و انتشار التعليم. كل هذه العوامل و غيرها أخضعت النظام العائلي الممتد إلى تحولات أساسية، و لهذا يصعب اليوم تحديد النمط الأسري الحضري للمجتمع الجزائري نظرا لدرجة تعقيده وسرعة عجلة التغيير التي باتت تعصف بالمجتمع، مما بات من الصعب التأقلم مع ذلك الكم الهائل من التحولات.

3-1.النمط الأسري الجماعي الحضري الحديث: يمكننا الحديث في هذا المقام عن أنماط

[1]-رابح، درواش، **علم اجتماع العائلة**، القاهرة، دار الكتاب الحديث ،2012، ص17.

[2]-صالح، ديب فرج الله، "**عن الأمومة والأسرة عند العرب** "، بيروت، دراسات عربية، 1980)، ص121

أسرية حضرية أساسية ، منها ما ارتبط بنماذج سابقة، و منها ما بدأت تظهر، فنشير على سبيل المثال إلى استمرار و جود النمط الأسري الجماعي في شكله المادي (بيت الوالدين) والرمزي (الشعور الوالدي والأسري)[1] و هذا بالرغم من تقلص عدد أفراده لكنه ظل مواكبا للتغير ، إلى أن صار أسرة محدودة العدد تقطن في بيت واحد لكنه مقسم إلى شقق، و يقوم هذ النمط على اقتصاد عائلي حر يسمح للأفراد بالانفصال في أي وقت أرادوا ذلك، و لذلك هناك من يعتبر هذا النموذج كشكل جديد للأسرة الأبوية[2].

أما الشكل الثاني فيظهر مع **الأسرة الأبوية** التي تأخذ مكانا وسطا بين الأسرة الموسعة التي تعيد تشكيل نفسها، و الأسرة الزوجية التي بدأت في النشوء، و هي أسرة تقوم على سلطة أبوية بالتراضي بين الآباء و الأبناء الذين من حقهم ترك البيت العائلي بعد الزواج. و نلاحظ من حيث البنية و الوظيفة أن هذه الأسرة أقل إلزاما من الأسرة الأبوية و أقل تحررية من الأسرة الزوجية، وهي أسرة مستقرة و مختلفة عن النمطين السابقين[3].

3-2.الأسرة الزوجية الحضرية الحديثة: تتميز بانفصالها عن الأسرة الأبوية وابتعادها الرمزي والجغرافي عنها بشكل يسمح لها بالاستقلال النهائي على المستوى الاقتصادي والثقافي والتربوي، أما علاقتها مع الوالدين فهي مبنية على الرغبة الحرة في إبقاء هذه الصلة، و يمتاز هذا النوع من الأسر بتساوي المراكز بين الزوجين من جهة و الأبناء فيما بينهم من جهة أخرى، و هي تشجع على المبادرة و الإبداع، و تقوم الحياة الأسرية أساسا على فكرة الديمقراطية والحرية الشخصية، و لهذا تستمر هذه الأسرة إذ أن الجميع متساوون وأحرار في مشاريعهم الخاصة، مما يؤثر على استقرارها فبمجرد و فاة الوالدين و كبر الأبناء واستقرارهم بعيدا عن البيت العائلي تختفي الأسرة الوالدية، و لهذا سميت

1- Boutefnouchet. Mostefa . **« la famille Algérienne quel modèle**? » op.cit. p15

2- Ibid. p 16

3-Ibidem. p18

أيضا بالأسرة الزائلة لأن مدة حياتها مرتبطة بمدة حياة الوالدين واختفاؤهم يعني اختفاؤها.

3-3-3.النمط العائلي الحضري الجديد: يعود هذا النمط خاصة لرفض الأسرة الجزائرية انفصال أبنائها عنها عند الزواج مما ينجر عنه في أغلب الحالات صراعا حادا بين جيل الآباء و جيل الأبناء، و يضم هذا النموذج في الكثير من الحالات إلى جانب الزوجين والأبناء غير المتزوجين، الأبناء الذكور منهم المتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم إن وجدوا، و في حالات أخرى نجد البنات المتزوجات مع أزواجهن وأبنائهن إن وجدوا، و بناء على ذلك بإمكان الأسرة الجزائرية التحول إلى النموذج العائلي نتيجة لكبر الأبناء وانضمام أحد الأقارب إليها.

و هناك من يقدم طرحا آخر، فالأسرة باعتبارها وحدة اجتماعية تتأثر بالظروف التي تمر بها و التي تنعكس ذلك على نمطها، و من ذلك ظهور الأسرة الفرعية المنفصلة عن الأسرة الأم بحركة وتطور دائري، إذ يمكن لها في المرحلة الأولى أن تكون في حالة امتداد مع أسرة الأب أو أسرة الإخوة قبل انفصالها عنها وتحولها إلى أسرة نووية، و لكن بمجرد زواج أبنائها يمكنها أن تعود من جديد إلى حالة الامتداد تلك، و كنتيجة لهذه الحركية تعيش الأسرة ثلاث مراحل كل منها مرتبط بنمط مختلف ومحدد مع إمكانية وجود تباين ما بين تلك الفترات من جانب طولها أو قصرها تبعا لدرجة تأثرها بالظروف التي قد تمر بها[1].

و مما ينبغي الإشارة إليه، هو أنه في حال انفصال واستقلال الأسرة الفرعية عن الأسرة الأم، نادرا ما يعاد تركيبها، لأنها تمر في تلك المرحلة بحركة و تطور دائري، و لهذا يمكنها أن تكون في المرحلة الأولى من تكوينها في حالة امتداد مع أسرة الأب أو أسرة الإخوة لتنفصل

---

[1]- محمد، بومخلوف، "**نمط الأسرة الجزائرية ومحدداتها دراسة إحصائيّة وتحليل نظري**"، ورقة مقدمة الى الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع حول التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل الجزء 2،جامعة الجزائر، 2005-2006، ص108.

بعدها نتيجة تحولها إلى أسرة نووية، لتعود بعدها من جديد ومع زواج أبنائها إلى حالة الامتداد، و تبقى محددات نمط الأسرة هي المسؤولة عن هذه التحولات، و هكذا توصل الباحث إلى أنه يمكن للأسرة أن تمر خلال حياتها بثلاث فترات وثلاثة أنماط وذلك تبعا لحركة دائرية في البيئة الحضرية، تبدأ من أسرة فرعية في حالة امتداد، تتفرع بدورها إلى أسرة نووية، و التي بدورها تتحول إلى أسرة في حالة امتداد، و تستمر هذه الحركة الثلاثية الدائرية.

و يرى البعض أن النوع الأول يرتبط عادة بالبوادي و الأرياف بينما يغلب الشكل الثاني على المناطق الحضرية [1]، بينما نجد من يؤكد على احتمال انتشار النمط الممتد حتى في الوسط الحضري وخاصة لدى الأسر التي تقطن في بيوت تقليدية على أطراف وضواحي المدينة أو في بنايات واسعة ذات الملكية الخاصة[2].

و تبعا لوجهة النظر الثانية، أثبتت الملاحظات العلمية المتكررة على بروز نمط أسري جديد يشبه التركيبة الممتدة و هو أكثر ما ينتشر داخل المدينة و في بعض المناطق السكنية الآهلة بالسكنات الفردية ذات الملكية الخاصة و التي تتفرع إلى نوعين، **فالنوع الأول** و هو سكن عائلي واسع يأوي أفراد الأسرة تحت سقف واحدة و يشمل طابق أو أكثر، و **النوع الثاني** حديث الانتشار مقارنة بالأول و يتمثل في منزل يتوزع إلى عدة سكنات فردية ممتدة أفقيا بداية بشقة الوالدين ثم شقق أخرى، كل واحدة منها تأوي أحد الأبناء مع أسرته و يمكن أن نجد الأخوات مع أزواجهن و أبنائهن أيضا ، علما أن بناء كل شقة و تجهيزها يكون على مسؤولية المستفيد الأصلي بها، دون الحديث عن حالات التضامن العائلي التي

---

[1]- خنساء، تومي وسامية، عدائكة، "**تعدد الزوجات وتأثيره على الاتصال بين الأفراد داخل الأسرة الجزائرية من وجهة نظر الزوجة الأولى** "، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، 9-10 أفريل 2013، جامعة ورقلة، ص4.manifest. univ-ouargla.dz/pdf

[2]- محمد، بومخلوف، "**نمط الأسرة الجزائرية ومحدداتها**"، المرجع السابق، ص109.

تكون اختيارية من قبل الوالدين أو الإخوة.

و قد نطلق على هذا النوع اسم الأسرة الممتدة المتحولة و ذلك لاستمرار امتدادها لأكثر من جيل واستمرار الروابط القرابية مع أفراد الأسرة الكبيرة و احترامها لخاصية الإقامة بجانب الوالدين « virilocalité » و التي تعد من أحد أهم خصائص الأسرة الممتدة التقليدية ، الأمر الذي يشجع على تقوية الروابط والتواصل الاجتماعي بين أفرادها لكنه يتميز بخصائص مستنبطة من التركيبة الزوجية من جانب عدد الأفراد أو نظامها، إذ أنها وحدة مستقلة بذاتها في تسيير شؤونها الداخلية و مشاريعها الخاصة، و شؤونها الاقتصادية مع ضمان استقلالية السكن الأسري عن السكن العائلي .

و لعل هذا الانتشار، هو دليل على شدة وطأة الأعراف و العادات و التقاليد و ثقل الوازع الديني في عقليات وقناعات الأفراد و ممارساتهم الأسرية رغم انفتاح الأفراد على الثقافات

الغربية، و بالأخص في عصر المعلوماتية و الرقمنة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي الذي نعيشه اليوم. كما أنه يثبت مدى تمسك الأبناء بتقليد رعاية الوالدين حين يتقاعدون أو يبلغوا سن الشيخوخة، و هو ما يؤدي ببعض الأسر العربية الحضرية و منها الأسر الجزائرية إلى تنظيمها تحت التركيبة " الممتدة" أو المكونة من أكثر من جيلين أو من الوالدين والأبناء والأجداد [1].

و نستنتج بأن الأسرة في الوسط الحضري اليوم لم تعد تكتفي بالتعبير عن العلاقات الوثيقة بين أفرادها وترابط المصالح بين الأقارب والتضامن والتجديد المستمر و ما يرافقه من ولاءات وتوقعات[2] و بتجسيد مظاهره بتكرار الزيارات العائلية وتبادلها، بل أضحت تبتكر حلولا متكيفة تساعدها على الالتزام أكثر بتلك العلاقات خاصة في الوسط

---

[1]- عزت، حجازي، **الشباب العربي و مشكلاته، الكويت**، مطابع دار القبس، ط2، 1985، ص130.

2- حليم، بركات، **المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي**، القاهرة، مركز الدراسات العربية، 1985، ص170.

الحضري، إذ كثيرا ما يؤدي بعد المسافة الجغرافية لمقر سكن الأفراد و ذلك حتى في المدينة الواحدة و مع صعوبة التنقل بسبب زحمة المواصلات إلى ضعف العلاقات فيكتفى بإحيائها في أحسن الحالات بالمناسبات الدينية أو العائلية.

خاتمة: رغم وجهات النظر المتنوعة الخاصة بالتصنيفات التي قد تتخذها الأسرة، إلا أنها تكاد تجمع كلها تقريبا على أن الأسرة لا يمكن أبدا أن تؤول إلى مجرد وحدة اجتماعية بسيطة، بل هي نظام مركب ومعقد فى بنائه ووظائفه، ذو أهداف وغايات، وهي شديدة التأثر بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعيش في ظلها، مما يؤدي بها إلى التعديل من أسسها التنظيمية، و إيجاد آليات للتكيف، و قد يختل توازنها لكنها تظل محافظة على الحد الأدنى من استقرارها بقصد ضمان استمرارها.

و بهذا، لا يمكننا الحديث عن زوال واندثار نمط أسري وانتشار نمط آخر على حسابه، بل التباين يرجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الحضرية التي يحيا فيها الأفراد.

فالأسرة باعتبارها الخلية الأساسية كانت و لا تزال محافظة على قيمتها و مكانتها و الكثير من وظائفها، أما تركيبتها فقد ترتبط بجملة من العوامل التي أكثر ما ترجع إلى الخيارات الذاتية و الظروف الموضوعية لكل فرد .

-المراجع:

-الأحمر، سالم، **علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير**، طرابلس، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة،ط1، 2004.

-بركات حليم، **المجتمع العربي المعاصر**، بحث استطلاعي، القاهرة، مركز الدراسات العربية، 1985.

-بوتفنوشت، مصطفى، **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة**، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

-بوطالب، محمد نجيب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002. minhajcanal.blogspot.fr/2004/09/pdf

-بومخلوف،محمد، **نمط الأسرة الجزائرية ومحدداتها** دراسة إحصائيّة وتحليل نظري، ورقة مقدمة الى الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع حول التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، 20-21 جانفي2004 ،سلسلة الوصل الجزء2،جامعة الجزائر،2005-2006.

-بومخلوف ،محمد و آخرون، **واقع الأسرة الجزائرية و التحديات التربوية في الوسط الحضري "القطيعة المستحيلة "**، الجزائر، دار الملكية، ط1، 2008 .

-بيومي محمد أحمد، و ناصر عفاف، عبد العليم، **علم الاجتماع العائلي (دراسة التغيرات في الأسرة العربية)**،القاهرة، دار المعرفة الجامعية،2003 .

-تومي، خنساء وعدائكة، سامية، **تعدد الزوجات و تأثيره على الاتصال بين الأفراد داخل الأسرة الجزائرية من وجهة نظر الزوجة الأولى**، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال و جودة الحياة في الأسرة .9-10 أفريل 2013 جامعة ورقلة.manifest .univ-ouargla.dz/pdf

-حجازي عزت، **الشباب العربي ومشكلاته**، الكويت، دار القبس، ط2، 1985.

-الخولي، سناء، **الأسرة و الحياة العائلية**، بيروت، دار النهضة العربية ،2009.

-دحماني سليمان، **"في إشكالية نمط الأسرة الجزائرية "**، دراسات اجتماعية،10، (جانفي2012).

-درواش رابح، **علم اجتماع العائلة**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012.

-ديب فرج الله صالح، "**عن الأمومة والأسرة عند العرب**"،بيروت، دراسات عربية، 1 (نوفمبر 1980).

-العماري ،الطيب، "**التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عددخاص، الجزائر، (2001-2002)، www.univ-ouargla.dz.pdf

-القصير، عبد القادر، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية** (دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري)، بيروت، دار النهضة العربية ،ط2 ، 1999.

-ناصر إبراهيم، **التنشئة الاجتماعية**، عمان، دار عمار للنشر التوزيع، 2004.

-.Oussedik. **Fatima.Femmes et fécondité en milieu urbain**. Oran : Ed CREAD. FNUAP. 1988.

-Bourdieu. Pierre. **Sociologie de l'Algérie**. Paris . PUF.1974

-Descloitres. Robertet Debzi Laid. « **Système de parenté et structures** familiales en Algérie ». Annuaire de l'Afrique du nord. (1963) aan.mmsh.universitéaix.fr/PDF

-Beitone. Alainet Dollo. **Christineet autres. Sciences sociales**. Paris. Ed Dalloz.3éme Ed.2002.

-Zimmerman. Carle.**Family and Civilization**. New York. Harper and Bros.1947

-Shorter,Edward,**Naissance de la famille moderne XVIIIe –XXe Siècle**.traduit de l'anglais par Serge Quadruppani.Paris. ed du seuil.1977

-Boutefnouchet Mostefa. **système social et changement social en Algérie**. Alger. OPU. Sans année.

-lahouari .Addi. **Femme. famille et lien social en Algérie**. in A .Thiebaut. et M, Ladier. **Famille et mutations socio-politiques. l'approche culturaliste à l'épreuve** .Paris. édition de la maison des sciences de l'homme .2005.

.

-Perret. Cécile et Paranque. Bernard. **« Les nouvelles dynamiques de la solidarité intergénérationnelle en Algérie**. Une étude appliquée à ses différentes dimensions ». Recherches familiales. 10(mars 2011). PDF

-Shanas. Ethel and Streib. Gordon. "**Social Structure and the Family. Generational Relations".** Journal of Marriage and Family. 28. III (Aug1966). www.jstor.org

-Boutefnouchet, Mostefa. **La famille algérienne quel model**. Intervention présentée lors du 3éme colloque du département de sociologie sur les changements familiaux et les changements sociaux. 20-21 janvier 2004. Collection le Lien Partie2. Université d'Alger.2005-2006.

العلاقات العاطفية و الزواج ضمن التربية الأسرية المعاصرة

دراسة ميدانية لعينة من الشباب و أوليائهم بمدينتي الجزائر و بجاية

د.فتيحة حراث

تمهيد: إن العلاقات الأسرية و العلاقات الخارجة عن نطاقها، هي جزء من خصائص ثقافة المجتمع و نماذجه الثقافية المتعددة، و هي نماذج متباينة و منصهرة في بناء ثقافي يبدو موحدا نسبيا. فاندماج الأفراد مع قيم ثقافية متباينة تبدو في نموذجين ثقافيين أبوي تقليدي و عالمي عصري يوفر للباحث مادة بحث مختلفة الأبعاد.

و تعتبر العلاقات الاجتماعية للشباب أحد الجوانب التي تتدخل التربية الأسرية في توجيهها و ضبطها، فهي تندرج ضمن الأبعاد الثقافية و ربما ضمن تصادم القيم الثقافية، و لا تخرج العلاقات العاطفية بين الجنسين من هذا الإطار، إطار النسق الثقافي متعدد النماذج الذى تتذبذب فيه الأفعال التربوية لدى الأسر باختلاف اتجاهاتها، فينقل الأولياء بطريقة واعية أو غير واعية القيم المتذبذبة لأبنائهم، و انطلاقا من هذه المشكلة رأينا بأن ننطلق في دراستنا هذه من التساؤلات الآتية:

إلى أي مدى ابتعد الأولياء عن القيم التقليدية بإقبالهم على القيم العصرية في موضوع العلاقات بين الجنسين و موضوع الزواج؟ و هل الأبناء بدورهم انفصلوا عن القيم التقليدية باعتبارهم أكثر الفاعلين في الإقبال على العصرنة؟

ـ البناء الثقافي لمجتمعنا بدعم الدراسات السوسيولوجية: حينما تتعرض المجتمعات التقليدية لصدمة التثاقف العمدي مثلما اشار إليه **باستيد**[1]**Bastide** عبر الاستعمار مثلما حدث في مجتمعنا فإن الخلل يصيب كل الوظائف الثقافية بما في ذلك الأسرة و يذبذب التكامل، فخلال الحقبة الاستعمارية أدخل على البنية الثقافية

1- Bastide.Roger. **« Problème de l'enseignement des civilisations et de leurs œuvres** ». Dans. Gurvitch Georges. **Traité de sociologie.** PUF. Paris. vol . 2.1960. P.318.

الأصلية نموذجا ثقافيا جديدا، أثر تدريجيا على حياة الأفراد الذين رفضوه في بادئ الأمر ثم أرغموا على تقبله، هذا الوضع يقودنا إلى نموذج تحليلي يدخل مفهوم الفعل الاجتماعي **لفيبر Weber** [1] ،فإذا كانت اختيارات الفاعل الاجتماعي تميل لتقاليد و أعراف الجماعة التي ينتمي إليها و كان فعله تقليديا فإن الفعل الاجتماعي العصري بدأ يخص نفس الأفراد، فتعددت الأفعال المحافظة على نمط حياة تقليدي و تلك المرتبطة بالاندماج مع نمط دخيل فرض قيما جديدة.

بعد الاستقلال تنامى الفعل العصري بقرارات سياسية هدفها تحقيق التنمية، فظهرت الفئات المختلفة مثلما صنفها **كاميري Camilleri** [2] ،الفئة التقليدية المحافظة المتطرفة التي ترفض كليا التغيير، و الفئة المحافظة التي تقبل بالقليل من التغيير، و الفئة الوسيطة التي تجمع بين التقاليد و العصرنة بطريقة متساوية، و الفئة العصرية التي تبقي القليل من القيم التقليدية و العصرية المتطرفة التي لا تبقي شيئا من الموروث التقاليدي و الديني، فالتصدي الثابت للعصرنة لا يلجا له الكثير و حتى الاندماج الشامل غير مقبول ، بينما صار التأرجح بين الجديد و القديم هو المعيار لدى معظم الدول العربية و غير العربية بعد تحررها، "فالثقافة نفسها تظاهرة كلية تعيد إنتاج نفسها عبر الأجيال مهما أصابها التغيير، فالحركة الثقافة البطيئة هي التي تفسر لنا لماذا تخفق في الغالب المحاولات الإرادية للدولة أو لأي جهة في فرض ثقافة ما، لهذا فللتغير الثقافي قوانينه التي لا نشعر بها"[3].

1-Gras Alain(Dir.).**Sociologie–Ethnologie.Publications de la Sorbonne**. Paris. 2003.pp.106-118.

2- Camileri Carlel. **Jeneusse famille et développement sur le changement socio-culturel dans un pays du tiers monde(Tunisie**). Paris.C.N.R.S.1973.P23.

رضوان السيد،أحمد برقاوي، (2001).**المسألة الثقافية في العالم العربي– الإسلامي**، دمشق، دار الفكر ، 2001 ،ص.35.

ففي اطار علم النفس الاجتماعي و عبر نظرية استراتيجيات الهوية طور **كاميري** نموذجا[1] تحليليا فسَر من خلاله حالة الجمع بين نسقين قيميين و كيفية الانتقال بين القيم من نسق لآخر.

و ركزت دراسته لهوية المهاجرين إلى الدول الغربية على احتدام التثاقف و اشتداد الصراع بين الثقافة الأصلية للمهاجر و ثقافة المهجر، و قد تنتقد هذه الأخيرة و ترفض فيتخذ المهاجر استراتيجيات فردية للاندماج قد تجمع بين النموذجين، أو تتبنى النموذج الجديد أو تعدله أو ترفضه و كل حالة تشكل لدى المبحوث هوية خاصة.

و قد دعم **بيري Berry** [2] هذا الاتجاه لكن عن طريق نموذج تحليلي مغاير يدعى استراتيجيات التثاقف، إذ ركز على العلاقات بين المجموعة الضاغطة و المجموعة المتأثرة بالضغط إذ تتخذ هذه الأخيرة استراتيجيات واعية و غير واعية و تكوَن هويات مختلفة بغرض التخفيف من الضغط الناتج عن الصراع بين الثقافتين المختلفتين.

كما أثار **عزام أمين** [3] أهمية الجمع بين النظريتين تفاديا للنقائص التي تحملها كل منهما، لأن جمعهما يحقق مستويات متعددة للتحليل، هذه المستويات التحليلية هي بمثابة دعائم أساسية لتحليل الظواهر المرتبطة بتعدد النماذج الثقافية في مجتمعنا الذي يعيش تذبذبا مصدره تداخل القيم الثقافية في تسيير الحياة الاجتماعية.

إن تحليلنا للعلاقات العاطفية و ارتباطها بتربية الاسرة ضمن بيئات متباينة و سياقات تاريخية و مكانية متناقضة، يدخل ضمن هذا البناء النظري الذى حاولنا من خلاله تشخيص و تحليل الظاهرة.

ـ الأسرة الجزائرية في اطار تغير البنية الثقافية: تعتبر الثقافة نسقا مؤثرا في أجزاء المجتمع و مؤسساته، بما في ذلك الأسرة و وظيفتها التربوية، و مع تأثر المجتمع بالدخول المكثف لرموز العصرنة تأثرت الأسرة بظهور أشكال تجمع بين النمط الأبوي الواسع والشكل النووي البسيط لأسرة المجتمعات الأوروبية، و بقيت تتأرجح بين

Camilleri. Carmel. **Identité et gestion de la disparité culturelle** : **Essai d'une typologie.** Dans -1 C. Camilleri.J. Kastersztein. E. Lipianski.H. Malewska- Peyre. I. Taboada- Léonetti et A. Vasquez Paris. P U F.1990. p. 85- 110. (dir.).**Stratégies identitaires**

2- Berry.J. **Acculturation et identité**. Dans J. Costa- Lascoux. M. A. Hily et G. Vermès (dir.), **Pluralité des cultures et dynamiques identitaires. Hommage à Carmel Camilleri.** Paris. L'Harmattan.2000. p 81- 94.

3-Azzam Amin. **Stratégies identitaires et stratégies d'acculturation. deux modèles**. Alterstice. complémentaires »vol. 2. N.2.Alger.2012. p.103-p.116 Revue internationale de la recherche

الشكلين لأنها لم تعرف استقرارها على شكل نهائي، فأدوار الزوجين و الأبناء، و دور الزواج و الطلاق، و وضعية المرأة، تعبر على إبراز الواقع الجديد للأسرة الجزائرية المتغيرة، واقع الانتماء إلى ثقافيتين تقليدية و عصرية بكل مؤثراتهما.

و يؤكد **عدّي الهوارى** على أنّ هذه التغيّرات مع أنّها ملفتة للنظر فهي لا تعبّر على القطيعة مع الثقافة التقليدية " فضمن التناقضات التّي تمزق الأسرة الجزائرية، هناك العديد من المؤشرات التّي تبيّن دوام الثقافة الأبوية مع تباينها نتيجة التطور الجاري"[1].

و بالنسبة للكثير من الأسر الجزائرية حدثت تغيرات في أساليب اختيار القرين إلى جانب الإبقاء على الطرق التقليدية، فحسب دراسات تناولت الأسرة في السبعينيات لوحظ بأنّه مع التغير الاجتماعي تم إعادة نظر تدريجية في الاختيار للزواج، إذ يبقى اختيار الشريك من صلاحيات الأسر، ذلك ما يميّز الزواج عامة، لكن من جهة أخرى إذا كانت المصالح الاقتصادية لدى فئة(البرجوازية التجارية و الصناعية) هي التّي تنشّط الاختيار للزواج ، فقد صار الاختيار يميل إلى الرغبة في فرض النفس على تقوية الوضعية الاجتماعية و إلزام المجتمع كلّه للاعتراف بها، [2]فنلاحظ أشكالا جديدة بدأت تظهر في مجال الاختيار منها الدواعي العاطفية، كما أنّ فترة الخطوبة صارت تأخذ قسطا وافرا من الوقت يسمح خلالها للخطيبين بالتعارف بكل حرية.

و مع الحياة العصرية تقبّل المجتمع خروج الفتيات للتعليم و التكوين و العمل، و للأسواق لقضاء حاجياتهن، الشيء الذّي فتح المجال لاختلاط الجنسين "... لذا صارت فرص الزواج العاطفي متاحة لكن حوفظ على المراقبة الأسرية للزواج بل و صارت أقوى و خاصة مراقبة عذرية البنات العصريات، كما حوفظ على

---

(1) Addi Lahouari. **Les Mutations de la société caractéristiques algérienne. famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**. Paris. La Découverte. 1999.P. 86

(2) Boutefnouchet Mostefa.**La Famille algérienne. Evolution et récentes.** Alger. SNED.1982.

المهر و جهاز العروس وإجبارية قبول الولي " [1]. مع الإبقاء على الشروط الدينية و الممارسات التقليدية، حدثت تغيرات أهمها فرصة الزواج العاطفي، و في هذا السياق يرى **عدّي الهوارى** أنّ احترام إرادة البنت في الزواج يبيّن بأنّ وضعيتها قد تغيّرت، حتى وإن كان ذلك لا يظهر بوضوح [2] لكن ذلك يتضح تماما إذا ما قارنّا وضعيتها الحالية بوضعيتها في المجتمع الأبوي التقليدي في مجال الزواج .

و ما يمكن قوله، هو أنّ التأثير الثنائي لا يتم بالتوازي دون أن يحدث تناقضا في الأسرة و يشكل أزمة من الأزمات، فرفض الزواج العصري من قبل أسرة محافظة على نظامها التقليدي قد يؤدي إلى أزمة أسرية، و رفض عمل المرأة قد يؤدي إلى الصراع بين الزوجين إن كان مرفوضا من قبل الزوج أو الحماة، وكذلك رفض تحكم الحماة كقيمة تقليدية في زوجة عصرية، يؤدي كذلك إلى أزمة بإمكانها الانتهاء بالانفصال.

كما ذكر **عدّي**:" إنّ أيّ عاطفة نحو الزوجة يجب أن لا تظهر أمام الجميع حتى لا يظهر الزوج وكأنّه تحت سيطرتها، الشيء الذّي يسيء إلى النظام الأبوي، فالمغارب يحاول دائما أن يعطي لأمه صورة الرجل القوي، فيظهر سلوكا خشنا نحو زوجته، وسلوكا عاطفيا نحو أمه ، على الأقلّ هذا ما يعلنه أمام الناس...إنّ طبيعة العلاقات داخل الأسرة الواسعة وقوة الثقافة الأبوية، يقرّران أن تكون الزوجة مستسلمة أمام الحماة و إذا اختلف الوضع عن ذلك، يكون الطلاق .. غير مستبعد"[3].

و لا تقبل عادة الأسرة الموسعة التّي تعيش وفق قيم تقليدية الزواج الذى يتم وفق قرارات فردية، و تبقى مستاءة منه، و قد تتسبب شيئا فشيئا في انحلاله، فالطلاق يفصح عن التناقضات و الصراعات التي تواجهها الأسرة النواتية، فالأسرة الممتدة ذات القيم التقليدية لا توافق على الزواج المبني على العاطفة، فإن أجبرت على الموافقة ولم تستطع التصدي له فإنّها تواصل المثابرة إلى أن تتوصّل إلى فسخه، لأنّه لا يتوافق مع قيمها، و يكون الحل أسهل إذا كان الزوجان يقيمان معها، هذه التناقضات العاكسة لصراع القيم المتضاربة في الوسط الأسري يتشربها الأفراد ضمن تنشئتهم به.[1]

1-Chaulet Claudine in **Femme. famille et " Stratégies familiales et rôle de femmes". société en Algérie.** Unité de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle.URASC. Laboratoire sur la pratique algérienne du droit.Université d'Oran. 1988.p109.

2-3- Addi (Lahouari) .Op - Cit .pp. 65-66

ثنائية النسق القيمي وتعديل مناهج التربية الأسرية: يعرف **جون ستيوارت مل** التربية بأنها :"كل ما نفعله نحن من أجل أنفسنا من كمال طبيعتنا "، و يحلل **إحسان محمد الحسن** ، هذا القول بما يلي :" ما يفعله الآخرون من أجلنا لرعايتنا و تقريبنا من كمالنا، و ما نقوم به من جهد لتربية أنفسنا شريطة أن يكون هذا الجهد متفقا من حيث الغاية مع جهود الآخرين، و أخيرا إن غاية هذا الجهد ومحصلته هي إيصال الإنسان إلى كمال الإنسانية الذي وضع في طبيعته كإنسان" [2]

نلاحظ في التعريف الهدف المؤكد عليه و هو " الوصول إلى الكمال " أي وصول الأفراد إلى تنمية كمال إنسانيتهم، و حسب **فيفيان Viviane وجيلبير Gilber دي لاند شير ، De land-sheer** ، فإنها تعني القيادة نحو هدف [3].

فالتربية إذن هي إرشاد و تهذيب و قيادة الطفل نحو هدف، و الهدف هو الوصول إلى الكمال كي تجعل منه شخصية مستقلة "[4].

إن اكتساب الأدوار الاجتماعية تخضع لعملية تربية و تنشئة التي تفرض نفسها على الفرد لأن كل مجتمع إلا وله نظام تربية يفرض نفسه على الأفراد بقوة ، و لا يمكن في غالب الأحيان التصدي له، و أن "... لكل مجتمع نسق من التربية يفرض على الأفراد بقوة لا يستطاع مقاومتها، كما أننا لا نستطيع أن نعتقد بأننا قادرين على تربية أطفالنا كما نريد، فهناك أعراف يجب أن نمتثل إليها "[1].

1- Ben khlil(R). Op.Cit.p. 29.

2 - محمد الحسن (إحسان)، **علم الاجتماع التربوي**، بغداد، داروائل للنشر ، 2005،ص 33.

3.4- De Land -Sheer (Viviane et Gilber). **Définir les objectifs de l'éducation.** Paris. P.U.F. 1977. p. 31.

كما أنه " لا يتميز مصطلح التربية كثيرا عن مصطلح التنشئة الاجتماعية، فمن الناحية التاريخية تعني التربية تدريب الصغار تدريبا واعيا حتى يتكيفوا مع المجتمع، وتعني التربية بالمفهوم الحديث التدريب الرسمي عن طريق المدرسة و المتخصصين، فكلا المفهومان يعنيان إعداد الفرد ليكون عنصرا صالحا في المجتمع، فكل حدث و كل تجربة يمر بها الطفل عملية تربوية، و من ثم هناك تربية رسمية و تربية غير رسمية، وعلى ذلك تعرف التربية بأنها نقل تقاليد المجتمع و عاداته ومهاراته و ثقافته عموما إلى أعضائه الجدد ".[2]

و نفهم من هذا التعريف أن التمييز بين مصطلحي التنشئة و التربية وارد لكنه طفيف، لأن التشابه هو الغالب فالتميز يظهر في معنى التدريب الذي ذكره خاصة " التدريب الرسمي عن طريق المدرسة والمختصَين ." لكن التربية غير الرسمية التي ذكرها تدل تماما على التنشئة، وسواء تعلق الأمر باستعمال كلمة تنشئة أو تربية فالإنتاج الثقافي أو إعادة إنتاج الثقافة مؤكد عليه في كل مرة .

"و التربية هي التعبير العادي لثقافة ما، لكنها في وقت لاحق لا تبقى مجرد نتاج للثقافة ضمن ثقافة ديناميكية تهيئ تربية الأطفال لاستقبال ثقافة الأبوين حتى يتمكنوا من الاندماج الفعلي في المجتمع، و تقدم في الوقت نفسه الحرية و وسائل نقد الثقافة الموجودة لتغييرها حتى تتوافق مع احتياجات الأفراد في زمن ما من حركة التاريخ.[3]

و ميز **دي لاندشير De Land Sheer** التربية بخاصية معينة فلا يمكننا أن نقول بأنهما استعملا التربية كمرادف للتنشئة، بل إن تحليلهما انطبق مع الثقافيين لاعتبار التربية جزء من التنشئة.

ففي تعريفهما للتربية يعتبران أن "اتجاه التربية في جوهره يعبر عن موقف أننا نربي لما هو حقيقي و لما هو جميل إذا لم يكن هناك هدف يطمح للوصول إليه، هذا يعني أنه ليس هناك معيارا و بالتالي فإن التربية ستندثر." [1]

---

[1] -Durkheim (Emile) .**Education et Sociologie**. Paris. PUF. 1980. p9.

2- أحمد رشوان (حسين) ،**الأسرة و المجتمع** ، دراسة في علم اجتماع الأسرة ، ،القاهرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2003، ص 179.

3- De Land -Sheer (Viviane et Gilber). Op.Cit. 1977 . p. 31.11.

يبين هذا التعريف أن التربية تتميز ببعدها القيمي و المعياري، لأن الاتجاه نحو الجميل و الحقيقي و الجيد يدل على التفضيل والاختيار في القيم الثقافية الموجودة في المجتمع، فالتربية تعني بهذا المعنى الاندماج ضمن الأفضل و هنا يحدث الكثير من التضارب عندما تتباين أهداف الأسر متباينة الاتجاه بين ما هو أفضل ضمن الاتجاهين التقليدي و العصري، بل و يحدث التضارب في الأسرة نفسها بين الزوجين أو بين الجيلين.

و يعتبرأ. **كلوس A.Klauss** أن هناك عدة أنماط للتربية في كل مجتمع تتوافق مع مختلف الطبقات و المتطلبات و الأهداف الاجتماعية. [2] و تتدخل في مستويات مختلفة المعتقدات الأخلاقية والدينية، و الأنساق القيمية والانتماء إلى طبقة اجتماعية، و شدة العادات و القوانين، و الإجراءات التأديبية في توجيه العمل التربوي، ويتعلق الأمر في هذا العمل بالقيم التي تريد الأسرة ترقيتها بفعلها التربوي و كذا العادات و القوانين[3].

و في إطار القيم التي تريد الأسر الجزائرية ترقيتها، يؤكد **مظهر** على تربية ثنائية لكن تطغى فيها ثقافة تقليدية تستمر في التأثير بكل قوة، فيرى بأنها "تسهل الكفالة التي يحاط بها الأولاد، و التي تكثف عند الاحتفال بطقوس الانتقال، و إعدادهم للخوض في الحياة وفق شروط نمط الحياة الاجتماعية التقليدي، و هذا هو هدف التربية العائلية التي تجري بطريقة تجعل الفرد يقتنع على أنه لن يستفيد من استمرارية الكفالة التي تعوَد عليها إلا إذا امتثل لما ينتظر منه من مواقف و سلوك.[1]

ذلك لأنه يعتبر بأن الأسرة تكفل أعضاءها طوال الحياة ما دامت تتفاعل مع وسط اجتماعي ذو طابع تقليدي مبني على تفاعل شبكة علاقات تغطي احتياجات الأفراد وتحقق حمايتهم، و بما أنها تقدم الدعم لذويها فإنها بالمقابل تطلبه منهم.

و يقدم لنا **مظهر** في هذا الإطار نموذجا للطريقة التقليدية -العصرية التي يربى عن طريقها الأبناء في إطار مميز نسبيا بين الجنسين و يترجم هذا النموذج في النقاط الأتية:

---

1 - De Land -Sheer (Viviane et Gilber). Op.Cit. 1977. P27.

2- A. Klauss. Cité Par V. et G. De Land Sheer. Op. Cit. p.33

3- Belajouza (Michele) et Belkadi Malouia (Alia) » La Dimension autorité- permissivité dans les attitudes éducatives parentales ». in Actes du colloque. **Les Relations interpersonnelles dans la famille maghrébine** .Alger. C.E.R.E.S.1989. pp.120-121.

ـ **تربية الفتاة** : تربى البنت عامة على فكرة الزواج و تسهر نساء العائلة خصوصا أمها على إقناعها بأن الزواج مغزى حياتها، مهما كان السبيل الذي تتبعه و الوسائل التي تتخذها من أجل تحقيقه، لذلك تركز الأم على تهيئة جهاز عرسها خاصة في مراهقتها، فتدرب البنت على تأدية الأشغال المنزلية من تعلم تحضير الأكل و تقديمه ،ثم تختبرها بأن تترك المنزل تحت تصرفها عند غيابها، ثم تقيَم نشاطها و ترشدها، كما تواصل الأم المحافظة على عذرية ابنتها، و تعلمها الأناقة في مراهقتها، و عند متابعة دراستها تعتمد تخويفها من أبيها لتذكرها بالشروط التي يجب أن تراعيها عندما تكون خارج البيت، و تطلع الأم ابنتها على ما سوف تعيشه مع أهل زوجها، و كيف يجب أن تتعامل معهم حتى تقي حياتها الزوجية من شرهم ...وتقنعها بضرورة التعامل المباشر مع زوجها حتى تحافظ على استقلالية حياتها الزوجية.[2]

- تربية الولد: يبتهج الأبوان عندما يولد لهما ابن، لكن كفالته هي نفسها تلك التي تحضا بها أخته حتى يبلغ الرابعة أو الخامسة من عمره موعد ختانه، رغم أن الأبوان أكثر تسامحا مع الولد .

و يشجع الولد على متابعة دراسته، و يخبَر بأن الفوز المدرسي ضروري، قد يسهل له تقلد منصب شغل يعتمده للقيام بواجبه العائلي، فيقوم بشراء ضروريات الحياة اليومية، وعندما يتقدم في السن فإن أمه تكفل له مصاريفه الخاصة، و تقترب منه لتخبره بكيفية تعامله خارج البيت و تنصحه.[1]

و في دراسة أخرى لراجية بن علي[2] تبين عن طريق بحث ميداني أجرته على عينة من الأبناء تتراوح أعمارهم ما بين ستة و اثني عشر سنة، بأن التربية الأسرية المعاصرة بمجتمعنا صارت عبارة عن مسرح لتناوب قيم عصرية و تقليدية، إذ توصلت نتائج بحثها إلى أن البنات لم تعدن معرَضات إلى الشعور بالصراع و الغضب، و لا إلى الرقابة الاجتماعية أكثر من الذكور، بل إن المؤشران ينطبقان أكثر على الأسر الفقيرة ذات المستوى الثقافي المتدني.

كما لوحظ بأن الأهداف التربوية تغيَرت أيضا، و هي غير مختلفة بين الفتيات و الأولاد ،فالأولياء يفضلون الدراسة للبنات وبعض الأمهات تقدرن بأن حصولهن على عمل له نفس الأهمية التى تعطى للزواج، في حين فإن

1-2- مظهر سليمان ،**علم النفس الاجتماعي ،نظرية المواجهة النفسية، مصدر المجابهة**، الجزائر، دار ثالة ،الجزائر،2010،ص،ص 138، 142.

التأثيرات التقليدية لها كذلك مكانتها في التربية وأهمها التمييز الجنسي في مجال الخروج من البيت و العلاقات بين الجنسين، و الأشغال المنزلية، و استنتجت الباحثة أن التربية في مجتمعنا تتسم بخلط وبتعايش قيم و ممارسات عصرية وتقليدية **مع محافظتها على نفس القيم الأساسية للثقافة التقليدية، و بذلك نلاحظ كيف تغيرت التربية الأسرية لتندمج مع اختلاف الزمن، و اختلاف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، فإذا كان التغيير بارزا يظهر استمرار الثقافة التقليدية بوضوح.**

---

1. نفس المرجع، ص144.

2- Benali (Radjia).« **Education familiale en Algérie entre tradition et modernité** ». **Insaniyat** premières recherches II . Anthropologie .Sociologie .Géographie. Psychologie. n29-30 Juillet-Décembre. .C.S.A.R.C.Oran.Littérature. 2005 .pp .27-30.

و تنطوي التربية الأسرية على التغيير الأسري الذي أنتج تغيرا في التعامل مع الأبناء إناثا و ذكورا ، متأثرا بعدة عوامل كالتعليم و العمل و الاستقلالية الزوجية، و وسائل الإعلام مما أعطى الوعي بالواقع العصري و بمتطلباته، و صارت التربية الأسرية لدى الكثير من الأسر خاصة الحضرية ، تتصف بالمرونة و التسامح، و تشجع أكثر فأكثر على استقلالية الشباب، لكن في الوقت نفسه فإن استمرار القيم التقليدية وضع هذه القيم الجديدة في صف المواجهة، فإذا كانت استقلالية بعض الأسر تحقق القيم العصرية فإن البعض الآخر من الأسر ذات الشكل الواسع قد يعيش أفرادها في صراع القيم التي تنعكس مباشرة على تربية الأطفال.

المقاربة المنهجية : في اطار النسق الثقافي متعدد النماذج ، تتذبب الافعال التربوية لدى الاسر باختلاف اتجاهاتها فينقل الأولياء بطريقة واعية أو غير واعية القيم المتذبذبة لأبنائهم، فإلى أي مدى ابتعد الأولياء عن القيم التقليدية بإقبالهم على القيم العصرية في موضوع العلاقات بين الجنسين و موضوع الزواج؟ و هل الأبناء بدورهم انفصلوا عن القيم التقليدية باعتبارهم أكثر الفاعلين في الاقبال على العصرنة في هذين الموضوعين؟

تناولنا بالدراسة عينتين من الطلبة الجامعيين المتطوعين من مدينتي" الجزائر "و" بجاية" ، بمجموع 234 مبحوثا، إضافة إلى أولياء البعض منهم بعدد91، واقتربنا منهم باستعمال تقنية الاستمارة.

وتتكون عينة الشباب من 39,31% ذكورا و 60,62% إناثا أعمارهن ما بين15 و31 سنة، و تتكون عينة الأولياء من 47.25% ذكورا، و52.74 % إناثا، أعمارهم ما بين 40 إلى أكثر من 60 سنة.

أسفرت الدراسة الميدانية على النتائج الآتية:

علاقة الصداقة بين الجنسين: تسامح المجتمع بوجود علاقات بين الشباب من الجنسين، سواء في المؤسسات التعليمية،أو في العمل، فصداقة الذكور والإناث، صارت ظاهرة ملحوظة، كما أن الأولياء على علم بتلك الصداقة، لكن ما هو موقفهم حينما يتعلق الأمر بأبنائهم، هل توصلوا إلى قبول علاقة الصداقة بين الجنسين أم لا زالت مرفوضة لديهم مثلما كانت عليه في السابق رغم الانتشار الواسع لها؟

مواقف المبحوثين من صداقة أبنائهم مع الجنس الأخر: تبقى الصداقة بين الإناث والذكور لدى المبحوثين عامة مثلما كانت من قبل ضمن النظام التقليدي، مرفوضة بنسبة 64.83% ، بتفوق الذكور بنسبة 67.44%على نسبة الإناث التي تبلغ 62.5% ، وهنا يظهر بأن الذكور هم أكثر تمسكا بالثقافة التقليدية في هذا الموضوع ، في حين الإناث نسبتهن ترتفع قليلا بـ25% على نسبة الذكور التي تبلغ 20%، ضمن الفئة التي تقبل بتلك الصداقة، كما ترتفع قليلا أيضا بنسبة 12.5% ضمن الفئة التي تقبل بصداقة الجنسين في حدود شروط معينة، فيظهر وكأن الإناث هن أكثر انفتحا في هذا الموضوع، كون الأبناء عامة يعتبرون أكثر قربا من الأم التي يحدثونها عن زمالتهم وصداقتهم أكثر من الأب لذلك صارت الإناث أكثر قبولا لها، و تبقى الفئة الرافضة هي المميزة للموقف.

هناك تأثير لمتغير السن على اتخاذ الموقف، فنسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40-50 سنة مرتفعة وتبلغ 45.16% ، ونجدها مرتفعة كذلك بصفة نسبية ضمن فئة الذين يقبلون ذلك بشرط، في نفس السن بـ12.90%، لكن تتعداها قليلا نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 51 و61 سنة بـ13.15% ، وتبقى أعلى نسبة يمثلها المبحوثون الرافضون الذين تتراوح أعمارهم ما بين 62 سنة فما فوق التي يتماشى رفضها مع الثقافة التقليدية التي نشأت عليها، فرغم التغيير الذي عايشته بقيت محافظتها على قيم التنشئة الأولية هي المؤثرة في حين الفئة غير المتقدمة سنا (ما بين 40 و50 سنة) التي نشأت في أوج التغيير نجد قيمها تأثرت به، فمع أن هناك نسبة من نفس السن تبلغ 41.93% ترفض الصداقة بين الإناث والذكور، تبقى نسبة من المؤيدين أعلى مقارنة معها (45.16%) فلا نستبعد أن هذه الأخيرة نفسها عرفت الصداقة مع الجنس الآخر نتيجة الدراسة أو التكوين أو في مجال العمل، و حتى في غير تلك المجالات لأن فترة شبابها توافقت وانتشار الظاهرة.

كما أن لمتغير المستوى التعليمي تأثيرا أكبر على قبول فكرة الصداقة بين الجنسين ، إذ يظهر التأثير واضحا كلما ارتفعت نسبة المبحوثين المؤيدين للفكرة، و تقل لدى المبحوثين الرافضين إذ سجلت لدى هذه الأخيرة نسبة 90% في فئة غير المتعلمين وبدأت في الانخفاض لتصل إلى 28.57% ، و يؤيد 50% من الجامعيين هذه الفكرة ، ونسبة 21.42% يقبلونها بشروط، فالفئة الأكثر تعليما هي الفئة الأكثر تقبلا لثقافة العصر و قيمها، و عرفت هذه الفئة خاصة ذوى المستوى الجامعي طول فترة الدراسة التي أخذت قسطا معتبرا من حياة المبحوثين علاقات زمالة مستمرة، فتعودهم على التفاعل مع الجنس الآخر جعل أمر الصداقة بين الجنسين أمرا عاديا وبديهيا حينما يتعلق الأمر بأبنائهم.

كما لوحظ بأن أكثر من يرفض صداقة الأبناء مع الجنس الأخر هم الذكور والمبحوثين البالغة أعمارهم ما بين 51 و61 سنة إلى 62 سنة فما فوق، وغير المتعلمين وذوي المستوى المتوسط و الابتدائي و الثانوي. أما الأكثر قبولا لها فهن الإناث اللواتى أعمارهم ما بين 40 و 50 سنة، و المبحوثين ذوي المستوى الجامعي، أما مبررات المبحوثين لمواقفهم فنلخصها فيما يأتى :

الموقف الأول بنسبة 12.08% تدل على أن الهدف من العلاقة هو الزواج، و ليست الصداقة في حد ذاتها، فرغم تبنيهم للمنهج العصري في طريقة الزواج يبقى الهدف تقليديا، إذ أنهم لا يقبلون علاقة أخرى مثل الصداقة العصرية في الدول الغربية التي لا تؤدي حتما إلى الزواج، و لا الصداقة الناتجة عن الزمالة التي لا تؤدي في كل الأحوال إلى الزواج.

و في الموقف الثاني الذى نسبته 6.59%، يعلن المبحوثون تأثرهم الواضح بالثقافة العصرية في هذا الموضوع لقولهم : "التحليل النفسي يؤكد على ضرورة الاختلاط "، "ذلك طبيعي العكس هو الذي يقلقني" ،"التعارف هو نمو فكري" ،"حتى ينمو فكرهم " . بما أن معظم مبحوثي هذه الفئة متعلمون وأغلبهم جامعيون، فلا بد أنهم أدركوا دور علم النفس في حياة الأفراد و اطلعوا على رؤيته للاختلاط ودوره في نمو الشخصية ، والتوازن النفسي لدى الأطفال والمراهقين حسب النظريات الغربية، و حتى غير المتعلمين فوسائل الإعلام كفيلة بتثقيفهم في هذا المجال عن طريق الحصص التربوية المكثفة التي تقدمها القنوات الإذاعية و التلفزيونية الفضائية، و مواقع التواصل الاجتماعي، لذلك وجدنا المبحوثين مقتنعين بالنتائج العلمية السيكولوجية في هذا المجال، هذه دلالة على تبني قيم عصرية تجعلهم يتخذون موقفا في اتجاهها.

أما المبحوثون الذين يقبلون صداقة الجنسين مشترطة فيمثلون الموقف الثالث بنسبة 12.08% ، الذى يتأرجح بين القيم العصرية و التقليدية، بحيث لا تتجاوز الزمالة و الأخوة.

و هناك مبحوثون رأوا بأن "الولد رجل له الحق في أن يصاحب أي بنت، لكن البنت يشترط أن لا تخالط أي ولد، خاصة المدمنين على المخدرات، بل تخالط من درس بالجامعة "، "البنات لا، لكن الأولاد ممكن"، و بالنسبة للمبحوث الأول لا توجد أي شروط بالنسبة لصداقة أبنائه الذكور للبنات، و بالنسبة لابنته فهو لا يرفض صداقتها مع الذكر، وإنما يضع شرطا لذلك أن تتجنب مخالطة المنحرفين، بل تصاحب الناجحين في دراستهم لأن الهدف يبقى الزواج، أما المبحوث الثاني فهو لا يشترط وإنما يستثني مباشرة صداقة البنات، و يجعل إمكانية قبول صداقة الذكور، و كلا المبحوثان يعبران عن التمييز الجنسي الذي يركز عليه الموقف الأبوي التقليدي الذي يضع كل ثقة في الذكور و يعطي لهم الحق في الكثير من الممارسات، لكن هذه الممارسة لم تكن مقبولة فى النظام التقليدي، و حتى وإن وجدت فإنها كانت تتم خفية.

أما الموقف الرافض تماما لصداقة الجنسين تمثله الفئة الرابعة بنسبة26.67% ،والفئة الخامسة بنسبة 8.79%، وتستند الأولى على قيم تربوية مصدرها التقاليد والدين، فمن المبحوثين من أكد فقط على الدين "هي ليست من ديننا" ، "مخالفة لتعاليم الدين" ،"نحن مسلمون" ومنهم من أكد على التقاليد ، وكانوا الأكثرية، "التقاليد صارمة" "مرتبط بالتقاليد وشرف الأسرة" ، "تربيتنا جزائرية" ، "احتراما للتقاليد " ومنهم من جمع بين التقاليد والدين لتبرير رفضه: "نحن محافظون"، "لا خروج عن التقاليد والدين ، "الدين والتقاليد لا يسمحان."

فالتقاليد تؤكد على غرس قيم استهجان الاختلاط عبر التربية، و بالتالي تستخدم أساليب التمييز بين الجنسين لذا تعتبر هذه التربية هي المثلى لدى المبحوثين من هذه الفئة ، فإذا حدث العكس فيعتبر الفاعلين و حاملي تلك الأفكار ذوى : "تربية سيئة" و"عادة سيئة" و "عادة مشبوهة".

و يسير الدين إلى جانب التقاليد في هذا الموضوع فالزمالة البريئة في الأوساط التعليمية أو العمل مقبولة دون أدنى شك، في حين الصداقة التي تعزل شابين في أماكن معينة لا تقبل، فلا يسمح بأي علاقة من نوع خاص بين الذكور والإناث و هذا يبين أن المبحوثين صاروا منشغلين بالبحث عن حكم الدين في أمور الحياة، لكن يبقى التركيز على التأثير التقليدي أكبر خوفا من العقاب الاجتماعي الذي ينصب على الأسرة في حالة ضياع الشرف الذي

تهدده علاقة الصداقة بين الجنسين حسب الرؤية التقليدية، هذا ما أكده بعض المبحوثين : "ذلك مرتبط بالتقاليد وبشرف الأسرة."

أما الموقف الخامس فيرفض موضوع الصداقة بين الجنسين بدافع تفادي المشاكل التي من المحتمل أن تسببها هذه العلاقة، و لعل أهم تعبير عن ذلك هو ما ذكره أحد المبحوثين : "لا توجد صداقة بأتم معنى الكلمة بين الذكور والإناث دون أن تصل لأشياء أخرى سلبية، و نادرا ما تكون إيجابية" وتأتي جمل أخرى في نفس السياق : "حتى أتفادى المشاكل " ، "ذلك سيء بالنسبة لهم " ، "هناك علاقات تؤدي للكثير من المشاكل " ، "الأفضل صداقة الإناث معا لتفادي المشاكل "، و كل هذه الوحدات تحمل في طياتها ما ورد من قبل فى مسألة الشرف، و الخوف من ضياعه، فمثلما قيل : "لا توجد صداقة ... دون أن تصل لأشياء أخرى " فإن ذلك ما يعتقده كل الرافضين دون استثناء، و الأشياء الأخرى "هي طبعا العلاقات العاطفية التي يفترض أن تؤدي إلى وضعية مشبوهة، تضع الشرف محل شك وظنون.

-**العلاقات العاطفية لدى الشباب:** معظم الأولياء يرفضون الصداقة بين الجنسين خشية تطورها إلى علاقة عاطفية، فهذه الأخيرة تبقى من المحرمات في المجال الأسري ،حسب النتائج المتوصل إليها، لكن كيف يتعامل الشباب مع هذا الموضوع الذي يعتبر مقبولا اجتماعيا ومرفوضا أسريا؟

بدأنا بمحاولة معرفة إن كان للمبحوثين علاقات عاطفية فكان شباب عينتنا من سن مختلفة لهم علاقات عاطفية بنسبة 50% أي نصف العينة، و في ذلك تتفوق الإناث بنسبة 53.67% ، أما نسبة الذكور فتبلغ 44.18% ، و يبدو أن الإناث في عينتنا هن أكثر عاطفية من الذكور أو يعتبرن الأكثر اهتماما بهذا الموضوع كونهن متعرضات أكثر لضغط القيم التقليدية في المجتمع من خلال تربيتهن التي تؤكد على الزواج المبكر خوفا من العنوسة، فالقصد من إقامتهن علاقات عاطفية هو الزواج، و ذلك ما لمسناه فعلا في إجاباتهن، لكن من جهة أخرى يظهر أيضا تأثير القيم العصرية عليهن، فالمبحوثات لا تردن الزواج التقليدي الذي ينظمه الأولياء، بل تردن زواجا عصريا يبنى على العلاقات العاطفية.

أما بالنسبة للمبحوثين اللذين صرحوا بأنه لا علاقة عاطفية لهم، فتبلغ نسبتهم 50% ، و في ذلك يتفوق الذكور بنسبة 55.8% على الإناث اللواتي تبلغ نسبتهن 46.32%، فالذكور هم الأقل اهتماما. وكان تبرير البعض منهم في هذه الفئة سواء كانوا ذكورا أم إناثا أنهم يرفضون هذه العلاقات ويعتبرونها : "ليست من ديننا " ،

و"ليست من تقاليدنا" و"ليست من تربيتنا". فتبرير هؤلاء مرتبط بالقيم التقليدية والدينية التي نشئوا عليها، لكن التمسك بذلك لا يخص سوى القليل النادر، في حين أكد باقي المبحوثين على أن الفرصة لم تتوفر بعد فأجابوا بـ "ليس بعد " و " مستقبلا سيكون لي "وهذا يعني بأن هؤلاء المبحوثين من مؤيدي العلاقات العاطفية وهم في انتظار الفرصة السانحة والبعض كانت لهم حسب تصريحاتهم "مغامرات فاشلة " فهم يتريثون بعض الوقت قبل أن يبدؤا من جديد.

ابلاغ الأوليائهم عن العلاقات العاطفية : معظم المبحوثين الذين لهم علاقة عاطفية لم يحدثوا أوليائهم عن علاقاتهم بنسبة 72.97%، فئة قليلة تقدر بنسبة 27.02% هي التي تمثل المبحوثين الذين حدثوا الأم فقط عن علاقاتهم، و نلاحظ أن أكثر الممتنعين هم الذكور بنسبة 76.31% فهم الأكثر إخفاء، و يعتبر المبحوثون من هذه الفئة بأن الحديث مع أوليائهم في هذا الموضوع "مستحيل "، "لن يحدث أبدا " لأنه "من المحرمات الاجتماعية "، "احتراما لهما" وقال البعض : "لم يحن الوقت بعد "، و أنتظر ترسيم العلاقة، حتى أتمكن من الحديث "، و إن كانت العلاقات العاطفية منتشرة و بكثرة في المجال الحضري، إلا أنهم يفضلون إبقاءها سرا مادامت لم تصل إلى الزواج.

أما الفئة التي صرحت بحديثها مع الأم عن العلاقة العاطفية فذلك بغرض الحديث عن الزواج ، ونلاحظ أن أكثر المتحدثين من الإناث بنسبة 28.76%، فالعلاقة المقربة التي تربط البنات بالأم تسهل لهن الحديث عن الأسرار العاطفية، و نلاحظ أن نسبة 23.68% من الذكور يحدثون والداتهم في هذا الأمر فيقول أحدهم : " أحبها وعلاقتي معها جدية "، و قول مبحوثة "تحدثت فقط مع والدتي ، و الدي يعلم بأن هناك من يريد طلبي للزواج "، فالأم تلعب دور الوسيط بين الأبناء و الأب الذي يواصل إعطاء الصورة الأبوية حتى و إن كان مقبلا على الثقافة العصرية، و يقبل بأن تكون لابنته علاقة لكن ذلك في إطار شرعي، فإن الأم المتطلعة على تفاصيل علاقة ابنتها تخبره أن هناك من "يريد أن يطلبها"، فالوالدات هن الأكثر تقبلا لهذا الموضوع، هذا لكونهن متفتحات على الثقافة العصرية رغم أن لهن سلطة أُقل من الآباء الذين يفترض أن يرفضوا الحديث في هذا الموضوع، و كذلك لكونهن تشجعن فكرة زواج الأبناء وخاصة البنات كهدف أسمى.

- **تعريف والداتهم بالصديق المقرب:** إن بنسبة43.33% من مجموع المبحوثين المحدثين بعلاقاتهم العاطفية أجابوا "أبدا" أي لا يعرفون الأم بالصديق المقرب أو الصديقة المقربة، وأغلبهم من الذكور بنسبة44.44% ذلك

لأن علاقاتهم لم تعد مسموحة، ثم أن الذكور أكثر إخفاء لمسائلهم الشخصية من الإناث، و تبرير ذلك أن : "التقاليد لا تسمح بذلك" "هذا ليس من ديننا"، "ليس من ثقافتنا" ،"ليس من مبادئنا" ،" نحن لسنا فرنسيين" "هذا محرج" ، "مستحيل" ، "احتراما للوالدين" . هذه الشدة في الرفض هي نتيجة التربية المعتمدة على القيم التقليدية المدعمة بالقيم الدينية، و الملاحظ أن هذه الفئة و إن قبلت بقيم عصرية تتيح لها إقامة علاقة عاطفية متجاوزة القيم الدينية التي تتنافى معها، و قيم الثقافة التقليدية التي تستنكرها فإن تحديها لا يصل إلى محاولة فرض قيمها الجديدة على الأولياء، ويبدو بأن المبحوثين لم يشعروا بالتناقض الذي وقعوا فيه حينما قدموا مثل هذا التبرير ، فهل هم حين إقامتهم للعلاقة العاطفية كانوا قد تخلوا عن التقاليد أو الدين أو غيروا ثقافتهم أو جنسيتهم؟ فالتناقض هنا بين ممارستهم وتربيتهم وتبريرهم لرفضهم ،يعد دليلا على تناوب القيم التقليدية والعصرية في حياتهم لدرجة عدم إدراكهم الواعي بتداخلها فهم أحيانا عصريين و في موقف آخر تقليديين.

أما الفئة التي أجابت بـ "ليس بعد " بنسبة 26.66% ، فهم ينتظرون "ترسيم "العلاقة على حد قولهم ،أي أن يتم الاتفاق على الزواج ويتقدم المعني رسميا لطلب الفتاة التي اختارها، أو تعلم المبحوثة و الدتها لقدوم شاب لطلبها، حتى يتم التعرف بشكل يقبله الأولياء، و هناك من أجاب : "لست متأكدا بأنها المرأة التي سأتزوجها " و" لا يوجد شيئ رسمي حتى أقدمه"، فإطار الزواج هو وحده الذي يسمح بتقديم الصديق أو الصديقة الذي يبني معه أو معها مشروع الزواج إلى الأم ، ودون ذلك يبقى الأمر لا يتعدى الحديث، وهذا يدل على أن الروابط الأسرية في هذا الموضوع لم تتعد خط القيم التقليدية، فلا وجود للقيم العصرية من هذه الناحية.

أما الفئة التي أجابت بأنها عرَفت الصديق أو الصديقة على الأهل فتبلغ 30%من مجموع المحدثين بتفوق الذكور، و عامة التعريف كان سواء بالأم أو بالأخت، و صرح أحدهم: "عرفتها بوالدتي لأني أريد الزواج منها "، "عرفته ليطلبني للزواج "،" عرفتها على أختي لأن كل واحدة منهما أرادت أن تتعرف على الأخرى "، "عرفته بأخواتي البنات إننا معتادات على تقاسم أسرارنا "، و نلاحظ أن التعريف بالأم لم يخرج عن إطار نية الزواج أو الخطبة، لأن العلاقات العاطفية تعد شيئا محظورا لا يجب أن يسمح بها ذوي السلطة وإلا ستتأثر مكانتهم الاجتماعية حسبما تدل عليه الإجابات، أما التعريف في غير الإطار المسموح به فلا يتعدى الأخوات الإناث ويبقى سرا "تقاسم أسرارنا "، كذلك إذا تعلق الأمر بالإخوة الذكور، فلم نجد أية أنثى عرفت صديقها بأخيها، و العكس هو الصحيح، لأن العلاقات العاطفية مسموح بها للذكور و ليس للإناث، فالتربية المعتمدة على القيم التقليدية لم تساو بين

الجنسين من ناحية التعامل، و لم تبن علاقة حميمية بين الإخوة و الأخوات بقدر ما ركزت على العزل والتمييز بينهم.

نستنتج مما سبق بأنه رغم الانتشار الملحوظ للعلاقات العاطفية في أوساط الشباب ، فإنها في عينتنا تتم خفية عن الأولياء ، لاعتباره حسب المبحوثين " احتراما " للأولياء أو بالأحرى احتراما لثقافتهم التقليدية التي ترفضها خارج إطار الزواج وتعتبرها من المحرمات الاجتماعية. ويبقى التواصل بين المبحوثين و أوليائهم في هذا الموضوع شبه منقطع إلا بنسب قليلة أين يتم عرض الموضوع في إطار مشروع زواج لا غير، حتى يحظى بالقبول لدى الوالدات فقط، و يبقى الآباء معزولون تماما، و بذلك فإن الوسط الأسري وخصوصا في مثل هذا الموضوع يبقى محل سيادة القيم التقليدية، فالمبحوثون لا يعيشون اختيارهم العصري سوى خارج الأسرة، هذا إن كان يمكننا فعلا الحديث عن اختيار مادامت نسبة معتبرة تعيش حالة التناقض.

السماح للأبناء اختيار أزواجهم: بما أن العلاقات العاطفية لازالت مثلما رأينا لدى أولياء المبحوثين من المحرمات الاجتماعية، ويرفض هؤلاء الحديث عنها سوى في إطار الزواج، أردنا معرفة مدى تقبل الأولياء للزواج العصري المبني على العاطفة و على الاتفاق بين الشابين أو مدى رفضهم له.

لاحظنا بأن أعلى نسبة تمثلها فئة المبحوثين اللذين يسمحون لأبنائهم إناثا وذكورا باختيار أزواجهم بنسبة 89.58% ، وهذه النسبة العالية تدل على التغيير في الانتقال من شكل التنظيم التقليدي للزواج إلى الزواج العصري المبني على الاختيار الحر للشريك، و هذا يرجع أساسا إلى التأثر بنماذج الحياة العصرية، و التأثر بالجماعات المرجعية، إضافة إلى عوامل أخرى فتحت المجال للتأثير العصري المتمثلة أساسا في عدم التوافق بين الزوجين ضمن الشكل التقليدي ومختلف الخلافات التي وصل إليها الكثير.

أما نسبة 2.19% فتمثل المبحوثان اللذان يشترطان أن يكون الاختيار مرفوقا بموافقتهما : "إنه اختياره ، لكن يجب أن أستعلم عن الأسرة "،"أسمح لهم بالاختيار ،لكن ذلك يكون بموافقتي"، فالاختيار هنا يتم تحت ضغط المبحوثين، هذا الموقف يجمع بين القيم العصرية والتقليدية في آن واحد، لكن التأثير يميل أكثر إلى القيم التقليدية، فالمبحوث الأول يستعلم عن الأسرة و لا يستعلم عن الشخص المختار، فالاتجاه التقليدي يعتبر الزواج مصاهرة بين أسرتين والاهتمام بالأسرة يعد ذا أهمية قصوى، حتى و لو كان المرشح للزواج لا يعيبه شيء فالمهم الرضا عن أسرته.

أما المبحوثتان اللتان لا تسمحان باختيار بناتهما للأزواج (2.19%) فإن موقفهما يتوافق مع ما صرحتا به من قبل وهو عدم السماح للأبناء بأن يكون لهم أصدقاء من الجنس الأخر، فما دامتا لا تقبلان التعارف فإنهما ترفضان الشكل العصري للزواج، بينما المبحوث المجيب بلا أدري (1.09%) فإنه لم يتمكن بعد من الفصل في اختيار بين القيم التقليدية أو العصرية في مسألة القبول أو الرفض.

دوافع المبحوثين لسماحهم لأبنائهم اختيار أزواجهم: تتقارب الفئة الأولى و الثانية في محتوى كل منهما و هناك اختلاف بسيط بينهما، و تشمل الفئة الأولى نسبة 56.97% على وحدات تؤكد احترام المبحوثين لأبنائهم في اختيار حياتهم الشخصية باختيار الشريك فيها ، و كل الوحدات تسير في اتجاه موحد: "إنها حياتهم الشخصية ، "إنه مستقبلهم" ، "لا أريد أن أضغط عليهم" ،"إنه أمر عادي كل واحد يجب أن يختار الشخص المناسب له" ، " إنه قرار شخصي " و يقر المبحوثون هنا بالحرية الشخصية في اختيار الزوج أو الزوجة لأن حياتهم المستقبلية تخصهم لوحدهم، بذلك اعتبر أحد المبحوثين اختيار الزوج أو الزوجة بـ"الأمر العادي" وبذلك يظهر بأنه انفصل تماما عن التأثير التقليدي الذي يعتبر الزواج مهمة الأسرة في هذا الموضوع ، و كأن الاختيار الحر له زمنه.

و تؤكد بنسبة 19.75% دائما على حرية الاختيار ، بل وتجعل منه حقا للأبناء في أكثر الوحدات ترددا :"لهم الحق في ذلك" ، "ذلك حقهم هم أحرارا" ، لكن ما يميز هذه الفئة عن سابقتها هو الإصرار على الحق في حرية الاختيار، و يؤكد بعض المبحوثين بأن تربية أبنائهم بني أساسا على الاختيار الحر و الديمقراطي بقولها: "ربيتهم على الديمقراطية ، في حدود المعقول" ، "أعطيتهم دائما الحرية" ، فالتحرر لدى هذه الفئة ، لا يرتبط فقط بموضوع الزواج، و إنما بدأ عبر مراحل سابقة للتنشئة الأسرية، إلى حد تعود الأبناء على حرية الاختيار، و هذا يدل على الاتجاه التربوي العصري، الذي لا يقيد الأبناء بقرارات ويطلب منهم تنفيذها، في حين أكدت إحدى المبحوثات أن الديمقراطية تأتي في "حدود المعقول" ، أي "المعقول" الذي يعترف به المجتمع، أي الجزء الآخر من ثقافة المجتمع المبنية على القيم التقليدية ، فمهما كان الاتجاه عصريا فلا يتعدى صراحة على القيم التقليدية، بل تندمج التربية العصرية مع القيم التقليدية.

و ركزت نسبة 13.95%، على التوفيق في تحقيق العيش الهادئ الخالي من التوتر في العلاقة الزوجية، "حتى يعيشوا في هدوء "، و حتى يتحَمل الأبناء مسؤوليتهم في حالة عدم التوفيق، فالكل يتمنى السعادة لأبنائه و من أجل ذلك يفضلون في هذا الموضوع بالذات أن يكون الاختيار لهم حتى يبلغوا السعادة و يبدو ذلك في التصريحات

الآتية: "حتى يعيش جيدا مع التي اختارها"، "حتى يحتمل الواحد الآخر ويتفون على أشياء معا" ، "كي تكون حياته أحسن"، "حتى يتفقوا"، فتوفر "الاتفاق" بين الزوجين و"تقاسم الأشياء معا"، يؤدي حتما إلى مستقبل "أحسن"، لكن إن حدث العكس لا يعتبر أحدا من الأولياء مسئولا عن الإخفاق"...إن لم يمش الأمر، سيكون اختياره"،" حتى يتفادوا كل المشاكل مع الأسرة " ،"ليتحملوا مسؤولياتهم"، "ليعيش اختياره"، فالمبحوثون يريدون أن يتجنبوا لوم أبنائهم.

نستنتج بأن اللجوء إلى القيم العصرية و إن كان يتم أحيانا تحت ضغط الاتجاه العام للمجتمع نحو قضية ما، نجده أحيانا أخرى وسيلة لتجنب إحدى الضغوط التي يكون تأثيرها سلبا على الأفراد، و على علاقتهم مع الأبناء لأن اللجوء للثقافة التقليدية في هذا الموضوع أدى إلى ضغوط كثيرة أزَمت العلاقات بين الأهل.

بينما نسبة 2.32% ركزت على اعتمادها على التحكم الديني في قضية الزواج، لذا نجدهما يسمحان للأبناء باختيار الأزواج لأن الدين يؤكد ذلك: "إن الدين يسمح بذلك"، "في ديننا نختار الزوج أو الزوجة"، "فالموقف جاء موافقا للاقتناع بالقيم الدينية.

و في آخر فئة بنسبة 2.32% فإن عامل السماح للأبناء في اختيار الأزواج هو الاقتناع بأن العاطفة لها الدور المحدد: "إنها قضية مشاعر" ، "لا نستطيع أن نعيش مع من لا نحب"، مع أن الثقافة العصرية في العالم كله تنظر إلى الزواج على أنه أولا انتصار للعواطف، و تؤكد بقوة على ذلك ، غير أننا لم نجد سوى مبحوثين اثنين ذكرا هذا الموضوع، مع أن الموقف في الفئة الأولى و الثانية و الثالثة تدل ضمنيا على ذلك، لكن يبدو بأن موضوع العواطف يستمر في أن يكون الخوض فيه من المحرمات، حسب ما تعود عليه المبحوثون تحت تأثير القيم التقليدية، فمع أن الاتجاه العام ينحو في اتجاه العصرنة،إلا أن التغطية على دور العاطفة في اختيار الأبناء تعكس التأثير.

و مما سبق نلاحظ أن معظم المبحوثين يقبلون بأن يختار أبناؤهم أزواج المستقبل، سواء كانوا ذكورا أم إناثا، لأن لهم حرية الاختيار التي تعودوا عليها، ويعتبرون أن ذلك من حقهم، لكن كيف يحق لهم الاختيار إن كانوا يرفضون أن تكون لهم علاقة عاطفية أو علاقة صداقة مع الجنس الأخر؟ و قد يفهم المبحوثون من الاختيار أنه إذا تقدم شاب لخطبة ابنتهم بأن يأخذوا رأيها، فإن قبلت تكون قد اختارت، بينما هناك من يفهم الاختيار لكن الاختيار على أنه تعارف شابين لفترة ما، ثم يتفقا على الزواج إن اقتنع أحدهما بالأخر ، خاصة إن تولدت عاطفة بينهما، و قد دلت وحدات التحليل على ذلك بقول بعضهم : "حتى يتفقوا"، و"حتى يحتمل الواحد الآخر و

يتفقون على أشياء معا"، "حتى يعيشوا في هدوء "،"كي تكون حياة أحسن"، "حتى يعيش جيدا"، "إنها قضية مشاعر"، "لا نستطيع أن نعيش مع من لا نحب "، فالتلميح للعاطفة والاتفاق والحياة الهادئة والجيدة و الأحسن تدل على الاقتناع بالاختيار الذي لا يتم سوى إن كان هناك تعارف لمدة زمنية، و بذلك يتضح أن المبحوثين أجابوا عن السؤالين بطريقة متناقضة.

إن التأثر بثقافتين، والاقتناع تارة بالثقافة التقليدية، و تارة أخرى بالثقافة العصرية، يؤدي حتما بالمبحوثين إلى التناقض في المواقف، و كأنهم يريدون في معظمهم أن يتعرف أبناؤهم على أزواج المستقبل خفية عنهم، و خاصة بناتهم، دون مواجهة بينهم إلى يحين قرار الزواج، لأن تصدي ثقافتهم التقليدية لموضوع العلاقات العاطفية لازال مفروضا بشدة، وكأن تقبلهم لها يجعلهم يفقدون جزءا من هيبتهم كأولياء المستمدة من القيم التقليدية.

ـ رد فعل المبحوثين أمام الاختيار غير المناسب لزوج أو زوجة المستقبل: اتفق معظم المبحوثين على اختيار أبنائهم لأزواجهم، لكن ربما يحدث و أن يكون الاختيار غير متوافق مع رغبات المبحوثين، ربما يكون الزوج المختار أو الزوجة المختارة لا يحملان الصفات التي يفضلون توفره، أو يحملان مساوئ يمقتونها، فكيف سيكون رد فعلهم ؟

موقف المبحوثين من افتراض اختيار أبنائهم لشريك حياة غير مناسب: نلاحظ أن أعلى نسبة تقبل بحرية في أبنائهم الاختيار للزواج، و لو أنهم لم يقتنعوا به و لم يجدوه مناسبا لهم بـ52.74% ، و هذا الموقف يعبر كثيرا على تبني المبحوثين لقيم عصرية التي تحثَ على احترام الاختيار الشخصي للأبناء ومنع تدخل الأولياء في حياتهم الشخصية ، وتنزع منهم كل شرعية في ذلك. وإن بدت الإناث في مواقف سابقة بأنهن محافظات على الاتجاه التقليدي نجدهن في هذا الموقف اخترن الاتجاه العصري بنسبة عالية 64.58% ، و ينتهجن في هذا الموضوع إلى التعامل بالإقناع والنصح إن حصل أنهن لم يوافقن على الشريك المختار من قبل الابن أو البنت، فتعاملهن يمتاز بالتحرر خاصة حينما يتعلق الأمر بالذكور، أما فئة المبحوثين اللذين صرحوا بأن موقفهم سيكون الرفض التام للزواج إن لم يوفق أبناؤهم في اختيارهم، فنسبة الذكور مرتفعة ضمن هذه الفئة 32.55% و هذه النسبة أقرب إلى التقاليد من العصرنة.

و قد صرحت الفئة التي لم توافق على اختيار الأبناء بأنها تستعمل قيما عصرية تتمثل في الحوار و الإقناع لإبطال الزواج، و في هذه الفئة نجد نسبة الذكور 11.62% مرتفعة على نسبة الإناث البالغة 8.33% ، أما المجيبين بلا أدري والبالغة نسبتهم 13.18% ، فإنهم لم يفترضوا أي مواجهة و لا أي قبول، لأن درجة الانتماء

للثقافتين لدى المبحوثين متساوية بصفة عامة، و يعكس هذا المؤشر كثيرا فكرة التناوب بين الانتماء الثقافي المزدوج والاختيار الواعي أو اللاواعي للقيم التقليدية أو العصرية، بحيث رأينا كيف كان اتجاه المبحوثين للقيم العصرية، و التوجه القيمي لا يتم تحت تأثير الاقتناع بثقافة معينة، و إنما حسب الاقتناع بوجود مصلحة ما هنا أو هناك.

افتراض اختيار الأبناء لشريك حياة غير مناسب: جاءت فئات الرضا والاقتناع بنسبة 32.91% ، و النصح بنسبة13.92% ، و احترام الاختيار بنسبة 13.92، تبلغ معا نسبة 60.75%، و هذه النسبة المرتفعة دليل على الاتجاه العصري لفئة واسعة من المبحوثين في هذا الموضوع، فمعظم المبحوثين لا يرفضون بأن يكون الزواج من اختيار الأبناء، وإذا افترضنا بأن الزوج أو الزوجة المختارة لم يقتنع بها الأولياء، فهم يتعاملون مع الوضع بهدوء و ليونة، و يستعملون الحوار و الاقناع، و من تصريحاتهم: "سأتحدث معها وأحاول إقناعها" ،لأن رفض الأولياء لا يجدي مع أبنائهم الذين عودوهم على التحرر والاستقلالية، و ابتعدوا عن التشدد و القرارات الأحادية والضغط على الأبناء في المراحل التربوية السابقة، و إن لم يقتنعوا بأمر يخصهم يتعاملون معهم كما عودوهم بالحوار، وإن لم يقتنعوا فيتبعون معهم أسلوب الرضا والقبول : "أقبل باختياره وأحمله مسؤولية هذا الاختيار"،"سأرضى" ، فالأولياء لن يضغطوا على أبنائهم بل يتركوا لهم حريتهم في عيش تجربتهم، و لم نجد سوى مبحوثا واحدا يريد أن يحمل أبناءه مسؤولية في اختيارهم.

و تؤكد وحدات التحليل ضمن الفئة الثانية على النصح، و هي تشبه إلى حد كبير الفئة السابقة، فالحديث أو الحوار ما هو إلا عبارة عن نصح، لكننا ركزنا على التمييز بين الفئتين لما تحمله الوحدات من إضافة كقولهم: " أنصح وإذا أصروا أقبل"، "أنصح وأترك لهم القرار"، و تكررت كثيرا مثل هاتين العبارتين، لتدل أكثر على أن الأولياء مقتنعين مسبقا بأن أبناءهم يسيرون حسب قراراتهم، فما بقي لديهم سوى النصح بقولهم: "فقط أنصح"، فالأبناء قد عودوا أولياءهم بردود أفعالهم التي تتماشى مع تربيتهم نصف العصرية، خاصة إذا تعلق الأمر بقرارات مصيرية مثل هذه ، فحرية الاختيار المرفقة بالنصح تعكس أيضا القيم العصرية.

و في نفس الاتجاه تأتي الفئة الثالثة التي تؤكد مباشرة على احترام التحرر بقولها: "احترم رأيه"، "كل واحد يعيش في استقلالية"، "هو حر في ذلك"،"سأنحني أمام اختيارهم"، "أنا لا أبالي"، "اختيارهم لا يعنيني"،"عشت حياتي وهم يعيشون حياتهم " ، كلها محتويات معززة لذكر الاستقلالية في الرأي والحرية في التصرف، و نلاحظ أن

هذه الفئة لا تلجأ لا إلى النصح ولا إلى الحوار و الاقناع، فهي رغم كل الاحتمالات ستقبل بالاختيار حتى و إن لم يوافق رغباتها، اعتمادا على اقتناعها بقيمة حرية الاختيار والتصرف التي منحتها للأبناء.

و نلاحظ بأن 13.92% من هذه الفئة هي الأكثر تأثرا بقيم الثقافة العصرية المحضة، لأن استعمال الحوار والإقناع والنصح من أجل تغيير رأي الأبناء قد يعد تدخلا في حياتهم، و بالتالي يعكس عدم الابتعاد عن الثقافة التقليدية التي تراجعت في هذا الموضوع، لكن بقيت آثارها من خلال محاولة التأثير لتغيير الرأي باستعمال أساليب عصرية، بينما هذه الفئة الأخيرة استعملت عبارة تدل على عدم التدخل النهائي في قولها: "أنا لا أبالي" ، "اختيارهم لا يعنيني "، وكأن مبدأ الفردانية هو المعلن حسب هذه الوحدات دون أي تمييز بين الجنسين.

أما الفئة الرابعة فهي تعبر عن الرفض بنسبة 11.39%، لكنها لا تواجه مباشرة الأبناء بذلك بل تستعمل أساليب الإقناع بالتخلي عن الاختيار "بدبلوماسية"، و هي لن تتسامح إذا لم يتم الاقتناع برأيها، بل تواجه الأبناء بقرار الرفض وقد قيل في هذا الصدد : "سأنصح وإذا لزم الأمر سأمنع"، "لن أقبل وأحاول أن أقنع "، "نتحدث و إن لم يقتنعوا سأرفض خاصة مع البنات "، و هذا خلافا للفئة السابقة، فهذه الفئة لازالت متمسكة بالقيم التقليدية بمؤشرات كثيرة دل عليها محتوى الوحدات، كالقرار النهائي الذي يرجع لها، و سلطتها على الأبناء والتمييز الجنسي، لكن وجود تأثير القيم العصرية إلى جانبها جعل من تعاملها مع الأبناء يأخذ قليلا من التعديل بما أنها لا تظهر سلطتها بصفة مباشرة، لأن الأولياء يعلمون بأنه رغم سلطتهم على أبنائهم فهناك هامشا من التحرر يمنحهم ردود أفعال قد توتر العلاقة معهم و تجعلها في موضع مواجهة وصراع، فينتهجون النهج العصري للوصول إلى هدف تقليدي.

أما الاتجاه الخامس فهو تقليدي محض بنسبة 27.84%، فالأولياء رغم سماحهم لأبنائهم بالاختيار، فإنهم لم يقتنعوا بالزوج أو الزوجة المختارة، و استعملوا سلطتهم المطلقة ليرفضوا الزواج، و الملفت للانتباه هو وجود مبحوثين كانوا أكثر ليونة مع الأبناء من غيرهم، لكنهم في هذا الموضوع أظهروا سلطتهم على الطريقة التقليدية، و من تصريحاتهم في ذلك: "سيكون الرفض التام"، "لن أقبل أبدا " "أقول لا بكل صرامة " و ربما كان هذا الرفض القاطع حماية للأبناء لأن الأمر هنا يتعلق بقرار مصيري خلافا للمواضيع السابقة، و عبر بعض الأولياء عن الرفض بقولهم: "سوف أبطل الزواج "، "سأتدخل من أجل مصلحتهم "، و ذلك هو التصرف التقليدي المعهود في الأسرة الأبوية إذا تجرأ أحد الأبناء على التمرد، لكن نسبته ضعيفة جدا لا تتجاوز 5.06%، و رغم أن التوجه التقليدي

يقابل الاختيار غير المقنع بالرفض إلا أننا حين تفحص اجابات الفئة الرابعة نلاحظ وجود القيم العصرية ضمنها، و ربما خضعت إلى بعض التعديل لتتلاءم مع التغيير الجاري.

- **خاتمة:** تعكس المواقف إزاء العلاقات العاطفية الخاصة بالشباب مدى الاختلاف الموجود بين القيم الثقافية التقليدية و العصرية، أما وجود الاختلاف في الاتجاهات ضمن المجتمع الواحد فيعتبر ظاهرة طبيعية تستجيب للتغيرات الاجتماعية الحاصلة، لكن الاضطراب يأتي حينما تنصهر الأسر عبر علاقات النسب أو حينما ينتقل الأفراد عبر مواقفهم من نموذج لأخر في الموضوع الواحد لدرجة التناقض مع انفسهم، مثلما رأينا مع الشباب و الأولياء في موضوع العلاقات العاطفية و الزواج، فأغلبية المبحوثين يعيشون عبر مواقفهم الانتقال بين القيم التقليدية و العصرية، و غالبا ما يتم ذلك التنقل بصفة عفوية غير واعية و المحرك الوحيد يكون أحيانا مصالحهم الشخصية، لكنهم غالبا لا يدركون هذا التناقض لأن الأفراد عادة لا يسألون أنفسهم عن اختيارهم الثقافي و إلا كانوا قد تجاوزوا هذا التناقض.

المراجع:

-إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع التربوي**، بغداد، دار وائل للنشر،2005.

- حسين أحمد رشوان، **الأسرة و المجتمع**، دراسة في علم الاجتماع الأسرة، القاهرة مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

- رضوان السيد،أحمد برقاوي، **المسألة الثقافية في العالم العربي– الإسلامي**، دمشق، دار الفكر المعاصر ، ط2، 2001.

- سليمان مظهر،**علم النفس الاجتماعي، نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية** مصدر المجابهة، مؤسسة ثالة، الجزائر، 2010.

- Addi Lahouari **Les Mutations de la société algérienne. famille et lien social dans** Paris.1999. La Découverte. **l'Algérie contemporaine**.

-Azzam Amin. « **Stratégies identitaires et strategies d'acculturation. deux modèles complémentaires** ». **Alterstice**. Revue internationale de la recherche interculturelle. vol. 2.N2.2012.

-Roger. **« Problème de l'enseignement des civilisations et de leurs** œuvres ». **Bastide** Georges.**Traité de sociologie.** PUF. Paris. vol .2.1960. Dans. Gurvitch

Belajouza Michele et Belkadi Malouia Alia» **La Dimension autorité- permissivité dans - les attitudes éducatives parentales »**. in Actes du colloque : **Les Relations** 1989..**interpersonnelles dans la famille maghrébine**. C.E.R.E.S

- Benali Radjia.« Education familiale en Algérie entre tradition et modernité ». I**nsaniyat** premières recherches II. Anthropologie.Sociologie .Géographie. Psychologie. Lttérature

Oran. n29-30 Juillet-Décembre2005..C.S.A.R. C

-Benkhlil R. Institut National d'Etude et d'Analyse pour la planifi-

cation. **Réflexions sur les structures familiales**. Alger. 1982.

– Berry. J. Acculturation et identité. Dans J. Costa- Lascoux. M. A. Hily et G. Vermès (dir.). **Pluralité des cultures et dynamiques identitaires: Hommage à Carmel Camilleri** 2000..Paris. L'Harmattan

Boutefnouchet Mostefa. **La Famille algérienne. Evolution-**

et caractéristiques récentes. Alger. SNED. 1982.

Camilleri Carmel. **Jeunesse famille et développement. Essai sur le changement Socio-** - C.N.R.S.1973. .**Culturel dans un pays du tiers monde (Tunisie).** Paris

-Camilleri. Carmel. **Identité et gestion de la disparité culturelle**. **Essai d'une typologie**. Dans C. Camilleri.J. Kastersztein. E. Lipianski. H. Malewska- Peyre.I. Taboada- Léonetti Paris. P U F.1990. et A. Vasquez (dir.). **Stratégies identitaires.**

-Chaulet Claudine in **Femme. famille et " Stratégies familiales et rôle de femmes**". **société en Algérie.** Unité de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle.URASC. Laboratoire sur la pratique algérienne du droit.Université d'Oran 1988.

.De Land-Sheer Viviane et Gilber. **Définir les objectifs de l'éducations.** Paris-P.U.F.1977.

- Durkheim Emile. **Education et Sociologie.** Paris PUF.1980.

-Gras Alain(Dir). **Sociologie–Ethnologie**. Publications de la Sorbonne. Paris.2003.

أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري

مصطفى زيكيو*،جامعة مستغانم،الجزائر

يونس معزازي، جامعة البليدة 02

تمهيد: نحاول من خلال هذا العمل تسليط الضوء على ظاهرة الإجرام العام في المجتمع الجزائري، و التي تضم ثلاثة أقسام رئيسة، فالقسم الأول يضم جرائم الحق العام والتي تنقسم بدورها إلى الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات، و الجرائم المرتكبة ضد الأسرة و الآداب العامة، و الجرائم المرتكبة ضد السكينة العمومية، والقسم الثاني يضم الجرائم المرتكبة ضد الاقتصاد الوطني، و التي تضم الجرائم الاقتصادية و المالية، أما القسم الثالث و الأخير فيضم الجريمة المنظمة بشتى صورها.

و للتعرف على توزيع هذه الجرائم في المجتمع الجزائري فإننا نعتمد على مصادر الشرطة، فإحصاءاتها تتميز بالدقة و المصداقية باعتبارها تغطي كافة التراب الوطني، إذ يستحيل على الباحث بإمكانياته المتواضعة أن يتمكن من جمعها، و تجدر الإشارة إلى أن من بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هو تزايد أعداد القضايا المسجلة وعدد الموقوفين في كل سنة فيما يخص حجم الإجرام العام في المجتمع.

مشكلة الدراسة: تعتبر الجريمة من الظواهر التي تهدد أمن و استقرار المجتمع، نظرا لانعكاساتها السلبية على حياة الأفراد سواء كان ذلك على المستوى الجسدي من خلال ما تسببه جرائم العنف من أعمال قتل تودي بحياة الأفراد، كما تفضي أعمال العنف أيضا إلى إلحاق عاهة مستديمة تحرم الضحية من مزاولة حياته بطريقة عادية، و ربما يحرم من ممارسة عمله الذي يعتبر مصدر رزقه، كما تتسبب الجرائم المرتكبة ضد الأموال إلى إلحاق أضرارا جسيمة بالضحايا من خلال ضياع أموالهم من جراء تعرضهم للسرقة بشتى صورها أو للابتزاز، أو تعرض ممتلكاتهم للتخريب والحرق فتضيع بذلك سنوات من العمل و الكد يصعب على الضحايا تعويض ما لحقهم من خسائر، و هناك أنواع أخرى من الجرائم التي تصيب النسق الاقتصادي ،تتمثل في الجريمة الاقتصادية و المالية بشتى صورها، كاختلاس الأموال العامة وتضخيم الفواتير و الرشوة و التهرب الضريبي و تبييض الأموال وتحويلها إلى الخارج ،مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من التنمية وحرمان فئات واسعة من المجتمع من العيش الكريم، فجرائم الفساد تنعكس ارتداداتها على جميع الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي، و بالتالي فهي

تتسبب في جرائم أخرى، لأن تعطيل عملية التنمية من شأنها أن تنفر المستثمرين وبالتالي حرمان الاقتصاد الوطني من توفير مناصب الشغل، بل و خسارة المناصب الموجودة مما يؤدي إلى رفع معدلات البطالة، و قد أكدت العديد من الدراسات بأن البطالة من العوامل المساعدة على ارتفاع معدلات الجريمة، بالإضافة إلى الجرائم المذكورة فإن انتشار الجريمة المنظمة في المجتمع من شأنها أن تتسبب في ظهور مشكلات اجتماعية كانتشار ظاهرة الإدمان في فئات واسعة من المجتمع من جراء تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات و الأقراص المهلوسة، و المتاجرة فيها، و ندرة المواد ذات الاستهلاك الواسع و المدعمة من خزينة الدولة من جراء تنامي ظاهرة التهريب، كما تسهم الجريمة المنظمة في زعزعة الاستقرار و انعدام الأمن بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة و الذخيرة، بالإضافة إلى الأزمات التي تنجم عن تدفق اللاجئين الذين تستغلهم عصابات الاتجار بالبشر.

و تعتبر ظاهرة الجريمة من المؤشرات التي تدل على مدى أمن واستقرار المجتمع، وعليه فإننا من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي مستويات ظاهرة الإجرام العام في المجتمع الجزائري؟ وما هي العوامل التي تسهم في بروز هذه الظاهرة؟

و من بين الأهداف التي نصبوا إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة، التعرف على مستوى ظاهرة الإجرام العام في المجتمع الجزائري، وفق المعطيات المتاحة لدينا، و التعريف بالأنماط المختلفة لظاهرة الإجرام العام في الجزائر، و تحديد بعض العوامل التي لها صلة بالظاهرة محل الدراسة.

مصادر جمع المعطيات: اعتمدنا في هذه الدراسة على الحصيلة السنوية للجريمة التي قدمت لنا من قبل مديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن، و الإحصائيات و المعطيات التي قدمت لنا من قبل خلية الإعلام و الاتصال التابعة لمؤسسة الدرك الوطني، مستخدمين منهج تحليل الإحصائيات، و التمثيل البياني للجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة المسجلة في الجزائر و الأعمدة البيانية بغرض توضيح أحجام الظاهرة بطريقة مبسطة.

1.أنواع الجرائم موضوع الاهتمام في هذه الدراسة :

1.1الإجرام العام: تخص القضايا المتعلقة بـ:

-جرائم القانون العام: و تضم جرائم العنف كالجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وأهمها جريمة القتل العمدي و الضرب و الجرح العمدي و التهديد و السب و الشتم والقذف والاعتداء على الأسرة والآداب العامة، و تضم

كذلك الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، ومن أهم أنماطها السرقة بشتى صورها كالسرقة بالكسر والسرقة بالتسلق والسرقة بالنشل و السرقة بالخطف والسرقة بالإكراه، و تسمى كذلك السرقة بتوفر الظرف المشدد كسرقة توابع السيارات وسرقة السيارات والسرقة باستعمال مفاتيح مقلدة، و تضم أيضا جرائم الحق العام و الجرائم المرتكبة ضد الأسرة والآداب العامة، و من أهم أنماطها الاعتداء على الأصول، و الأفعال المخلة بالحياء و الاغتصاب و تحريض القصر على فساد الأخلاق.

- **الجريمة:** توجد عدة تعاريف للجريمة، منها التعريف القانوني الذي ينص على أنها كل فعل أو امتناع يجرمه القانون، أما التعريف الاجتماعي للجريمة فهو كل سلوك يخرج عن القواعد الاجتماعية.

4.1. الجرائم الاقتصادية: قد يمتد و يتسع نطاق الجرائم الاقتصادية إلى كل فعل من شأنه المساس بالأموال العامة و الخطط الإنتاجية، و التعدي على مؤسسات الدولة المالية وأموالها، و عرقلة سير هذه المؤسسات، كما قد يمتد إلى الاحتكاك والمنافسة غير المشروعة والتهرب من دفع الضريبة.(1)

أبو شامة،عباس عبد المحمود، **عولمة الجريمة الاقتصادية**، الرياض، جامعة نايف للشؤون الأمنية، 2007، ص31.

5.1. الجرائم المالية: أكد المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع

الجريمة و العدالة الجنائية المنعقد بتاريخ 25 أبريل من سنة 2005 بأن هذه الجرائم

لا تؤثر سلبا على الأجواء الاقتصادية و الثقة في الأعمال التجارية فحسب بل تقوض أيضا الركائز الضريبية وتعطل التنافس وتترك أثرا سلبيا طويل الأمد على الديمقراطية والحكم الرشيد، و ذكر أن تلك الجرائم تسبب للبلدان النامية حيث الدول المستضعفة بوجه خاص ضررا أكبر مما تسببه للدول المتقدمة، وثمة عاقبة أخرى لتلك الجرائم هي تعطيل نظم الدفع و تسريب النشاط الاقتصادي إلى خارج النظام المالي الرسمي.

مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بانكوك،2005،ص65 تم الإطلاع عليه يوم 15-09-2020، على الرابط:

https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/CONF.203/18

6.1. الجريمة المنظمة: أطلقت عليها هذه التسمية لما تتميز به من دقة وتنظيم كبيرين، و يمارس هذا النشاط الإجرامي من قبل شبكات معقدة تستعمل في نشاطاتها كافة الوسائل المتطورة، و يتسبب نشاطها في إحداث أثار مدمرة على اقتصاديات البلد ومقدراته، و تتخذ الجريمة المنظمة عدة أشكال منها تجارة المخدرات والمهلوسات بجميع أصنافها، و التهريب و تجارة الأسلحة و الذخيرة، و تزوير العملة سواء كانت وطنية أو أجنبية، و الاتجار بالبشر، و سرقة السيارات، و تزداد خطورة الجريمة المنظمة في اعتمادها على تبييض الأموال لإضفاء الشرعية عليها، و من ثم استخدامها في كافة المجالات الحيوية للحياة الاجتماعية.

2. عوامل الجريمة: تعتبر الجريمة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمع، و لكن بروزها في المجتمع ليس نتاجا لعامل واحد فقط بل هناك عدة عوامل تتفاعل فيما بينها لتكون ما يسمى بالسلوك الإجرامي، و عليه فإن الباحث يجب أن يأخذ في الحسبان عند دراسة موضوع من مواضيع الجريمة عدة اعتبارات، أهمها النظرة التكاملية في تفسير السلوك الإجرامي، و الابتعاد عن مبدأ السببية لأن هذا الأخير يقترن بمبدأ الحتمية، و هذا ما يقودنا إلى استنتاجات خاطئة، بمعنى أنه لا يصح أن نقول بأن البطالة أو الفقر هما من أسباب الجريمة، فإذا سلمنا بهذا المبدأ فإن كل فرد هو في حالة بطالة أو في حالة فقر يعتبر مجرما، هذا ما يتنافى مع الواقع فالسواد الأعظم من البطالين والفقراء أناس محترمون ولا ينساقون إلى ارتكاب أفعال غير مشروعة اجتماعيا أو قانونيا، و عليه يتوجب علينا أن نستبدل مصطلح أسباب بمصطلح أكثر دقة و هو العوامل لأنها تعبر عن النسبية، و هناك عدة عوامل تؤدى ببعض الأفراد إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، و عليه فإننا سنحاول من خلال هذا العمل تسليط الضوء على بعض العوامل التي تسهم في الظاهرة الإجرامية.

1.2. الأسرة وعلاقتها بالجريمة والانحراف: إن انسحاب الأولياء و تخليهم عن الأدوار التربوية المنوطة بهم بحكم الواجبات الأسرية من شأنه أن يحدث إحباطا وظيفيا داخل النسق الأسري، و كما هو معلوم فإن أول بيئة يوجد فيها الفرد هي الأسرة، هذه الأخيرة لها من الوظائف ما يجعلها مسؤولة على تنشئته من خلال نقل القيم والمعايير إليه، و عليه فالأولياء هم بمثابة القدوة أو النموذج الذي يحتذى به من قبل الأبناء ، و لهذا فكل فعل يصدر منهم يجب أن يكون محسوبا حتى تتم تنشئة الأبناء تنشئة سوية، و لهذا فإننا سنحاول عرض بعض الأساليب الوالدية الخاطئة السائدة في بعض الأسر والتي تدفع ببعض الأبناء إلى ارتكاب أفعال انحرافيه نوجزها في النقاط الآتية:

-عدم المساواة بين الأبناء يؤدي إلى توليد الشعور بالحقد، و يترجم ذلك الشعور في ارتكاب الأفعال الإجرامية.

-الضبط الاجتماعي الزائد الذي يؤثر في شخصية الفرد، مما يدفعه إلى الانتقام من المحيط الداخلي(الأسرة) والمحيط الخارجي (البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد).

-انحراف بعض الآباء يؤدي في بعض الحالات إلى انتقال هذه "العدوى " إلى أفراد الأسرة، و ذلك عن طريق التقليد أو التعلم، و من مظاهر انحراف الآباء إدمان الكحول أو المخدرات، أو فساد الأخلاق بكل ما تحمله الكلمة من معاني.

-العنف الأسري ينتج ظواهر أخرى داخل الأسرة أهمها التفكك الأسري، ومن أهم مظاهره الطلاق، و في هذه الحالة يفقد الأبناء البوصلة التي تدلهم إلى الطريق السوي، و بالتالي فهم عرضة للتأثر بكل ما يأتيهم من الآخر حتى و لو كان منحرفا.

-عدم التحري في مخالطة الأقران يؤدي بالأبناء إلى ولوج عالم الجريمة والانحراف، فالسلوك الإنساني سلوك متعلم، فإذا كانت مخالطة الأبناء للرفاق الأسوياء فإن أفعالهم تكون سوية، أما إذا خالطوا رفاق السوء فإنهم عرضة لتعلم شتى أنواع الأفعال الانحرافية.

-عدم مراقبة استعمال الأبناء للوسائل التكنولوجية و خاصة الهواتف المزودة بالإنترنت، ما قد يجعلهم ينساقون وراء المواقع الإباحية التي تدفع بالفرد إلى الانحرافات الجنسية، و بالتالي فهم عرضة لشتى أنواع الأمراض، و من جهة أخرى قد يتم استغلال هؤلاء الأبناء و تجنيدهم من قبل العصابات التي تحترف الجريمة، وهناك العديد من الألعاب الإلكترونية التي تروج للعنف سواء ضد الآخر أو ضد النفس وخير دليل على ذلك لعبة الحوت الأزرق التي تسببت في إزهاق العديد من الأرواح تبين بعد ذلك أن الأولياء كانوا غافلين على أبنائهم.

2.2. وسائل الإعلام: تتعد وسائل الإعلام وتتنوع بحسب التقنية، أو الأسلوب المعتمد لإيصال المعلومة إلى الجمهور، فتكون إما مسموعة كالإذاعة أو مرئية كالمسرح والسينما والتليفزيون، أو مقروءة كالصحف والمجلات، و لاشك أنها كلها وسائل تؤثر بشكل كبير في ثقافة كل فرد بأبعادها المختلفة الاجتماعية، و الدينية، و السياسية، و الاقتصادية، و إن اختلفت في درجة بل و في سرعة تأثيرها، فهي تختلف من وسيلة لأخرى بالنسبة إلى مختلف الفئات العمرية، على أن الأساليب السمعية والبصرية تبقى أهم بل و أسرع الوسائل الإعلامية، بل إنها من أكبر النوافذ التي يطل منها الفرد على العلم و المعرفة و الأسرار الكونية، و لذلك فهي سيف ذو حدين فإما أن توظف توظيفا إيجابيا فتستغل في التوعية ونشر المعرفة و القيم والأخلاق، و إما أن توظف سلبا فتكون أداة لنشر

الرذيلة والعنف و الانحلال، فالصوت و الصورة يلعبان دورا مهما في تثقيف الفرد، و تحديد معايير الفعل بالنسبة إليه خصوصا عندما يكون مخططا لذلك في إطار سياسة إعلامية معينة ،وهو ما يعني أن التلفزيون يؤثر فينا رغم مقاومتنا، و يعيد تشكيل شخصيتنا من الداخل سلبا أو إيجابا، لذلك فهناك من يصفه بالوالد الثالث بعد الأب و الأم. (1)

كما تأتي الإساءة في طريقة عرض الجريمة كأن يجري التركيز على عرض المجرم و كأنه "بطل استطاع أن يحقق ما لم يستطع أن يحققه غيره أو استطاع أن يحصل على ثروة طائلة بعد جريمة سرقة سهلة، أو استطاع أن يوقع رجال الأمن في حيرة بالغة لأنهم لم يستطيعوا التوصل إلى معرفة جريمته، و أنهم بذلوا جهودا طائلة حتى توصلوا إليه ثم استطاع الهرب منهم، و هكذا أمام هؤلاء القراء و خاصة الشباب المتهور والمراهق يبدوا في صورة بطل ورجل شجاع وذكي ومخادع. (2)

3.2. المدرسة وعلاقتها بالجريمة: توصل (هيرشي، Hirchi) إلى أن عدم القدرة الأكاديمية و الأداء الدراسي الضعيف يؤديان إلى كره للمدرسة، و من ثم رفض السلطة المدرسية مما يؤدي لاحقا إلى احتمال انحرافه، و وجد (إليوت و فوس، Elliott et Voss) أن الفشل الدراسي ينتج عنه الاغتراب عن المدرسة الأمر الذي يؤدي إلى لإقلاع عن الدراسة و من ثم سلوك طريق الانحراف، و اعتبر الباحثان أن هذا السلوك الانحرافي يأتي كعملية تكيفية لمواجهة الفشل الدراسي الذي أدى إلى الإحباط مما يدفع بالتلميذ الفاشل إلى تشكيل اتجاهات سلبية تجاه المدرسة و تجاه كل ما ترمز إليه، و من ثم تبني سلوكا بديلا يخدم هذه الاتجاهات مع أقرانهم المنحرفين بحثا عن الاعتراف بهـــــــــم بحيث يؤازر بعضهم البعض بالدعم والثناء على القيام بالسلوك المنحرف تعويضا عن الدعم و الثناء اللذين لم يجدوهما في الاطار الاجتماعي العادي. (3)

---

(1) اقرورو،سميرة، **الوجيز في اسس علم الإجرام**، الرباط، دار الكتب المغربية، 2015.

(2) أبو جهجهة،نجلاء، **الإجرام الإعلامي تأثير مشاهد العنف على السلوك الإجرامي**، بيروت، دار المؤلف، 2010.ص64.

(3) شكر،جلال وديع، **أمراض المجتمع**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 1984، ص134.

4.2. تقلبات الأسعار و الدخل وأثرهما في الجريمة: ثبت أن ارتفاع الأسعار بالنسبة للمحاصيل الأساسية كالقمح و المواد الغذائية الأساسية كالخبز الذي ثبت أن العامل ينفق نصف دخله للحصول عليه يعقبه زيادة معدلات جرائم السرقة، كما أن زيادة

أسعار المواد الغذائية و المنتجات الصناعية يخفض الطلب عليها، فيزداد عرضها ويقل انتاجها فيستغني أرباب العمل عن العمال و تنشأ البطالة المؤدية إلى الجريمة، و قد ثبت أن انخفاض الأجر الشهري لدى العمال والمعتمدين عليه أساسا في معيشتها دون أن توفر لهم الدولة ما يعوضهم هذا النقص، و دون أن يصطحب ذلك بانخفاض أسعار السلع الضرورية أدى إلى الجريمة وخاصة جرائم الأموال و منها السرقة.(1)

3. ظاهرة الإجرام العام في الجزائر(مديرية الشرطة القضائية،2013):

1.3. حجم جرائم القانون العام في المجتمع الجزائري: انظر في أخر الدراسة

جدول رقم (01): توزيع جرائم القانون العام في الفترة مابين(2006 -2012)

توضح معطيات الجدول رقم (01) أن هناك تصاعدا في عدد القضايا المسجلة الخاصة بجرائم الحق العام، و ذلك حسب الحصيلة السنوية للجريمة، فنلاحظ أن نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص على المستوى الوطني تقدر بحوالي 55% من قضايا الإجرام العام، و هذا ما يبين حجم العنف الذي استشرى في المجتمع الجزائري

وما ينجر عنه من أثار سلبية تؤثر على تماسك النسيج الاجتماعي من خلال ما يخلفه

من ضحايا نتيجة لانتشار هذه الظاهرة في المجتمع، و من ناحية أخرى من خلال التكلفة الباهظة التي تقع على ميزانية الدولة و المخصصة للتكفل بإعادة تربية هؤلاء المجرمين فى المؤسسات العقابية، أما فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات فتشكل جريمة السرقة أحد أهم أنماطها، و يوجد إجماع بأن هذا النوع من الجرائم ذو علاقة وثيقة بالأزمات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع.

و في نفس السياق ذهب روبرت وودسون **(Robert wodson)** أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفا، و يتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية وارتفاع معدلات البطالة، و ذهب جيفري راي **(Ray Gefferey)** إلى أن أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى الجريمة بقوله:

---

(1) مينا،نظير فرج، **الموجز في علم الإجرام والعقاب**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص120.

"إن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة وضبطها له صلة قوية بما صار يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة، فعلماء الاقتصاد يرون أن السلوك الإنساني هو سلوك عقلاني، و أن عملية الموازنة بين الألم و السرور هي التي تحكم هذا السلوك وتوجهه، فالفعل الإجرامي من وجهة نظر علماء الاقتصاد شأنه شأن أي سلوك اقتصادي من حيث أنه مصمم على أساس الحصول على السعادة و تجنب الألم، و على هذا الأساس فإن اندفاع الفرد ورغبته في الحصول على بعض الفوائد والمكتسبات هو شيء أساسي في السلوك.(1)

و يمكن القول بأن الارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالاعتداء على الممتلكات يرجع أساسا إلى ظاهرة البطالة التي تولد بدورها ظاهرة الجريمة،إضافة إلى التغيرات الكبيرة التي حدثت في المجتمع الجزائري على مستوى الأنساق الكبرى المكونة للبناء الاجتماعي، و التي أدت إلى إحداث تغيير في منظومة القيم فصارت الحياة الاجتماعية تتسم بالفردية التي تتنافى مع مبدأ التضامن الاجتماعي الذي كان سائدا من قبل، إذ كانت العلاقات الاجتماعية مبنية على أساس التعاون وهذا النوع من التفاعل من

شأنه أن يقوي من تماسك الروابط الاجتماعية، سواء كان ذلك على مستوى الأسرة أو الجيرة، زيادة على انتشار مبدأ المادية أين صار مفهوم المكانة يبنى على المادة و الأولوية للمال على حساب القيم، و في هذه الظروف قد يسهل على بعض الأفراد الذين لديهم استعدادا إجراميا أن ينتقلوا إلى الفعل**(le passage à l'acte)**

و يبين المخطط رقم (01) في آخر الدراسة توزيع جرائم القانون العام في المناطق الريفية في عام 2013، و يعطينا صورة عامة عن أنماط و حجم الجرائم المرتكبة ضد القانون العام في المناطق الريفية و شبه الحضرية للمجتمع الجزائري، و هذا حسب مجال اختصاص المصدر الوارد أعلاه، و تشير الأرقام إلى أن جرائم القانون العام تمثل نسبة تقدر بحوالي **47.44%** من الإجرام العام، الذي يشمل الإجرام المنظم و جرائم القوانين الخاصة و تنفيذ الأوامر العدلية.

---

(1) الربايعة،أحمد، **أثر الثقافة في ارتكاب السلوك الإجرامي**، الرياض، جامعة نايف للشؤون الأمنية، 1984، ص143.

و تشكل الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات نسبة تقدر بـــ**47.81%** من مجموع جرائم الحق العام، و من أهم أنماطها السرقات، و تجدر الإشارة إلى أن بعض أشكال السرقات لها علاقة خاصة بالبيئة الريفية كسرقة المواشي و سرقة المحاصيل الزراعية و إتلافها.

أما بالنسبة لجريمة الاعتداء على الأشخاص فنسبتها قدرت بـ**43.66%** من مجموع الجرائم المرتكبة ضد القانون العام، و شكلت جريمة الضرب والجرح العمدي وحدها نسبة 61.5% من مجموع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص.

أما جريمة الاعتداء على الأسرة والآداب العامة فهي لا تتجاوز نسبة **6%** ، و هذا يدل على أن المجتمع الريفي يتميز بمستوى عال من الضبط الاجتماعي، إذ مازال نموذج الأسرة الممتدة هو السائد لما يتيح لها من أدوار مهمة في عملية التنشئة الاجتماعية.

2.3.الجرائم الاقتصادية والمالية في الجزائر: نلاحظ من خلال الرسم البيانى رقم واحد الموجود في أخر الدراسة توزيع الجرائم الاقتصادية و المالية في الجزائر خلال فترة (2009-2012)

و تشير البيانات الواردة في الشكل رقم (02) إلى وجود ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالجريمة الاقتصادية خلال فترة الدراسة، و من أهم الأنماط المتعلقة بالجريمة الاقتصادية حسب التصنيف الوارد في الحصيلة السنوية للجريمة الاقتصادية و التي تضم جريمة الاختلاس وتبديد المال العام، و الإهمال المفضي إلى ضياع أموال عمومية، و الإعفاء غير الشرعي لدفع الضرائب، و تحويل الأموال و تبييضها و خيانة الأمانة، و المخالفات المتعلقة بالصفقات العمومية، و سوء استغلال الوظيفة، و التهرب الضريبي و المخالفات التجارية و الجمركية.

أما الجرائم المالية فتتمثل في التزوير واستعمال المزور، و الأوراق النقدية المزورة، الاحتيال والرشوة و تزوير السيارات، و التجارة غير الشرعية للمعادن النفيسة، و إصدار صك بدون رصيد، و مواد صناعية مقلدة، و للإشارة فإن الجريمة الاقتصادية والمالية تصنف في خانة جرائم الفساد التي تلحق ضررا بالاقتصاد الوطني، و تتسبب في عرقلة مسيرة التنمية باعتبار أن الأغلفة المالية المخصصة للاستثمارات وتعزيز البنية التحتية تحول وجهتها إلى جيوب القلة من الأفراد، التي تستحوذ عليها من خلال ابتكار طرق و وسائل غير مشروعة، و أهمها تضخيم الفواتير التي تتسبب في استنزاف الخزينة العمومية، و حرمان المواطن من التنمية وجودة الحياة الاجتماعية.

كما نلاحظ أيضا ارتفاعا متزايدا لعدد الموقوفين في الجرائم سالفة الذكر من سنة إلى لأخرى، و قد أكد الخبراء وفقهاء القانون أن التعديل الذي حصل على مستوى قانون الفساد **01-06** الذي حوَّل جرائم الفساد من جناية إلى جنحة، أي بمعنى أن أقصى عقوبة مدتها عشر سنوات أدى حسب رأيهم إلي تشجيع بعض الموظفين العموميين على التورط في قضايا الفساد، باعتبار أنه يساوي بين من يسرق هاتفا نقالا و بين من يسرق عشرات بل مئات

الملايير، و لهذا فإن هناك أصواتا تنادي يوميا و على وسائل الإعلام بشتى صورها بضرورة إحداث تعديلات على هذا القانون من خلال تغليظ العقوبة لردع الفاسدين.

3.3.الجريمة المنظمة: نحاول في هذا المحور أن نسلط الضوء على أنماط الجريمة المنظمة التي سجلت في الجزائر، و سميت جريمة منظمة نظرا لمستوى التنظيم الذي تنتهجه عصابات هذه الجريمة، و نظرا لممارسة نشاطاتها غير المشروعة، و البيانات الآتية توضح حجم و أنماط و عدد الموقوفين في الجريمة المنظمة التى جاءت كما يأتي في الجدول رقم 2 في آخر الدراسة الذي يبين **توزيع عدد قضايا الجريمة المنظمة في الجزائر خلال الفترة ما بين (2012-2013).**

توضح البيانات الواردة في الشكل رقم (02) توزيع عدد القضايا المسجلة في الجريمة المنظمة بشتى صورها، و يمكن تلخيص أهم النتائج كما يأتى:

ارتفاع في العدد الإجمالي للقضايا المسجلة بنسبة قدرت بحوالي 9.92%، بزيادة 1231 قضية، و هذا ما يبين تنامي حجم الظاهرة باعتبارها مصدرا من مصادر الثروة في نظر شبكات الجريمة المنظمة.

ارتفاع عدد القضايا المتعلقة بالاتجار بالمخدرات بنسبة بـ23.20% ،و كذا تجارة الأسلحة و الذخيرة بنسبة 22.64%، و ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر من قبل المواطنين الأفارقة، و خاصة من دول الجوار، والهجرة غير الشرعية إلى خارج الجزائر، التي يطلق عليها محليا اسم "الحرقة" و ذلك بنسبة 17.66% و76.47% على التوالي.

4. العوامل الاجتماعية والديمغرافية والثقافية و الاقتصادية و علاقتها بالجريمة في المجتمع الجزائري:

أولا نوضح ذلك من خلال من خلال الشكل رقم 2، الموجود في آخر الدراسة الذي يبين **توزيع المتورطين في قضايا الإجرام العام حسب السن خلال سنة 2012**، و تبين المعطيات الواردة في الشكل رقم(02) بأن المتورطين في مختلف القضايا المتعلقة بالإجرام العام ينتمون إلى الفئة العمرية (18-30 سنة)، و ذلك بنسبة 52%، و هذا يدل على أن الشباب هم أكثر ارتكابا للجريمة بشتى صورها، و من أهم مميزات مرحلة الشباب كونها مرحلة مفعمة بالطاقة و الحيوية والقوة، و إذا لم تحظ هذه الفئة بالقدر الكافي من العناية سواء كان من قبل مؤسسات التنشئة الاجتماعية أهمها الأسرة و المدرسة والمسجد، و وسائل الإعلام وجماعة الرفاق، أو من قبل الحكومات التي تخصص برامج رعاية الشباب، فإن هناك خطر إهدار تلك الطاقات في

أعمال يجرمها القانون، و من أهم المعضلات التي تواجه الشباب هو عدم إدراكهم لأهمية الوقت، هذا ما يدفعهم إلى البحث عن البدائل التي يملؤون بها أوقات الفراغ، فهناك من يختار الإدمان على الإنترنت، و هناك من يلج عالم الإدمان على المخدرات والمهلوسات، و هناك من يختار العنف كوسيلة لإثبات الذات، و ما عرفته الجزائر في الآونة الأخيرة من الشجارات الجماعية التي تمارسها عصابات الأحياء، فلو ادرك هؤلاء الشباب قيمة الوقت لانشغلوا بأمور تفيدهم و تفيد عائلاتهم بدل أن ينشغلوا في شجارات قد تؤدي بهم إلى قضاء شهور أو سنزات طويلة في السجون نظير ما اقترفوه من تخريب واعتداء على الحق العام.

1.4. المستوى التعليمي وعلاقته بالجريمة: يبين الشكل رقم ثلاثة في أخر الدراسة **توزيع الأشخاص المتورطين في قضايا الإجرام العام حسب المستوى التعليمي خلال سنة 2012، كما** تشير البيانات الواردة فيه أن المستوى التعليمي للمتورطين في قضايا الإجرام العام هم من غير المتعلمين بنسبة 51.68%، ثم تليها الفئة من ذوي التعليم المتوسط و الابتدائي بنسبة 18.83 %، و14.81 % على التوالي، و نستطيع القول بأن التسرب المدرسي له دور كبير في دفع الأفراد إلى ولوج عالم الجريمة، و في نفس السياق حذرت دراسة للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني بالجزائر العاصمة من ظاهرة التسرب المدرسي مؤكدة على أن معظم أحداث الجانحين المتورطين في ارتكاب قضايا إجرامية في المجتمع هم من ذوي مستوى التعليم المتوسط الذين مسّتهم ظاهرة التسرب المدرسي المبكر، و الذين غلقت أبواب التعليم و التكوين المهني أمامهم، و ذلك بسبب صغر سنهم، و بسبب عدم تماشي المستوى المطلوب للتخصص مع مستواهم التعليمي،

---

(1)باشوش،نوارة، **دراسة ميدانية للدرك الوطني تكشف المستور وتحذر 4 *آلاف جريمة ارتكبها تلاميذ من الابتدائي والمتوسط*، تم** *الاطلاع على المقال من خلال الرابط:*https://www.echoroukonline.com/2013

و أكدت مصالح الدرك الوطني أنه بات من الضروري التفكير الجدي لإيجاد حلول ناجعة من أجل إيقاف هذا النزيف الاجتماعي الذي بات ينخر المجتمع لتداعيات الجنوح والجريمة التي أضحت تقلق راحة المواطن، كما دعت إلى إعطاء فرصة للشريحة التي تناولتها الدراسة الاستشرافية عن طريق إعادة تكييف النمط التربوي بما يتماشى

مع الوتيرة المتسارعة للمجتمع، و العمل على تقليص ظاهرة التسرب المدرسي، والتخلي المبكر عن مقاعد الدراسة إلى أعلى حد ممكن.(1)

2.4.الحالة الاجتماعية وعلاقتها بالجريمة: يبين الشكل رقم أربعة في آخر الدراسة توزيع المتورطين في قضايا الإجرام العام حسب الحالة العائلية خلال سنة 2012، و توضح البيانات الواردة في الشكل رقم(04) بأن فئة العزاب هم أكثر الفئات الاجتماعية تورطا في مختلف قضايا الإجرام العام، فبعض الأفراد العازبين ليست لديهم مسؤوليات عائلية، فقد ينساقون إلى خوض بعض المغامرات غير المحسوبة لتحقيق مكاسب مادية دون التفكير في عواقب تلك الأفعال، ثم تليها فئة المتزوجين بنسبة تقدر بحوالي 37.83 % و هي نسبة معتبرة بالمقارنة مع الفئات الأخرى التي تليها، و هم المطلقين والأرامل، فبعض المتزوجين يرتكبون بعض الأفعال الإجرامية كالسرقة و الاحتيال بدافع الحاجة.

3.4.الحالة المهنية وعلاقتها بالجريمة: يمكن أن نقرأها من خلال الشكل رقم خمسة الذى يبين توزيع المتورطين في قضايا الإجرام العام خلال سنة 2012، إذ تبين بأن فئة البطالين الذين تورطوا في قضايا جرائم الحق العام و الجريمة المنظمة قدرت نسبتهم بحوالي 39.92 %، فبعض الأفراد الذين يوجدون في حالة بطالة قد تدفعهم الحاجة إلى ارتكاب بعض الجرائم التي يكون من ورائها عائد مادي، أهمها السرقة بشتى صورها سواء كانت سرقة بالكسر أو النشل أو الخطف، أو سرقة توابع السيارات، أو السرقة بالإكراه، أو السرقة بالتسلق، فالحياة الاجتماعية صارت مادية و فردية، و صار الفرد لا يكتفي بالضروريات بل يبحث عن الكماليات بالرغم من عدم توفر الإمكانيات المادية لتحقيقها حتى و لو كانت بطرق غير مشروعة.

5. تحليل النتائج: خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

-ارتفاع عدد القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الأشخاص و الممتلكات خلال فترة الدراسة.

-ارتفاع عدد القضايا و الموقوفين في الجرائم الاقتصادية والمالية، أو ما يطلق عليها بقضايا الفساد، المتمثلة أساسا في المعاملات الاقتصادية المشبوهة كتضخيم الفواتير، و تحويل الأموال إلى الخارج، و التهرب الضريبي، الأمر الذي يجعل الخزينة العمومية تنزف من جراء تلك الممارسات، و يؤثر فى التنمية الوطنية عموما.

-تزايد عدد القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة سواء كانت تجارة مخدرات أو التهريب أو المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة والذخيرة، أو التزوير أو الهجرة غير الشرعية، و كل هذه الجرائم تمارسها عصابات متخصصة ذات درجة

عالية من التنظيم، و تكمن خطورة هذه الظاهرة في أن العائد المالي الضخم الذي تجنيه تلك المنظمات تقوم بتبييضه في شكل عقارات أو استثمارات أو سيارات فاخرة ومن ثم التغلغل في جميع مناحي الحياة الاجتماعية.

- توجد عدة عوامل لها صلة بالفعل الإجرامي نوجزها فيما يأتي:

- فئة الشباب هي من أكثر الفئات الاجتماعية تورطا في ارتكاب الجرائم بشتى صورها خاصة جرائم الحق العام.

- للمستوى التعليمي أثر في ارتكاب الجريمة، إذ توصلت الدراسة إلى أن أغلب المتورطين من ذوي المستوى التعليمي الابتدائي والمتوسط، و هذا يدل على أن التسرب المدرسي له عواقب وخيمة على حياة الأفراد مما يستوجب إعادة النظر في بعض القوانين المتعلقة بالقطاع التربوي من أجل إعادة احتواء هؤلاء التلاميذ.

- تعتبر البطالة من العوامل الهامة التي تسهم في دفع بعض الأفراد على ارتكاب الجريمة وخاصة السرقة بدافع الحاجة.

6. خاتمة: حاولنا من خلال هذه الدراسة الكشف عن حجم الإجرام العام في المجتمع الجزائري، الذي يضم جرائم القانون العام، و الجنوح الاقتصادي و المالي، و الجريمة المنظمة لما لها من أهمية على الأمن الإنساني بصفة عامة والأمن الاجتماعي و الاقتصادي بصفة خاصة، و قد حاولنا إبراز العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية في ارتكاب السلوك الإجرامي كالسن و المستوى التعليمي و الحالة المهنية.

اعتمدنا في هذه الدراسة على مصادر الشُّرطة التي أفادتنا بكل الإحصاءات التي طلبناها، مما مكننا من الحديث عن حجم الجريمة في المجتمع الجزائري باعتبار أن مؤسسة الشُّرطية تغطي كافة التراب الوطني، و تمتاز إحصاءاتها بالدقة و المصداقية.

7-المقترحات:

-إدخال تقنيات عصرية لإعادة تنظيم المدن الكبرى التي تتميز بكثافة سكانية عالية، خاصة إنشاء مواقف السيارات المحروسة المقننة للتقليل من ظاهرة سرقة السيارات و توابعها.

- تكثيف الأمن في المدن الجديدة التي تم تشييدها مؤخرا و التي أعدت خصيصا لاستقبال المرحلين الجدد الذين استفادوا من السكنات بمختلف الصيغ، لأن ترك الفراغ سوف يستغل من قبل عصابات الأحياء التي تنغص وتعكر صفو الحياة من خلال فرض منطقها الإجرامي.

- إعادة النظر في القوانين المتعلقة بقضايا الفساد قصد ردع المخالفين.

- الاهتمام بفئة الشباب من خلال تشجيعهم في تأسيس مؤسسات مصغرة تغنيهم عن الانسياق وراء الأفعال غير المشروعة.

- قائمة الأشكال و الجداول:

جدول رقم (01): توزيع جرائم القانون العام في الفترة مابين(2006 -2012)

السنوات / نوع الجريمة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاعتداءات على الأشخاص	68 82 8 (49 (	67 37 0 (51 (	58 80 6 (55 (	77 78 1 (56 (	78 29 3 (56 (	91 42 4 (55 (	90 25 4 (55 (
الاعتداء على الممتلكات	71 90 3 (51 (	63 53 9 (49 (	48 69 6 (45 (	61 59 0 (44 (	62 05 3 (44 (	74 21 0 (45 (	74 15 9 (45 (
المجموع	14 07 31 (10 (0	13 09 09 (10 (0	10 75 02 (10 (0	13 93 71 (10 (0	14 03 46 (10 (0	16 56 34 (10 (0	16 44 13 (10 (0

المصدر: الحصيلة السنوية للجريمة الصادرة عن مديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، و خلية الإعلام و الاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني.

المخطط رقم (01): توزيع جرائم القانون العام في المناطق الريفية في عام 2013.

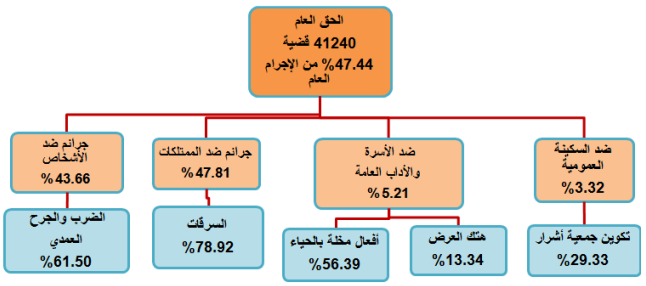

المصدر: خلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني،2014.

الشكل رقم (01): توزيع الجرائم الاقتصادية

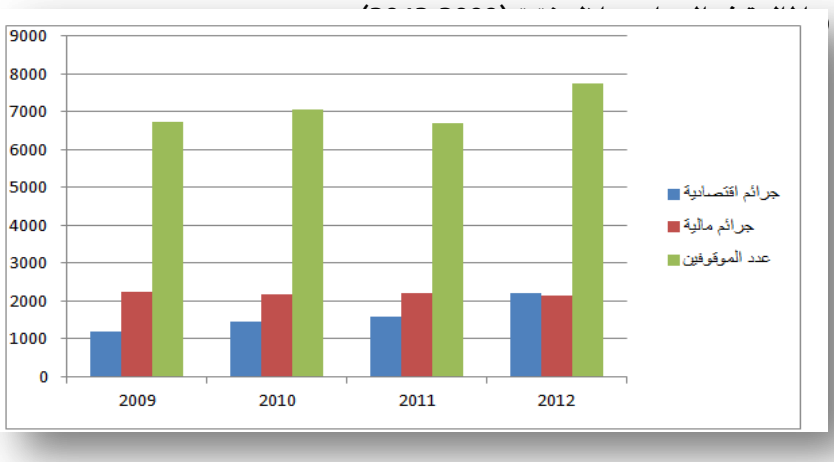

المصدر: مخطط شخصي أنجز اعتمادا على الجداول الخاصة بالحصيلة السنوية للجريمة الاقتصادية و المالية للفترة الممتدة ما بين (2009-2012) الصادرة عن مديرية الشرطة القضائية D.P.J،بن عكنون، الجزائر.

جدول رقم(02): توزيع عدد قضايا الجريمة المنظمة في الجزائر خلال الفترة ما بين (2012-2013).

أنماط الجريمة المنظمة	عدد القضايا المعالجة		
	2012	2013	الاختلاف
المخدرات	3147	3877	23.20%
الاتجار غير الشرعي بالأسلحة	1475	180	22.64

		9	%
تزوير السيارات	343	453	32.07 %
جرائم أخرى ضد الاقتصاد الوطني	120	126	5.00%
التهريب	4506	4254	-5.59%
التزوير	1032	990	-4.07%
الهجرة غير الشرعية إلى الداخل	1733	2039	17.66 %
الهجرة غير الشرعية إلى الخارج.	51	90	76.47 %
المجموع	**12407**	**13638**	**9.92%**

المصدر: خلية الإعلام والاتصال بقيادة الدرك الوطني،الشراقة،الجزائر،2014.

الشكل رقم (02): توزيع المتورطين في قضايا الإجرام العام حسب السن خلال سنة 2012.

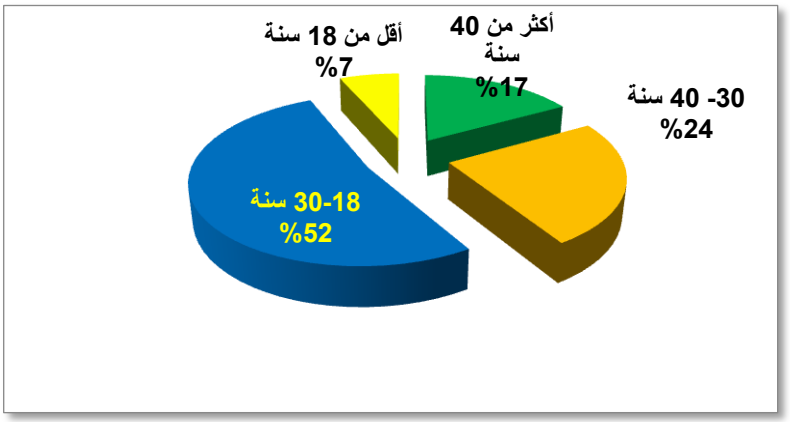

نفس المصدر السابق.

الشكل رقم (03): توزيع الأشخاص المتورطين في قضايا الإجرام العام حسب المستوى التعليمي خلال سنة 2012

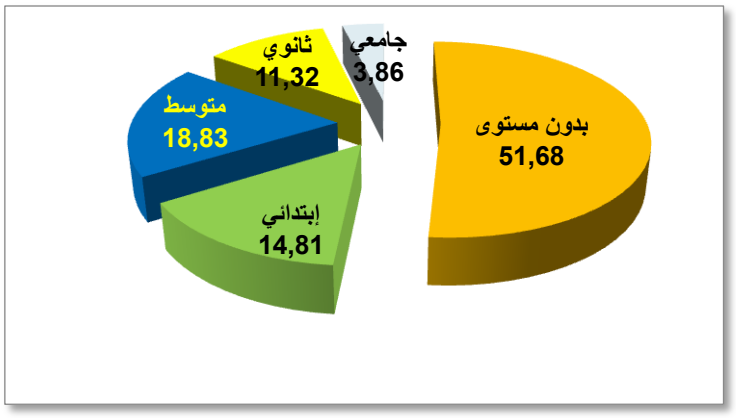

نفس المصدر السابق.

الشكل رقم (04): توزيع المتورطين في قضايا الإجرام العام حسب الحالة العائلية خلال سنة 2012.

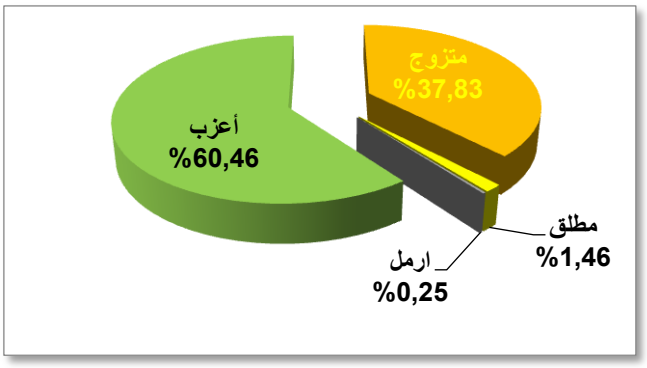

نفس المصدر السابق

الشكل رقم(05): توزيع المتورطين في قضايا الإجرام العام خلال سنة 2012.

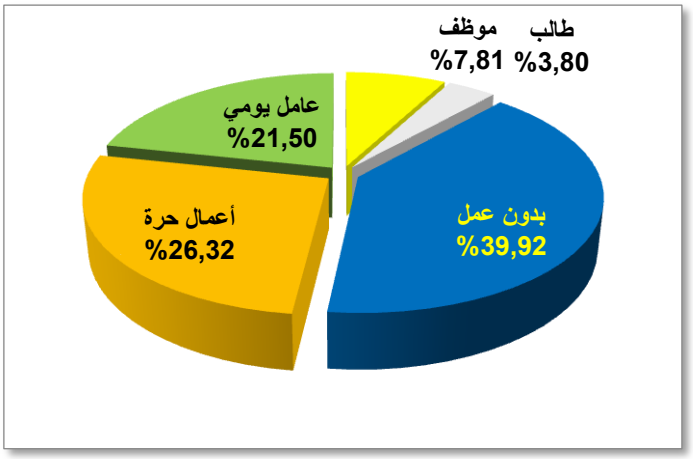

نفس المصدر السابق.

8-قائمة المراجع:

-أبو جهجهة،نجلاء، **الإجرام الإعلامي تأثير مشاهد العنف على السلوك الإجرامي**، بيروت، دار المؤلف، 2010.

-أبو شامة،عباس عبد المحمود، **عولمة الجريمة الاقتصادية** ، الرياض، جامعة نايف للشؤون الأمنية، 2007.

-اقرورو،سميرة،**الوجيز في اسس علم الإجرام**، الرباط، دار الكتب المغربية، 2015.

-باشوش،نوارة، **دراسة ميدانية للدرك الوطني تكشف المستور وتحذر 4 *آلاف جريمة ارتكبها تلاميذ من الابتدائي والمتوسط*، *تم الاطلاع على المقال من خلال الرابط:*** https://www.echoroukonline.com/2013

-البشري، محمد الأمين، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، الرياض، جامعة نايف للشؤون الأمنية، 2000.

-خلية الإعلام والاتصال، **الحصيلة السنوية للجريمة**،الجزائر، قيادة الدرك الوطني، 2014.

-الربايعة،أحمد، **أثر الثقافة في ارتكاب السلوك الإجرامي**، الرياض، جامعة نايف للشؤون الأمنية، 1984.

-شكر،جلال وديع، **أمراض المجتمع**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 1984.

-عرفة،خديجة محمد أمين،**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

-مديرية الشرطة القضائية، **الحصيلة السنوية للجريمة**، الجزائر، المديرية العامة للأ3من الوطني، 2013.

-مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بانكوك،2005،ص65 تم الإطلاع عليه يوم 15-09-2020، على الرابط:https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/CONF.203/18

-مينا،نظير فرج، الموجز في علم الإجرام والعقاب، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

الفهرس

مقدمة 7

. سوسيولوجيا التموقع فى الحياة الاجتماعية. قاسيمي ناصر.....8

- سوسيولوجية الأسرة وإشكالية العقلنة. الفضيل رتيمي، عمار بن حبيلس.....18

- *ثقافة التعايش في مجتمعات ما بعد الحداثة. ياسف مديحة.* 33

-الثقافة الحديثة للوجبات (الماكدونالدز)، مديحة ياسف. 43

- اعتماد إدارة العلاقات العامة في المؤسسات التجارية الجزائرية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في علاقتها مع أصحاب المصالح . كلفاح أمينة.....53

- المجتمع العربي بين العولمة الثقافية و المسؤولية الاجتماعية.

د / مليكة لبديري ، د / سعيدة بودودة 74

- بناء العلاقات الاجتماعية في الوسط الطلابي، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي

محمد محمود أسماء. تحت تأطير قاسيمي ناصر 103

- النمط الأسري الحضري الجزائري بين تحديات العصرنة و إلزامية الأعراف.

نادية حاجي.....113

-العلاقات العاطفية و الزواج ضمن التربية الأسرية المعاصرة ، فتيحة حراث.. 133

- أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري. مصطفى زيكيو*،يونس معزازي،.....157

-**قاسيمي ناصر:** أستاذ علم اجتماع التنظيم و العمل، و العلاقات العامة، بجامعة البليدة 2 بالجزائر، و خريج المدرسة الوطنية للإدارة، و أستاذ مشارك سابقا بنفس المدرسة، مارس عدة مسؤوليات بقطاع التعليم العالي، وله عدة مؤلفات منها الاتصال في المؤسسة، و سوسيولوجيا المنظمات، والإعلام التفاعلي في مجتمعات ما بعد الحداثة، و سوسيولوجيا العائلة و التغير الاجتماعي، و التحليل السوسيولوجي، و الصراع داخل المنظمة و فعالية التسيير الإدارى، و دليل مصطلحات الإعلام و الاتصال، و الدين في المجتمعات المعاصرة، و دليل مصطلحات التنظيم و العمل.

قضايا اجتماعية معاصرة 1

هذا الكتاب،

يحلل بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة، منها ظاهرة التموقع في المؤسسات المعاصرة، و البحث عن المكانة في مجتمعات التنوع و التعايش، و بعض قضايا الأسرة المعاصرة و التي منها أساليب التنشئة الاجتماعية و علاقتها بإشكالية العقلنة، و التناقضات الموجودة بين تنشئة قائمة على أساليب تقليدية و تنشئة قائمة على منطق العقلنة بمفهومها المعاصر، و صعوبة التعايش بين النموذجين.

كما يحلل إشكالية العلاقات العاطفية و الزواج بين الأساليب التقليدية المستندة إلى الرقابة الأسرية و الأساليب القائمة على الخيارات الفردية و صعوبة التعايش بين النموذجين، و الصعوبة التي تواجهها الأسرة بسبب تجاذبها بين قيم الحضرية و القيم و الأعراف الاجتماعية المتوارثة.

كما يعتبر وجود شبكات التواصل الاجتماعي من أهم المتغيرات التي أثرت في العلاقات الاجتماعية، و التي منها العلاقات الاجتماعية الطلابية في مواقع التواصل الاجتماعي، و مقارنتها مع الشبكات الواقعية، كما يدرس تأثير العولمة الثقافية في الكثير من الأفعال الاجتماعية، و التي منها المسؤولية الاجتماعية، و ثقافة التعايش، و الثقافة الاستهلاكية، و السلوك الاجرامي، و مختلف أشكال العلاقات العامة و العلاقات التجارية التي صارت المؤسسات المعاصرة تعتمدها في علاقاتها مع البيئة الخارجية، و مع جماعات المصالح.

contemporary social issues1

this book,

analyze some contemporary social issues, as the phenomenon of positioning in contemporary institutions, and the search for status within societies of diversity and coexistence, and also contemporary family issues, including methods of socialization and its relationship with problem of rationalization, the contradictions existing between socialization based on traditional methods and socialization Based on the rationalization, and the difficulty of coexistence between the two models.

It also analyzes the problem of emotional relationships and marriage between traditional methods based on family control, and methods based on individual choices. The difficulty of coexistence between the two models, and the difficulty faced by the family due to its attraction between urban values and inherited social values and norms.

The presence of social networks is also considered one of important variable that affectes social relations, including student social relations with social networking sites, and comparing them with real networks. It also studies the impact of cultural globalization on many social actions, including social responsibility,

قضايا اجتماعية معاصرة 1

إشراف و تنسيق، قاسيمي ناصر

تحرير: رتيمي الفضيل، عمار بن حبيلس ، كلفاح أمينة، ياسف مديحة، لبديري مليكة، بو دودة سعيدة، محمد محمود أسماء، نادية حاجى فتيحة حراث، مصطفى زيكي،يونس معزازي.